رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح/ الأردن
وجامعة القرآن وتأصيل العلوم / السودان

العدد (81)

تموز / 2023

الورقي ISSN: 2392-5418

الإلكتروني: 2520-7423

الإيداع القانوني: 24352015

رماح للبحوث والدراسات
مجلة دولية علمية محكمة متخصصة
الأردن - عمان
تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح

رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة
تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح / الأردن
وجامعة القرآن وتاصيل العلوم / السودان
العدد 81 تموز (يوليو) 2023
عدد خاص بمؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية الدولي السابع عشر

الورقي ISSN : 2392- 5418

الالكتروني ISSN:2520- 7423

الإيداع القانوني

24352015

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح / عمان –الأردن

بالتعاون مع

جامعة القرآن وتاصيل العلوم / السودان

الرئيس الشرفي للمجلة: بروفيسور أبكر عبدالبنات ادم
مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب
رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني
نائب مدير تحرير المجلة: د. ماجدة خلف السبوع

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. خليل الرفاعي (رئيس اللجنة العلمية)	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
دكتور برير سعدالدين الشيخ السماني (امين الشؤون العلمية رئيسا)	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
أ.د. دراجي سعيد	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	الجزائر
أ.د. هناء الحنيطي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	الأردن
بروفيسور محمد الفاتح زين العابدين	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
أ.د. نضال الرمحي	جامعة الزرقاء	الأردن
د. مبارك عادل الميع		الكويت
أ.د. كمال رزيق	جامعة بليدة	الجزائر
أ.د. سليمان الناصر	جامعة ورقلة	الجزائر
د.حسن الفاتح الشيخ	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
أ.د. هوام جمعة	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د. سالي محمد فريد	جامعة القاهرة	مصر
د. مزمل حسن يوسف	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
أ.د. أشرف محمدعبد الرحمن مؤنس	جامعة عين شمس	مصر
أ.د. رامز طنبور	جامعة جنان	لبنان
د. محمد الطيب	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
أ.د. عبد الرحمن صالح الغفيلي	جامعة القصيم	السعودية
أ.د. وائل جبريل	جامعة عمر المختار	ليبيا
د. خديجة عبدالكريم خيري	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
أ.د. شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
أ.د. عماد الصعيدي	مركز رماح	الأردن
أ.د سمير البرغوثي	جامعة الفلاح	الإمارات العربية المتحدة
أ.د. عبد الله سيدي محمد أبنو	جامعتي حائل / نواكشوط	موريتانيا
د. جمال محمد البشرى	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
أ.د. نايف عبد العزيز مطاوع	جامعة شقراء	السعودية
بروفيسور أبكر عبد البنات ادم إبراهيم	الهيئة الاستشارية	السودان
بروفيسور محمد الفاتح زين العابدين	الهيئة الاستشارية	السودان
بروفيسور نميري سليمان علي	هيئة التحرير	السودان
دكتور برير سعدالدين الشيخ السماني	هيئة التحرير	السودان
دكتور حسن الفاتح الشيخ الحسين	هيئة التحرير	السودان
الدكتورة حليمة إبراهيم محمد الفيلكاوي	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	الكويت

شروط النشر

إن إدارة المجلة لا تتحمل أية مسؤوليه عن أصالة البحوث ولا تتحمل أية مسؤوليه قانونية، وأن الباحثين هم من يتحملوا المسؤولية الكاملة.

- **تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.**
- **ألا تتجاوز صفحات البحث 20 صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث والكلمات المفتاحية.**
- **تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Traditional Arabic) قياس 14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس 12 باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)**
- **يرقم التهميش والإحالات ويعرض في أسفل الصفحة: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة .**
- **تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.**
- **على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث:أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية،على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة. منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي (MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago) في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي (APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.**
- **المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها .**
- **يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع**
- **ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:**

remah@remahtrainingjo.com أو khalidk51@hotmail.com
إلى العنوان البريدي: شارع الجاردنز عمان الأردن
هاتف: 00962799424774 أو 00962795156512
موقع المجلة:www.remahtrainingjo.com

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية

- **قاعدة ISI الماليزية على الموقع:** http://isindixing.com/isi/journaldetails.php ?
- **قاعدة ebsco الأمريكية على الموقع:** http /www. ebsco.com
- **قاعدة ULRICHS الالمانية على الموقع:**

http://ulrichsweb.serialssolutions.com/title/1536488677317824429

- **محرك البحث العلمي جوجل سكولار google scholars على الموقع:**

http://www.googlescholars.com

- **قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع** http **www.mandumah.com**//
- **قاعدة بيانات المنهل** http// **www.almanhal.com**
- **قاعدة ASKZED على الموقع:** http//www.ASKZED.com
- **قاعدة معرفة على الموقع:** http//www.maarifa.com
- **قاعدة بوابة الكتاب العلمي:** http//www.theleambook.com
- **معامل التأثير العربي، قاعدة البيانات العربية الرقمية (أرسيف) 2019.**
- **قاعدة بيانات:**

https://www.citefactor.org/journal/index/25867/ramah-journal-of-economic-research#.XzPCkCgzZPY

- **قاعدة أرسيف** (Arcif) .

شهادة رقم (007-2020)
معامل التأثير العربي
اتحاد الجامعات العربية
مجلة رماح للبحوث والدراسات
ISSN: 2392-5418
قد حصلت على معامل التأثير العربي لعام 2019 وقدرة 1.3
الاستاذ الدكتور محمود عبد العاطي
مدير مشروع معامل التأثير العربي
15 اكتوبر 2019 م

Arab Impact Factor
خاص بالمجلات التي تصدر باللغة العربية
اتحاد الجامعات العربية
القائمة
التقارير
المجلات
تواصل معنا
الصفحه الرئيسية
تسجيل الدخول
رماح للبحوث والدراسات
اسم المجله بالانجليزيه
Research and Development of Human Recourses Center (REMAH)
ISSN
2392-5418
الدوله
الاردن
اصدارات المجله
اضغط هنا
معامل التاثير لسنه 2018
1.1
معامل التاثير لسنه 2019
1.3
معامل التاثير لسنه 2020
1.5

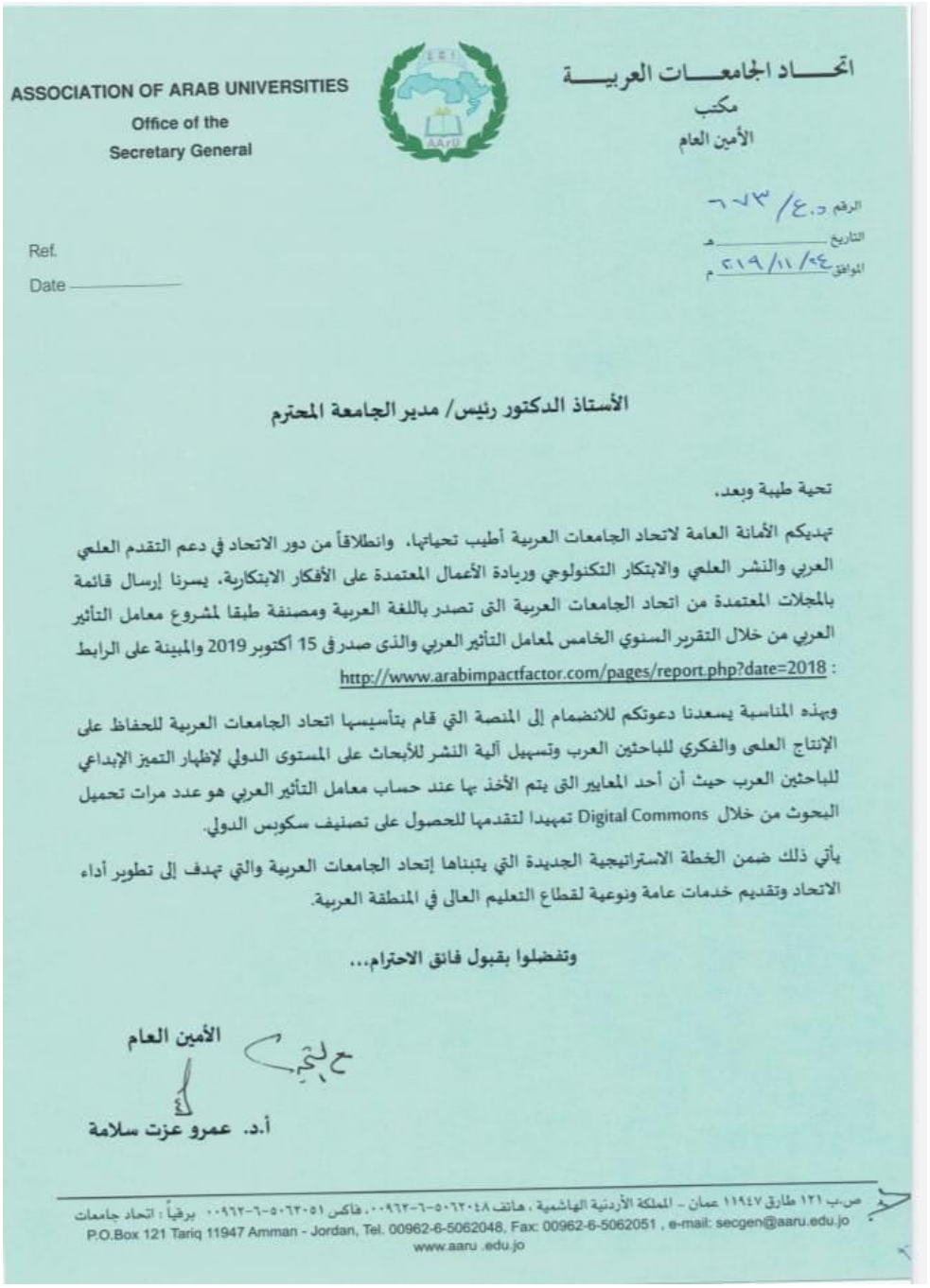

ASSOCIATION OF ARAB UNIVERSITIES
Office of the
Secretary General

اتحـــاد الجامعـــات العربيـــة
مكتب
الأمين العام

الرقم د.ع/ ٦٧٣
التاريخ ـــــــ هـ
الموافق ٢٠١٩/١١/٠٤ م

Ref.
Date

الأستاذ الدكتور رئيس/ مدير الجامعة المحترم

تحية طيبة وبعد،

تهديكم الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية أطيب تحياتها، وانطلاقاً من دور الاتحاد في دعم التقدم العلمي العربي والنشر العلمي والابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال المعتمدة على الأفكار الابتكارية، يسرنا إرسال قائمة بالمجلات المعتمدة من اتحاد الجامعات العربية التي تصدر باللغة العربية ومصنفة طبقا لمشروع معامل التأثير العربي من خلال التقرير السنوي الخامس لمعامل التأثير العربي والذي صدر في 15 أكتوبر 2019 والمبينة على الرابط : http://www.arabimpactfactor.com/pages/report.php?date=2018

وبهذه المناسبة يسعدنا دعوتكم للانضمام إلى المنصة التي قام بتأسيسها اتحاد الجامعات العربية للحفاظ على الإنتاج العلمي والفكري للباحثين العرب وتسهيل آلية النشر للأبحاث على المستوى الدولي لإظهار التميز الإبداعي للباحثين العرب حيث أن أحد المعايير التي يتم الأخذ بها عند حساب معامل التأثير العربي هو عدد مرات تحميل البحوث من خلال Digital Commons تمهيدا لتقدمها للحصول على تصنيف سكوبس الدولي.

يأتي ذلك ضمن الخطة الاستراتيجية الجديدة التي يتبناها إتحاد الجامعات العربية والتي تهدف إلى تطوير أداء الاتحاد وتقديم خدمات عامة ونوعية لقطاع التعليم العالي في المنطقة العربية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

الأمين العام

أ.د. عمرو عزت سلامة

ص.ب ١٢١ طارق ١١٩٤٧ عمان - المملكة الأردنية الهاشمية ، هاتف ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٤٨، فاكس ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٥١ برقياً : اتحاد جامعات
P.O.Box 121 Tariq 11947 Amman - Jordan, Tel. 00962-6-5062048, Fax: 00962-6-5062051 , e-mail: secgen@aaru.edu.jo
www.aaru .edu.jo

التاريخ: 2019-10-14

الرقم: L19/317 ARCIF

المحترم **سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة رماح للبحوث و الدراسات**

مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح) / الأردن

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم إليكم بفائق التحية والتقدير، و نهديكم أطيب التحيات وأسمى الأماني.

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه **قد أطلق تقريره السنوي الرابع** للمجلات للعام ٢٠١٩، خلال الملتقى العلمي "**مؤشرات الإنتاج والبحث العلمي العربي والعالمي في التحولات الرقمية للتعليم الجامعي العربي**" بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٩.

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل " **ارسيف Arcif** " قام بالعمل على جمع ودراسة و تحليل بيانات ما يزيد عن (٤٣٠٠) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (١٤٠٠) هيئة علمية أو بحثية في (٢٠) دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (٤٩٩) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام ٢٠١٩** .

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة رماح للبحوث و الدراسات** الصادرة عن **مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح)**، **قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها ٣١ معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل "**ارسيف Arcif** " لمجلتكم لسنة ٢٠١٩ (**٠.٠١٠٣**). مع العلم أن **متوسط معامل ارسيف في تخصص "العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال"** على المستوى العربي كان (٠.١٣٩)، وصنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (الثالثة Q3)، وهي الفئة الوسطى.

و بإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، و كذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
" ارسيف Arcif"

+962 6 5548228 -9
F + 962 6 55 19 10 7
E info@e-marefa.net
www.e-marefa.net
Amman - Jordan
2351 Amman, 11953 Jordan

EBSCO INFORMATION SERVICES

Tim Collins
President
EBSCO Information Services

July 9, 2017

Mari Bergeron
EBSCO Information Services
10 Estes Street
Ipswich MA 01938 USA

Prof, Dr. Khalid Al-Khatib,
Research & Development of Human Resources Center
Amman, Jordan

Dear Professor Al-Khatib,

It is our pleasure to confirm that the following publications published by Research & Development of Human Resources Center have been licensed and indexed in EBSCO*host*

- *REMAH Journal.*
- *Business Organizations Conference.*

EBSCO is the leading provider of databases to thousands of universities, business schools, medical institutions, schools and other libraries worldwide. Indexed content is available only through institutional subscription. Libraries in nearly every country subscribe to one or more EBSCO databases, and in more than 70 countries, all libraries subscribe. EBSCO hosts both peer revived and non-peer reviewed titles on our databases. The content serves educational needs of the researchers around the world as well the economic interest of the US.

You are welcome to announce your partnership with EBSCO on your website or in the front matter of your journal as soon as you like

Thank you for contributing your content to our databases.

Sincerely,

Mari Bergeron
Director of International Content Licensing Manager
EBSCO Information Services
mbergeron@ebsco.com

Headquarters: 10 Estes Street P.O. Box 682 Ipswich, MA 01938 USA

INTERNATIONAL
Scientific Indexing
Fresh Ideas for Growing your Citations

Certificate

This is to certify that **Remah for Research and Development Journal** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **1.201** based on International Citation Report (ICR) for the year **2017-18**. The URL for journal on our server is http://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=7707

Editor ICR Team
(ISI)

International Scientific Indexing
(ISI)

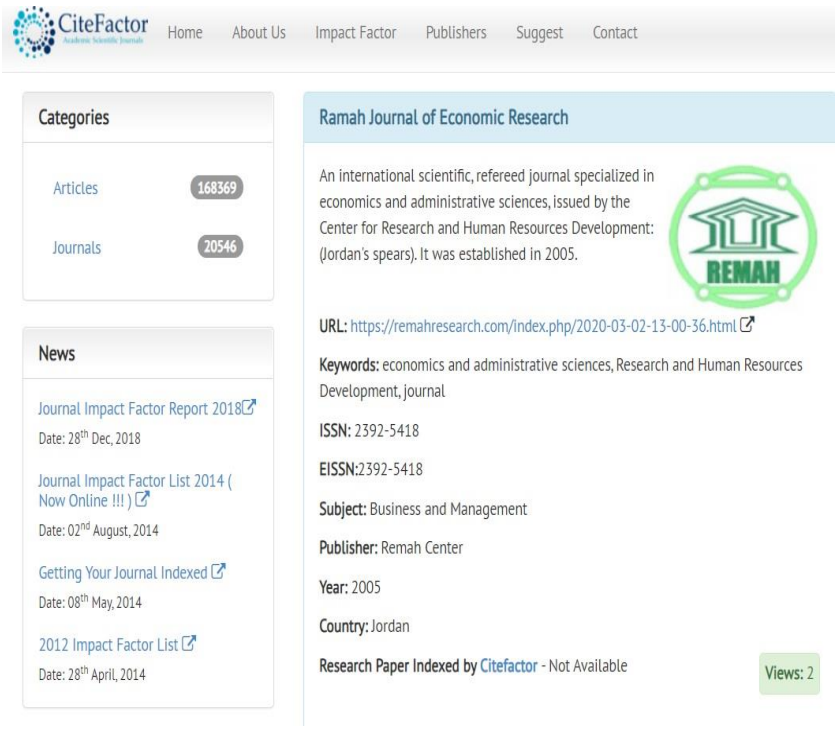

CiteFactor Home About Us Impact Factor Publishers Suggest Contact

Categories

Articles 168369

Journals 20546

News

Journal Impact Factor Report 2018
Date: 28th Dec, 2018

Journal Impact Factor List 2014 (Now Online !!!)
Date: 02nd August, 2014

Getting Your Journal Indexed
Date: 08th May, 2014

2012 Impact Factor List
Date: 28th April, 2014

Ramah Journal of Economic Research

An international scientific, refereed journal specialized in economics and administrative sciences, issued by the Center for Research and Human Resources Development: (Jordan's spears). It was established in 2005.

URL: https://remahresearch.com/index.php/2020-03-02-13-00-36.html

Keywords: economics and administrative sciences, Research and Human Resources Development, journal

ISSN: 2392-5418

EISSN:2392-5418

Subject: Business and Management

Publisher: Remah Center

Year: 2005

Country: Jordan

Research Paper Indexed by Citefactor - Not Available

Views: 2

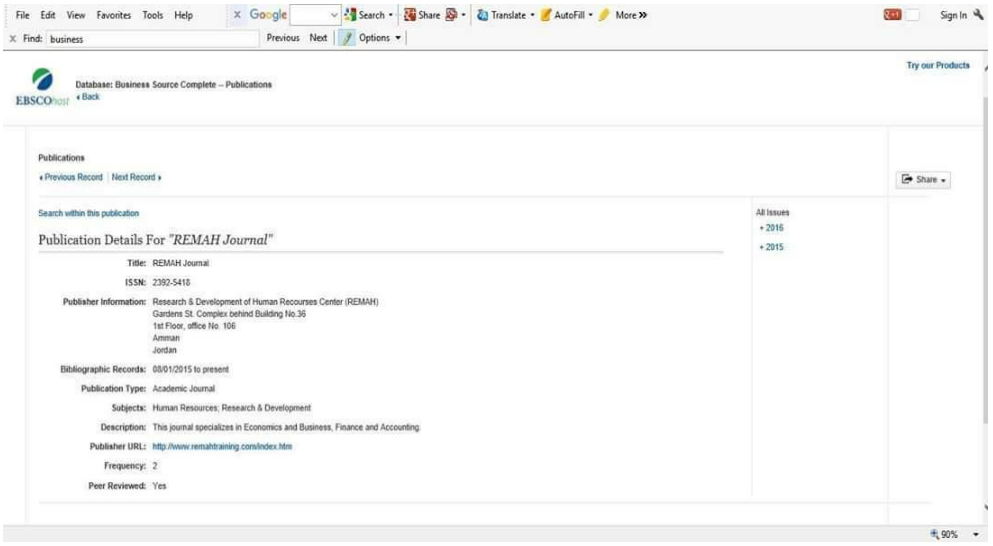

Subject	BUSINESS AND ECONOMICS
Dewey #	330
▼ Additional Title Details	
Parallel Language Title	Remah - Review for Research and Studies
Key Features	Refereed / Peer-reviewed
	Website URL
Other Features	Back issues available
▼ Publisher & Ordering Details	
Commercial Publisher	
Al- Lugnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center	
Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan	
Website: http://www.remahtrainingjo.com/	
Corporate Author	
Al- Lugnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center	
Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan	
Website: http://www.remahtrainingjo.com/	
▼ Price Data	
JOD 10.00 subscription per year (effective 2018)	

Arab Citation & Impact Factor معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي
Arab Online Database قاعدة البيانات العربية الرقمية
معرفة e-MAREFA
Arcif Analytics

التاريخ: 2021 /09/28
الرقم: L21/289 ARCIF

المحترم سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة رماح للبحوث و الدراسات
مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح)، عمان، الأردن
تحية طيبة وبعد،،،

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد **أطلق التقرير السنوي السادس للمجلات للعام 2021**.

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية:(مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "**ارسيف Arcif**" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن(**5100**) عنوان مجلة عربية علمية أوبحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (**1400**) هيئة علمية أو بحثية في (**20**) دولة عربية (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (**877**) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام 2021** .

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة رماح للبحوث و الدراسات** الصادرة عن **مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح)، عمان، الأردن قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (**32**) **معياراً**، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل "**ارسيف Arcif** " العام لمجلتكم لسنة 2021 (**0.0962**).

وقد صنفت مجلتكم في **تخصص العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال (متداخلة التخصصات)** ضمن الفئة (الثانية Q2)، وهي الفئة الوسطى المرتفعة ، مع العلم أن **متوسط معامل ارسيف في هذا التخصص** على المستوى العربي كان (**0.158**).
وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، نرجو في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل " **ارسيف** "، التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
" ارسيف Arcif"

معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي Arcif Arab Citation & Impact Factor

F +962 6 5548228 -9
+ 962 6 55 19 10 7
E info@e-marefa.net
www.e-marefa.net
Amman - Jordan
2351 Amman, 11953 Jordan

1/1

شهادة رقم (٢٠٢١-٠٠٥)
معامل التأثير العربي
اتحاد الجامعات العربية
مجلة رماح للبحوث والدراسات
ISSN: 2392-5418
قد حصلت على معامل التأثير العربي لعام ٢٠٢١ وقدرة ٢.٥٦ وترتيبها رقم ٣٤ من بين ٢١٥٧ مجلة عربية
الاستاذ الدكتور محمود عبد العاطي
مدير مشروع معامل التأثير العربي
١٥ أكتوبر ٢٠٢١م

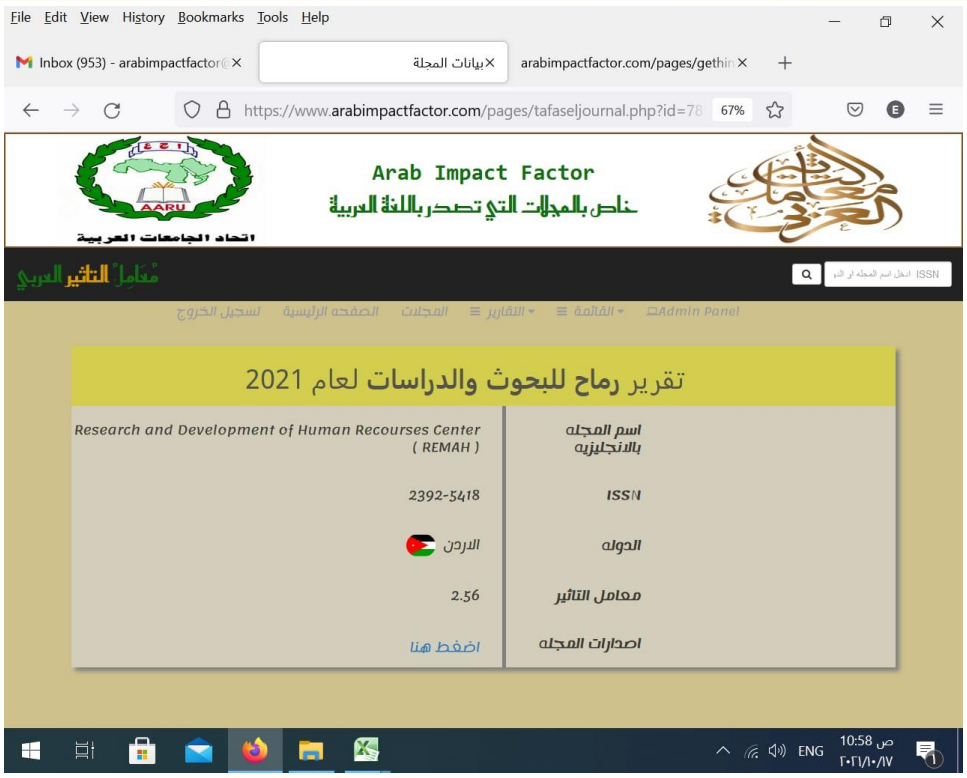
Arab Impact Factor
خاص بالمجلات التي تصدر باللغة العربية
تقرير رماح للبحوث والدراسات لعام 2021
اسم المجله بالانجليزيه
Research and Development of Human Recourses Center (REMAH)
ISSN
2392-5418
الدوله
الاردن
معامل التاثير
2.56
اصدارات المجله
اضغط هنا

GLOBAL UNION OF
JOURNALISTS
& MEDIA PERSONS

الاتحاد العالمي
للصحفيين والإعلاميين

شهادة عضوية

مُنحت الشهادة ل

رماح

التخصص: مجلة دولية علمية محكّمة

مقر العمل: الأردن

مع ما يترتب عليها من حقوق وواجبات وامتيازات مقررة للأعضاء
بموجب قانون العضوية في الاتحاد العالمي للصحفيين والإعلاميين
وقد أعطيت له هذه الإفادة حسب الأصول

رقم العضوية: IUJ5506

تاريخ الإصدار
16 / 10 / 2022

تاريخ الانتهاء
16 / 10 / 2024

رئاسة الاتحاد العالمي
للصحفيين والإعلاميين

GLOBAL UNION OF JOURNALISTS AND MEDIA PERSONS CIC
License number: 13973502
Registered address: 22 EDWARD ROAD, LEICESTER, UNITED KINGDOM LE2 1TF
Nature of business (SIC)
58130 - Publishing of newspapers
85422 - Post-graduate level higher education
94120 - Activities of professional membership organisations
94990 - Activities of other membership organisations not elsewhere classified
Notice: Any illegal or non-professional use of this certificate, the membership of its holderwill be suspended in accordance with the terms and conditions of the GLOBAL UNION OF JOURNALISTS & MEDIA PERSINS.

www.iu.news
www.IUJornalists.org

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Mustansiriyah University
College of Administration & Economics
Dep. :
No :
Date : / / 20

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الادارة والاقتصاد
القسم :
العدد : ٦٢٠٩/٤٠٣
التاريخ : ١٧/ ١١/ ٢٠٢٢

QS WORLD UNIVERSITY RANKINGS | Webometrics RANKING WEB OF UNIVERSITIES | THE WORLD UNIVERSITY RANKINGS | RUR | SCIMAGO INSTITUTIONS RANKINGS

الى/ الأقسام العلمية كافة

م/ اعتمادية مجلة

تحية طيبة ...

نود اعلامكم باعتماد المجلة العلمية (الرماح) التي تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (عمان – الاردن) ، وهي مجلة علمية متخصصة في العلوم الاجتماعية والانسانية والادارية والسياسية ، تأسست عام ٢٠٠٥ بالتعاون مع جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم في السودان . علماً ان الرمز المعياري للمجلة الورقي (ISSN:2392-5418) والالكتروني (7423-2520) وموقعها الالكتروني (WWW.remahresearh.com) ، لغرض نشر البحوث العلمية للتدريسيين وطلبة الدراسات العليا .

مع التقدير ...

أ.م.د. خديجة جمعة مطر
معاون العميد للشؤون العلمية
١٧/ ١١/ ٢٠٢٢

نسخة منه الى//

- مكتب السيد العميد المحترم .. مع التقدير .
- مكتب السيد المعاون العلمي المحترمة .. مع الاوليات .
- قسم الاحصاء .. مذكرتكم المرقمة (٣٦١ في ٢٠٢٢/١٠/٢٥) .
- ملفة الصادرة .
بهاء ١١/١٧ .

Iraq - Baghdad - Altalbieh P.O 46167
Mustansiriyah University College of Administration & Economics
Economics@uomustansiriyah.edu.iq

STATE OF LIBYA
GOVERNMENT OF NATIONAL UNITY
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION & SCIENTIFIC RESEARCH
RESOLUTIONS

دولة ليبيا
حكومة الوحدة الوطنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
القـــرارات

قـرار وزيـر التعـليم العالي والبحث العلمي
رقم (339) لسنة 2022 م
بشأن ضوابط نشر الإنتاج العلمي لغرض الترقية العلمية لأعضاء هيئة التدريس

وزيـر التعليم العالي والبحث العلمي :

- بعـد الاطـلاع على الإعـلان الدسـتوري المؤقـت وتعـديـلاته
- وعلـى الاتفـاق السياسـي الليبي المـوقع فـي (17 ديسـمبر 2015 ميلادي).
- وعلى القانون رقم (12) لسنة (2010 مسيحي) بشـأن إصدار قـانون عـلاقـات العمل ولائحتـه التنفـيذية .
- وعلى القـانون رقم (18) لسنة 2010 م بشـأن التعـليم .
- وعلى قرار مجلس النواب رقم (1) لسنة 2021م بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية
- وعلى قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (39) لسنة 2021م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتنظيم جهازها الإداري .
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم (501) لسنة 2010م بشأن اصدار لائحة تنظيم التعليم العالي وتعديلاته .
- وعلى كتاب السيد/ المستشار الأكاديمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

قـــــرر

مـــادة (1)

لا يعتد بأي انتاج علمي مقدم لغرض الترقية العلمية لأعضاء هيئة التدريس إلا إذا كان منشوراً بإحدى الوسائل التالية :

1- البحوث المنشورة بالمجلات العلمية المحكمة المعتمدة من الهيئة الليبية للبحث العلمي .

2- المجلات العلمية المعتمدة في قاعدة بيانات سكوبس الدولية (Scopus) ـ ويمكن الوصول مجانا إليها عبر الرابط التالي:
https ://www.scopus .com/sources.uri?zone=Top Nav bar&orgin=searchbasic

3- المجلات المعتمدة في قاعدة بيانات ويب اوف ساينس (web of science) ـ ويمكن الوصول إليه عبر الرابط التالي:
https ://mjl clarivate.com/search-results

4- المجلات المدرجة في قاعدة بيانات معامل التأثير العربي ـ ويمكن الوصول إليها عبر الرابط التالي :
https ://www.arabimpactfactor.com/pages/journals.php

مـــادة (2)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

صدر في طرابلس
يوم الاحد
بتاريخ 2022/12/25م

هاتف : 00218 21 484 34 57
هاتف : 00218 21 484 32 52
www.mhesr.gov.ly
طرابلس - ليبيا

افتتاحية العدد

بحمد الله وفضله ارتفع معامل التأثير العربي لمجلة رماح للبحوث والدراسات/الأردن وفقا لتقرير عام (2020) والصادر عن مشروع التأثير العربي
باتحاد الجامعات العربية، حيث بلغ (1.5) مقارنة بالتقرير السابق عام (2019) والذي حظي (1.3).

و بعون الله وتوفيقه نزف خبر إئتلافنا وتعاوننا منذ صدور العدد (51) والأعداد التي تليه مع جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم في السودان اعتباراً من 2021/1/1.
كما أننا نشكر الله تعالى على استمرارية العمل واستمرارية تقدم الخُطى نحو العالمية، بصدور العدد **(80)** الجزء الثاني عشر حيث تم إدخال المجلة لمحرك البحث العلمي جوجل سكولار (Google Scoler)، وقاعدة بيانات المكتبة البريطانية وأولخ الألمانية وهذه خطوة تسمح لنا بالدخول إلى القواعد الأخرى بإذن الله علماً بأن المجلة موجودة على قاعدة بيانات إبيسكو الأمريكية، وحصلت المجلة بحمد الله على مُعامل التأثير العربي، وباختراق مذهل انضمت المجلة لموقع CiteFactor.
وهذا العدد **(80)** الجزء الثاني عشر فيه من الأبحاث القيمة لباحثين من جامعات عربية متعددة من: الأردن، الجزائر، السعودية، العراق، قطر، الكويت، السودان، فلسطين، مصر ...الخ.

كما يسرنا إعلامكم بأن مجلة رماح قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "أرسيف Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وللإطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي:
http://e-marefa.net/arcif/criteria وكان معامل "أرسيف Arcif" لسنة 2021 (0.0962).

وقد صنفت المجلة في تخصص العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال (متداخلة التخصصات) ضمن الفئة (الثانية Q2) وهي الفئة الوسطى المرتفعة.
آملين من الله العلي القدير أن تبقى مجلة رماح متميزة ببحوثها وتسعى للتطور مع كل عدد.

رئيس التحرير
الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
الهيئة الاستشارية للمجلة	3
شروط النشر	4
موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية	5
افتتاحية العدد	17
فهرس المحتويات	18
The Influence of Location, Planning, and Design Features on Achieving Safety and Security in Low-income Public Housing By: Maha AlFadalat	21-44
تجربة مجالس اللامركزية في المملكة الأردنية الهاشمية اعداد الباحث: جميل حسام محمد المومني	46-60
الآثار القانونية للمسألة الأولية على الدعوى الأصلية المرتبطة بها. اعداد: علي محمد قويدر عنانزه	62-77
أهمية دائرة ضريبة الأبنية والأراضي في زيادة ايرادات البلديات. اعداد: محمد عبد الكريم خليفه الغويري	79-92
الدور الهندسي للبلديات في التنمية المحلية للمدن اعداد: المهندس حمزه سليمان محمد القاضي	94-109
إصلاح التربة في المشاريع البحرية اعداد: م. عمر محمد احمد عبدالرحمن	111-122
توظيف GIS في تخطيط المدن الذكية م. احمد يوسف احمد طشطه	124-145

الموضـــــــوع	الصفحة
دور الهيكل التنظيمي في البلدية وانعكاسه على المخططات التنظيمية. إعداد: م. هاله عبد الحميد الأغوات	147-165
التعلم التنظيمي وأثره على السمعة المنظمية، دراسة حالة: مجموعة إزدان القابضة علي حسين عوض اليافعي	167-190
آثر الرقابة المالية في ترشيد الإنفاق العام في بلديات الأغوار الشمالية أ. زينب ابراهيم سليمان الشملوني	192-214

The Influence of Location, Planning, and Design Features on Achieving Safety and Security in Low-income Public Housing

Maha AlFadalat * , Almuwaqqar Municipality, Amman, Jordan

Abstract:

Crime may be a cause of some issues for the residents in low-income public housing; however, less attention has been paid to security in those housing. In this study, it is attempted to determine whether the built environment's location, planning, and design affect the safety and security of public housing for the underprivileged. For this purpose, Princess Iman suburb public Low-income housing in Almuwaqqar district was selected as a case study, with different architecture and landscaping analyzed from the CPTED (Crime Prevention Through Environmental Design) approach, in addition to a questionnaire survey of 100 residents in 10 buildings in the study area. The findings show that a number of factors, including the hierarchy of spaces, the size of openings and verandas, the variety of land uses, the types of entrances and fences in residential buildings, and the level of neighborhood maintenance, can significantly contribute to the decline in safety and security in low-income public housing. This study demonstrates that location, planning, and design elements that encourage social interaction and residents' involvement in the security of their residential units should be prioritized in order to increase safety and security in low-income public housing environments.

Keywords:

Crime Prevention through Environmental Design (CPTED), low-income housing, public housing, safety, and security.

1. Introduction

In all human cultures, the need for security of lives and property at individual, household, and community levels is natural and uncontested. In fact, in Maslow’s hierarchy of needs, security is one of the fundamental human needs as explained by Naghibi et al. (2015). The demand for security is a major factor in the built environment, but it seems to be more significant in residential settings than anywhere else. According to Awotona (1982) and Zubairu (2002), residential areas, where people spend the majority of their time, need to be protected against human intruders.c as well as rats and harmful animals. According to this rationale, security has been identified by authors (UN-HABITAT 2012; Ibem and Aduwo 2013a) as an essential element of adequate housing. As a result, its absence is seen as a sign

of housing inadequacy, which the United Nations Centre for Human Settlements (UNCHS, 2000) claims can result in social issues and political instability.

There is copious evidence in the literature (Atolagbe 2012; Mohit and Azim 2012; Sakip et al. 2013; Ujene and Akpanamasi 2014; Naghibi et al. 2015) show that policymakers, academics, and researchers have continued to be interested in home security. Additionally, a number of authors, including Balchin et al. (2000), UNHABITAT (2006), and Ibem (2012) have demonstrated that governments in various nations have launched the creation of mass housing schemes using 'taxpayers money as part of the efforts to foster secure residential settings.

However, according to Ellen and Turner (1997) and Shiled (2002), one of the primary challenges with public housing in many nations is the insecurity imposed on by violent crimes and anti-social conduct. Kawash (2000) believed that a combination of social formation and architectural design principles may assist protect residential environments, despite the fact that there are numerous ways that can be used to increase the security of residential environments. This implies that in addition to social interactions, effective planning, architectural design, and construction principles can be leveraged to guarantee the internal and external security of residential environments.

1.1. Problem Statment

Jordan has recently witnessed a significant increase in its population, which may have doubled in the past ten years as a result of natural growth or subsequent immigration from neighboring countries. Consequently, it led to great pressure on the housing sector. Therefore, the Jordanian government, in partnership with the Urban Development Corporation, Launched a Kareem housing project, which is a project for low-income people in several regions of Jordan. Despite the security services' efforts to achieve security, there has been a recent rise in crime rates in this housing, and the issue of a deteriorating sense of security and safety has started to worsen. As a result, urban design continues to play a crucial role in lowering crime rates and enhancing security to create better residential environments.

1.2. Aims and Objectives:

The research's importance is summarized in investigating the influence of locational, planning, and design features on safety and security in low-income public housing the study of the planning criteria and determinants necessary to achieve security and reduce crime rates in public housing for people with limited income. The Kareem housing was chosen in the suburb of Princess Iman in the AlMuwaqqar district which is considered one of the remote areas far from residential areas, and therefore the level of safety in it is necessarily less compared with the other housing. This will be done through the following:

- Discussing and presenting the urban design aspects affecting raising the rate of security in public housing projects for low-income people and highlighting concepts that were neglected and not taken into account when designing them.
- Evaluating the extent of theapplication of CPTED criteria in the low-income public housing project in Princess Iman's neighborhood and exploring its shortcomings.
- Evaluate the extent to which residents in thesuburb of Princess Iman's public housing are satisfied with thesafety and security in their residences.

2. Methodology

The methodology of this study relies on the mixed method approach research methodology quantitative and qualitative, which is summarized as follows:

The first step in the research method was the search and review of published literature on Crime Prevention Through Environmental Design (CPTED) and its principles from the library and online resources, and to identify the locational, physical planning, and architectural design features capable of influencing residents' satisfaction with thesecurity of lives and property in the home environment. Findings from the literature review were used in the design of a questionnaire instrument used to extract data from participants in the survey. The next step was the fieldwork, to analyze the built environmental features in the Princess Iman suburb low-income public housing, and the required passive designed features of neighborhood texture, concerning crime prevention based on CPTED measures, through surveying and observation.

The questionnaire was used to collect data relating to the socioeconomic characteristics of the residents, housing estates and residential units' characteristics, locational, planning, and architectural design features of the housing estates as well as residents' satisfaction with security in the housing estates. and questions were framed using a 5-point Likert scale type where '1' represents Strongly Disagree, '2'-Disagree, '3'-Not Sure, '4'-Agree, and '5'-Strongly Agree.

3. Literature Review

Theoretical framework

3.1. Origins, History, and Development of CPTED

The use of design and CPTED ideas goes back a long way and CPTED-style security measures can be traced to early human settlements. These include the establishment of iron-age forts and castles, which used landscaping, walls, moats, and drawbridges to control access (Schneider and Kitchen 2002).

Some of the more recent origins of CPTED can be traced to Jane Jacobs (1961), C. Ray Jeffery (1969, 1971), and Oscar Newman (1972, 1973), among others. In 1976, Jeffery acknowledged Newman's work on Defensible Space (1972, 1973) as the basis of modern CPTED, not his work (Jeffery 1976). A significant reason for this was that Jeffery's work was complex and required long-term research while Newman's proposals were much simpler and had the potential for immediate application (Andresen 2010).

The Death and Life of Great American Cities by Jane Jacobs, published in 1961, significantly questioned current planning concepts. It stated that an individual must feel personally safe and secure on the streets for a city to be successful, citing safety and security as important components of a well-functioning city. Jacobs (1961), page 30. According to Jacobs (1961, 35), "a safe city path must have three basic features:

- There must be a clear demarcation defining what constitutes public and private space.
- There must be eyes on the street, eyes that belong to individuals who could be considered the street's natural owners. Buildings on a street equipped to handle strangers must be oriented to the street.
- The sidewalk must have users on it fairly continuously, both to add to the number of effective eyes on the street. and to induce the people in buildings along the street to watch the sidewalks in sufficient numbers.

Jeffery (1971) argued in Crime Prevention through Environmental Design that the societal causes of crime had been overstated and the biological and environmental determinants of crime required inspection. He drew on social, behavioral, political, psychological, and biological factors in order to have a more multidisciplinary and comprehensive view of the causes of crime. Criminal behavior was influenced by both the internal environment of the brain and the outward physical environment. It's interesting to note that Jeffery (1971) urged for the establishment of a new school of thought in environmental criminology.

Oscar Newman, an American architect and city planner, researched crime statistics and the layout of public housing in the late 1960s and early 1970s. In 1972 (Newman 1973), he published the results of his research as Defensible Space: Crime Prevention through Urban Design. This work gave Jacobs' theories practical applications in various ways. Newman's work immediately and significantly sparked attention in both America and Britain (Mawby 1977). This occurred during a period of rising crime rates and general dissatisfaction with the systems in place to combat crime.

Developed largely from an architectural perspective, Defensible Space drew on the work of social and behavioral scientists such as Hall (1959), Wood (1961), Jacobs (1961), Sommer (1969), Angel (1968), and Jeffery (1969, 1971). It was based on observations of the built form (public housing) and argued there was an association between specific design features and variations in recorded crime rates.

Two social housing projects in New York (Brownsville and Van Dyke) were compared and analyzed concerning recorded crime rates, revealing far higher crime rates for the high-rise blocks of the Van Dyke project than for the low-level buildings of Brownsville. The tenant populations in both projects were considered broadly similar and Newman argued that the environmental design of the buildings was a causal factor explaining the differing crime rates between the two housing projects. The high-rise flats in the Van Dyke projects contained a maze of winding corridors and public areas with limited opportunities for surveillance. Newman reported that over half of all crimes were committed in less visible locations or places with potential for concealment Influenced by Jacobs's (1961) concept of delineating between private and public space, Newman (1973) developed his hierarchy of defensible space (Fig.1).

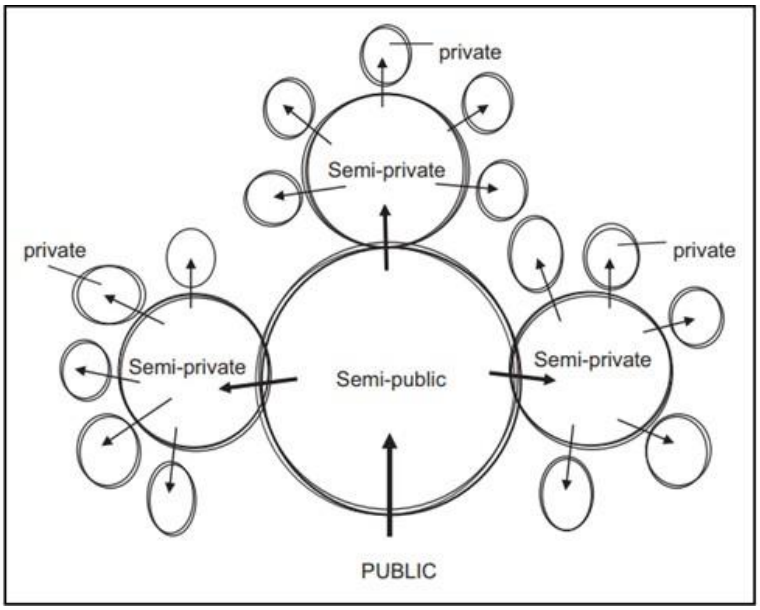

Fig .1.:Hierarchy of defensible space (Newman 1973:9): Arrows indicate entrance and exit points at different levels of the hierarchy.

Large public spaces that are used by numerous individuals could become underutilized, anonymous, and poorly maintained, failing to foster a sense of ownership, according to Newman. Additionally, according to Newman, the lack of adequate security, the existence of inside passageways, and external entrances concealed from observation from the street encouraged criminality. Providing "alternative escape routes" could additionally benefit criminals by giving them access to inaccessible elevators, staircases, and exits. The likelihood of crime and the number of these factors both rose. Crime would be at its highest in housing complexes where all three of these "alienating mechanisms" were present. Additionally, according to Newman, the recorded crime rate would decrease if one or more of these unfavorable design elements were enhanced or eliminated.

Defensible Space is defined (Newman 1973, 50) as A residential environment whose physical characteristics— building layout and site plan—function to allow inhabitants themselves to become key agents in ensuring their security. Defensible Space is made up of four design elements, which act individually and in combination to help create a safer urban environment:

Territoriality: the capacity of the built form to create perceived areas of proprietary concern by clearly defining ownership of space using both symbolic and real barriers.

Surveillance: the capacity of the built form to provide opportunities for surveillance for residents and others using the building configuration and the design and placement of windows and building entrances. Image and milieu: the capacity of design and management of the built form to influence the perception of space, promoting clean, well-maintained, and well-ordered places. Geographical juxtaposition (environment): the capacity of the surrounding spaces to influence the security of adjacent areas and vice versa.

The four elements of Defensible Space combine to promote a sense of ownership, community, and responsibility in residents to secure and maintain a safe, productive, and well-maintained neighborhood. Newman (1973, 2) argued that the built environment can act to facilitate criminal activities and therefore promotes the use of Defensible Space as A means for restructuring the residential environments of our cities so they can again become livable and controlled not by police, but by a community of people sharing a common terrain. As a design theory, it is ‘‘informed by human occupancy and use experience, a novel approach in architecture at the time’’ (Schneider and Kitchen 2002, 92).

Since Newman (1973), the application of Defensible Space has expanded beyond social housing projects to include other types of residential housing and to a variety of land uses such as retail, commercial, transportation nodes, schools, hospitals, town centers, and sporting locations (e.g., the Sydney and London Olympics). Defensible Space theory has been further refined to include a clearly defined social dimension (Newman and Franck 1980, 1982; Newman 1995, 1996), and many of the concepts are central to the modern approach to CPTED. His projects received support from the US Department of Housing and Urban Development and the Department of Justice and were adopted under the CPTED program by the Westinghouse Corporation (1976, 1977a, 1977b, 1978). Newman’s ideas were further endorsed by the Department of Housing and Urban Development in the mid-1990s (Cisneros 1995).

Coleman (1985, 1990) received significant funding and support in the United Kingdom for the Design Improvement Controlled Experiment (DICE). This amended the design of over 4,000 blocks of flats and maisonettes in London. She suggested sixteen features of design disadvantage—all CPTED related. Her ideas were initially well received, but later criticized for lack of scientific rigor (Smith 1986). However, her publication, Utopia on Trial: Vision and Reality in Planned Housing (1985, 1990) did much to popularize CPTED ideas. Poyner and Webb's (1991) Crime Free Housing investigated crime in the suburbs and new towns of the United Kingdom, proposing twelve CPTED features that could be modified to reduce crime.

The work of Wekerle and Whitman (1995) also assisted in the evolution of CPTED from ''defensible space'' architecture and physical security into more of an urban planning approach. They argued that awareness of the environment, visibility by others, and finding help were important to personal safety and could be supported by using appropriate lighting, promoting sightlines, land-use mix, activity generators, informative signage, and a sense of ownership and by reducing entrapment spots and movement predictors (Wekerle and Whitman 1995).

3.2. CPTED principles

The first generation of CPTED is based on suitable physical design and optimized application of thebuilt environment (Newman, 1973; Poyner, 1983). Many researchers have determined several main elements for CPTED with specific definitions such as Poyner, Cozens, Montoya, Armitage, and Cozens and Love (Armitage and Monchuk, 2017). In this article, we use by default the terms presented by Cozens and Love which contains six dimensions: Territorial reinforcement, Natural surveillance, Natural access control, Image/space management, Legitimate activity support, andTarget hardening (Cozens and Love, 2015). Some of the principles of each element sometimes overlap (Moffat, 1983; Cozens et al., 2005), and "the six dimensions to CPTED are surrounded by Newman's fourth Defensible Space mechanism, geographical juxtaposition" (Cozens and Love, 2015, p. 397) or the wider environment (Cozens et al., P. Molaei and P. Hashempour International Journal of Law, Cozens and Tarca, 2016). In recent years through the second generation of CPTED, the significance of social dimensions has increased. The second generation maintained the sixth concepts and included others namely socioeconomic and demographic profiling (Carter, 2002), active community participation (Sarkissian and Perglut, 1994; Saville, 1995), social cohesion and threshold capacity, etc. (Saville and Cleveland, 1997).

Territorial reinforcement refers to boosting the sense of responsibility and ownership for legitimate users by applying the appropriate design features of real or symbolic barriers (fences, walls, sidewalk tiles, signage, caution signs, etc.) (Colquhoun, 2007; Armitage, 2013; Behzadfar et al., 2013; Cozens, 2014; Matlovičová et al., 2016). The feature sends a message to delinquents that committing any kind of crime in this zone is not allowed (Pauls et al.,

2000). So, by defining the boundaries of private, semi-private, semi-public, and public spaces as well as the restriction of permeability, strangers and offenders will be discouraged from attending to other people's possessions (Thorpe and Gamman, 2013; Cozens and Love, 2015). Some investigations indicated that territoriality is more efficient at the local level (Ratcliffe, 2003).

The next, natural surveillance, as a long-established strategy, is providing an ability of visual overview for the residents to observe streets and sites (Moffat, 1983; Cozens, 2008; Cozens and Love, 2015; Matlovičová et al., 2016). “If a stranger can be easily identified from outside and inside a house, it will be more difficult to commit crimes against that residence” (Park, 2015, p. 95). Studies by Sorensen (2003) indicated that burglars avoid the constantly

visible targets by residents, neighbors, or passersby. This kind of guardianship can be provided in three types: natural or unofficial surveillance with physical design features such as environment landscaping and the location of windows or entrance, organized or official one through police and security patrols, and, mechanical surveillance strategies via good lighting in streets and CCTV (Pauls et al., 2000; Colquhoun, 2007; Atlas, 2013; Cozens and Love, 2015). These facilities allow the users of spaces and buildings to have appropriate protection and suitable visual access to thesite and street from buildings and vice versa (Hopper and Droge, 2005).

Natural access control is the third principle that concentrates on diminishing the opportunities for criminal acts by limiting entry to a territory or access to a potential target (Moffat, 1983; Cozens et al., 2005; Atlas, 2013, Cozens and Love, 2015). It increases the control of arrivals and departures of legitimate people and arouses a feeling of risk perception in offenders (Crowe, 2000; Colquhoun, 2007; Cozens and Love, 2015). Thus, it causes discourages

thieves and criminals to carry out criminal acts (Matlovičová et al., 2016). Access control involves informal or natural objectives (e.g. gates), formal or organized objectives (e.g. security personnel), and mechanical objectives (e.g. locks which will be discussed in the part of target hardening respectively) (Cozens et al., 2005).

Image/space management means the creation of a positive image of buildings and spaces and keeps built environments functional and clean to assure that all parts of the physical environment act efficiently (Crowe, 2000; Colquhoun, 2007; Cozens and Love, 2015). Management and permanent maintenance are strongly considered to be an essential factors in providing safe living places by sending positive signals to ordinary people via the sign of the presence of legitimate users and their monitoring (Newman, 1972; Cozens et al., 2005; Armitage, 2013; Cozens and Tarca, 2016). Vacant and derelict buildings, abandoned cars, litter, broken windows, graffiti, vandalism, etc. are some examples of poor maintenance and management (Cozens and Tarca, 2016) and may seduce robbers to do a planned crime.

Legitimate activity support refers to the increase of acceptable behaviors and actions in public locations through design capabilities. These safe acts, like a magnet, engage legitimate users to be in public spaces to prevent criminal planned acts under the surveillance of people (Cozens et al., 2005; Cozens and Love, 2015). Generation and support of activities attempt to put inherently unsafe activities in secured places (Crowe, 2000). As well, variable land uses can be a solution to increase the range of activities based on different places and times (Poyner and Webb, 1991).

The last principle, “target hardening increases the effort and risk of offending and reduces the rewards associated with the commission of a crime and is a long-established and traditional crime prevention technique” (Cozens and Love, 2015, p. 397). However, some scholars opposite to consider it as a CPTED concept (Cozens et al., 2005). This concept emphasizes that a motivated offender be prevented from accessing the target by the improvement of protection of spaces with some mechanical devices such as gates, alarms, internal lights on a timer, security doors, window locks, and so on (Colquhoun, 2007; Cozens, 2014; Hunter and Tseloni, 2018).

3.3. Public housing and security

Public housing is generally described as government-provided or subsidized housing developed with the overall goal of improving access to decent and affordable housing, especially by the low-income group (Balchin et al. 2000; Shiled 2002; Ilesanmi 2012; Aribigbola and Ayeniyo 2012; Ibem 2012, 2013). This type of housing is also called “social housing” or “state housing” in the United Kingdom and “welfare housing” in the United States (Harloe 2008). As is true with other types of housing tenure, public housing seeks to meet the housing needs of the citizens, by ensuring security, privacy, and comfort of the residents (UNCHS 2000; Sheuya et al. 2007; Ibem and Aduwo 2013a). This means that the security of lives and property is one of the key objectives of public housing provision.

Witte and Witte (2001) have indicated that security in public housing has been an age-old challenge in different countries. This was corroborated by other authors (Newman 1973; Huth 1981; Farley 1982; Ellen and Turner 1997; DeLone 2008; Leech 2012) who have also associated public housing with crime and anti-social behaviors. In a study of Pruitt–Igoe

Housing Development in St. Louis in the USA, Rainwater (1970) specifically found that the physical and environmental quality of the homes were promoting criminal activities; and thus recommended an extensive clean up of the physical appearance of thehousing environment. This finding appears to provide support to the work by Newman (1973) suggesting that the physical design and high-density nature of public housing may be connected to the high incidence of criminal activities in such developments. From the lens of Popkin et al. (2012), there is an understanding that the link between the public housing environment and crime may be because public housing projects are often located particularly in high-crime neighborhoods in the cities. Yet other authors (Massey and Denton 1993; Carter 1998; Cunningham et al. 2005; Tighe 2010) have insisted that the poverty level among residents of public housing developments makes them prone to violent crimes and antisocial activities.

4. Discussion and results

4.1. Geographical/local information

Princess Iman suburb is located in Almuwaqqar city, in south-eastern Amman. It lies within latitude 31°48′56″N and longitude 36°5′39″E. Almuwaqqer account for (0.175 %) of Amman total land area of (287,094 km²), and accommodates over 2% of the total population of Amman.

One of the necessary local factors is the distance of the case study to the nearest police station and city. The distance from the center of the Princess Iman suburb to the police station of Almuwaqqar is 25 Km. However, according to the opinions of Donnermeyer et al. (2011) and Fafchamps and Moser (2003) in separate studies about the impact of isolation of housing and distance to city centers on rural crime rate, either shorter or longer distance to a city may put a village exposed to more crimes. So, it cannot be a reliable and important indicator.

Fig.2 shows the exact location of Princess Iman suburb housing in this study. Examination of the site layouts of the housing as shown in Fig. 3 reveals that the layouts are predominantly grid-iron pattern, where the buildings are arranged in rows with the approach facades facing the streets and overlooking the car parks as can be seen in Fig. 8. Similarly, the parking spaces are located in front of the building for easier access and surveillance through bedroom windows. This arrangement ensures that the residents have a clear view of the streets and parking areas and are able to monitor movements around their residential units, which is a notable security measure in the design of low-income public housing and a key aspect of surveillance in CPTED.

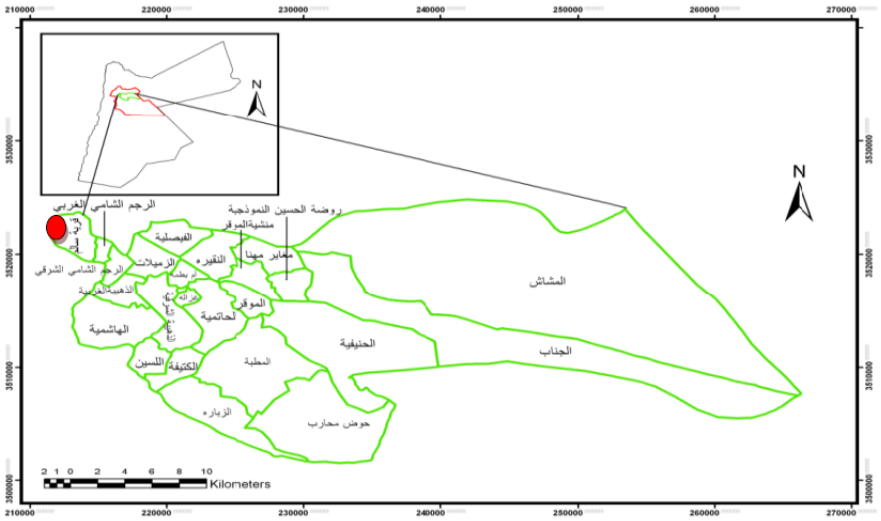

Figure 1. Almuwaqqar location within Amman Context. (Khalil and Albabesi 2017)

Figure 2. The site layouts of the Princess Iman suburb housing. (Prepared by the researcher dependent on Al Muwaqqar Municipality plans)

4.2. Demographic/social information

This study needs social and demographical information on the Princess Iman suburb. Based on the Population and Social Statistics Directorate Department of Population Statistics 2019, the population of the salem area is 13952 with 2582 households who are living in 6529 residential units. The religion of all people in this area is Islam. Also, the details along with the literacy rate are shown in Table 1.

Case study	Population			Household		Literacy rate		population density per km^2
	Total	Male	Female	Number	Size (Mean)	Literate	illiterate	
Princess Iman suburb public	13952	7423	6529	2582	6	% 73	%50	349

Table (1): Demographic statistics of Rajm al-Shami Sub-District.

The Princess Iman suburb low-income public housing constitutes 47% of the total population of the Princess Salem area. With a total of 1114 housing units and the average family size is 6 individuals. (Department of Population Statistics,2019) (See Fig.4).

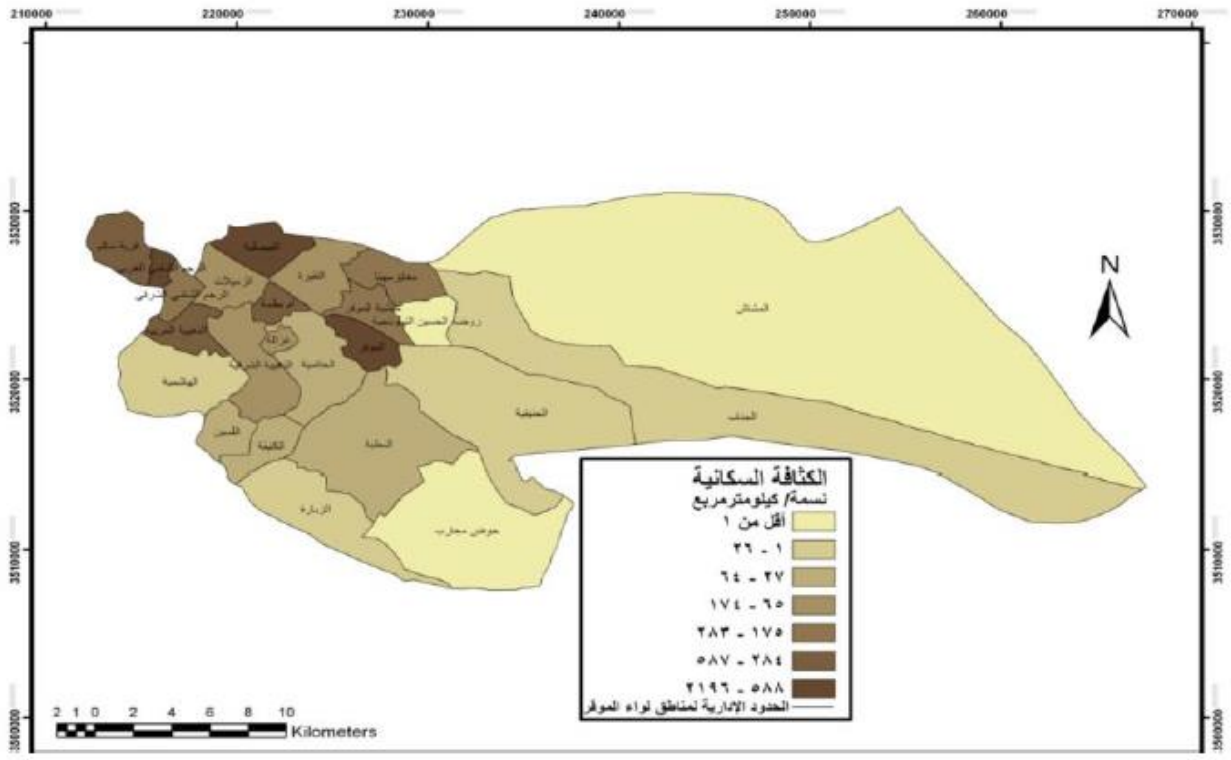

Figure 3. The population density in the various regions of the AlMuwaqqar District. (Department of Population Statistics,2019).

4.3. Economic conditions information

Under the questionnaire , the percentage of unemployed in Housing is 23%. Whilethe percentage of employment in the public and private sectors in the housing are approximately similar (See Table 2).

Case study	Total Population	Unemployment Rate	Number of Workforces	Jobs Categories		
				Private sector	Public sector	Unemployed
Princess Iman suburb public	13952	%23	%77	%40	%37	%23

Table (3): Economic conditions statistics of the Princess Iman suburb housing .

4.4. Crimes and crime rate statistics

In this study, for the reliability of crime statistics, 100 questionnaires were distributed in Princess Iman suburb low-income public housing, and 78 responses were obtained related to the crimes that housing residents were exposed to, among these crimes are house burglary, car theft, and personal items or physical/psychological abuse. The table clearly shows that 78% of the respondents were exposed to one or more crimes during the last year, which is a very high percentage. The top crimes are related to theft, especially theft of personal items.

Locality	Crime (Private Property Burglary)			Crime (Physical / psychological abuse)	Total
	Home	Motor vehicle	Personal items		
Princess Iman suburb public housing	19	3	79	51	152

Table (4): Crime statistics of in the Princess Iman suburb low-income public housing from 2019 to 2020 .

4.5. Residents' satisfaction with safety and security in low-income housing.

Satisfaction with safety and security in the Princess Iman suburb low-income public housing was measured at two levels. The first level was satisfaction with safety and security within the respondents' residential units, while the second was satisfaction with safety and security outside the respondents' residential units in the housing. In the first case, the result is presented in Table (5). From the result in Table (5) it is evident that many (38%) of the respondents were dissatisfied with the safety and security within their residential units and around 54% were satisfied, while about 8% of them were neither dissatisfied nor satisfied with safety and security within their residential units. This result generally shows that around one half of those who participated in the survey expressed satisfaction with the level of safety and security within their apartments in the housing.

Regarding satisfaction with safety and security outside the residential units within the housing, the result also revealed that around 61% of the respondents were dissatisfied with this; around 21% were satisfied, while 18% of the respondents were not sure of their level of satisfaction with outside security. Again, this result generally shows that around two-thirds of those who participated in the survey expressed dissatisfaction with the level of safety and security outside their dwelling units in housing.

Case study	Satisfaction level with safety and security within the respondents' residential units			Satisfaction level with safety and security outside the respondents' residential units		
Princess Iman suburb low-income public housing	Satisfied	Neutral	Dissatisfied	Satisfied	Neutral	Dissatisfied
	%54	%8	%38	%21	%18	%61

Table (5) : Measures or solutions of four CPTED principles.[1]

4.6. Architecture of Public Housing and neighborhoods from the Perspective of CPTED

In the following, it has been tried to analyze the architecture of residential units and neighborhoods of Low-income public housing about the passive architectural methods of the four CPTED principles: Territorial reinforcement, Natural surveillance, Natural access control, and Image/Space management meticulously (Molaei and Hashempour 2020). The main practical measures by which appropriate application can directly prevent crimes in low-income public housing are listed in Table (6).

Table 1. Measures or solutions of four CPTED principles. (Molaei and Hashempour 2020)

CPTED Principles	**Measures**
Territorial Reinforcement	- A clear definition of the border between private and public property. - Types of property lines (planting, sidewalk treatment, fence, or wall). - Clearly defined entrances to properties. - The evidence of a sense of ownership and proprietary concern. - Private parking lots for cars and other motor vehicles.
Natural Surveillance	- Windows and balconies provide passive surveillance. - Lack of places of concealment. - Transparent barriers to increase surveillance. - Visibility of entrances and stores from homes and streets. - Standard street lightning. - Visually preamble balcony railings.
Natural Access Control	- The decrease in the number of entrances. - Clearly defined entrances to properties and a variety of them. - Secure access to the rear of a property.

	- Visibility of entrances from home and street.
Image/Space Management	- Well-maintained landscaping and buildings. - No evidence of litter and graffiti and boarded-up windows. - Facilities for the presence of people in the street. - Standard street lightning.

low-income housing design in areas with heterogeneity in land use helps the residents to have more control, accessibility, and surveillance . On the other hand, The landscaping density behind buildings causes a decrease in visibility and surveillance from the house and streets. Thus they are considered blind spots because they can be used as appropriate refuges for potential offenders (Taylor and Harrell, 1996). Moreover, though the existence of some shops and stores on the opposite side of the eastern thoroughfare improves the surveillance of pedestrians, surrounding housing on farms on the north side makes it difficult to access control and supervision from the residents, and entering will be eased by the thieves (Fig. 5).

Figure 4. view from the housing shows the surrounding farms from the northern side. (Researcher Photography 2020).

Residential units in the housing can be classified based on the number of floors, types of ownership, and the time of construction (Table 7). The housing Princess Iman suburb consists of 1114 housing units distributed over 55 buildings, and each apartment building consists of 20 housing units distributed over 5 floors with 4 housing units on each floor, bringing about better natural surveillance. The second one is the age of the houses. The age

of housing the Princess Iman suburb is 10 years, as the project was launched in 2010. The Third item is vacant or abandoned buildings that are suitable for concealment based on the broken windows theory. The existence of a number of abandoned houses on the eastern side of the housing may be a sign of insufficient maintenance for offenders and a good place for their hiding (shown in Fig .6). The last one is the type of ownership of the residents which is important to the improvement of the sense of ownership. Furthermore, 62% of the residents in the housing are living in their own houses, leading to an increase in the sense of ownership and better management of spaces.

Figure 5. Some abandoned buildings are located in the housing. (Researcher Photography 2020).

Based on the assessment of architectural features of chosen houses in Table 7, the first analyzed factor is the percentage of the area of exterior openings (doors and windows) in the main facade. Although the increase in this factor can be a good opportunity for offenders to enter into the houses, it can enhance eyes on the landscape, entrance, and street to promote passive natural surveillance and access control. Afterward, the ratio of semi-open spaces to total building areas in each residential unit is assessed. (Molaei and Hashempour 2020).

Khakpour and Sheykh Mahdi (2011) believed that verandas and balconies in residential units as semiprivate living spaces have special significance in the way that many activities of dwellers during a year take place in these spaces. in addition more territorial reinforcement, natural surveillance, and access control can stem from the continuity of the long-term presence of family members in semi-open spaces during the day. The existence of these spaces may lead to strengthening solidarity and cooperation of neighbors, which in turn they results in space management and collective supervision (Barclay et al., 2002; Anderson and McCall, 2005). In Table., a set of factors that play a large role in natural surveillance and access control will be evaluated, which is the condition and quality of determination of territory because the presence of fences overshadows the development of a sense of ownership and intervisibility from the street to the yard or house and vice versa. Also, there is no evidence of paving treatments as a definition of territory because of the lack of some facilities in the housing, thoroughfares do not possess special sidewalks. The

next evaluated factor is the availability of main entrances to the housing, which can play a positive role in natural access control and territorial reinforcement.

As illustrated in Table (7), the percentage of ratio openings to total building facade areas for model M in the Princess Iman suburb public Low-income housing is 23% and for model, I is 21%. The reinforcement of these features in public housing helps the enhancement of eyes on the street and properties and also entry and exit control (To exemplify, the comparison of model M and model I is shown in Fig. 6). Also, the availability of a balcony in the building enables the residents to spend their time on the balconies as a semi-private area to carry out daily activities, it accounts for a negative signal for offenders that eyes watch them. Also, the presence of the residents in these spaces improves space management and a sense that the property is under their control. (Molaei and Hashempour 2020).

Model Type	Number of Floors	Percentage of Openings of Main Facade	The presence of barrier or fences between the homestead	The presence of gates	Accessibility of buildings from the backyard	Visibility of street and stores from the house	Enclosed Garage
Model M	5	%23	✓	✓	✓	✓	✖
Model I	5	%21	✓	✓	✓	✓	✖

Table (7): Analyzing some CPTED measures to the model M and I in the Princess Iman suburb public Low-income housing..

Figure 6. The ratio of openings of the main facade to total building area of the model M and Model I in the Princess Iman suburb public Low-income housing. (Prepared by the researcher 2020).

In addition, 95 % of surveyed buildings in the Princess Iman suburb public Low-income housing have fenced in all sides of their sites. Not only determine the territory as a barrier to trespassing, but also it provides better surveillance for the residents; whereas 5% of the buildings have partially removed the fences by the owners to provide their entrance from the thoroughfare (shown in Fig .7). Regardless of maximizing visibility from and to the streets, on the other hand, the feature can be a motivational cause for thieves or facilitate criminal actions by accessing without difficulty.

Figure 7. A building for which part of the fence was removed. (Researcher Photography 2020)

According to the survey, the quality of lighting (considering the number, height, and their distances) to attract people to present during night hours is insufficient and it seems that the most important of their efficiency is for crossing automobiles. In some places in residential areas, there are traces of dumping communal waste, which can extort a message of inattention and lack of management and maintenance to the criminals and create inappropriate images of the public spaces for people (shown in Fig.8). But the advantages of management in the housing are the availability of shops and stores alongside the main thoroughfare that are reasons for the attendance of youngsters, children and elderly people in streets which is promoting natural surveillance.

Figure 8. Accumulation of waste around the housing. (Researcher Photography 2020)

To summarize the quantitative and qualitative results of this study from the CPTED points of view based on the measures of Table 4, the strengths and weaknesses of the built environmental design in the Princess Iman suburb public Low-income housing. are listed below in Table 8.

Table 2. : Strengths and weaknesses of built environmental design of CPTED in the area in the Princess Iman suburb public Low-income housing.

Locality	Strengths	Weaknesses
Princess Iman suburb public housing	- Five-story houses promote natural surveillance. - Well-defined entrances (average: 95%). - Wide verandas on all sides of houses to surround. - Fenced buildings. - Suitable openings in main facades - Direct view to the streets - - The constant presence of residents in verandas and yards.	- Lack of well-defined hierarchy of spaces. - Not all households are the owners. - No evidence of private parking lots for households. - No evidence of sidewalk treatment for the entrance of the buildings. - Poor quality of street lighting. . - Two abandoned buildings and some blind spots in residential areas - Dumping garbage and construction waste in the thoroughfare.

5. Conclusion and Recommendations

This study investigated the influence of location, planning, and design features on achieving safety and security in public low-income housing in the Princess Iman suburb. Based on the findings, two key conclusions are made. The first conclusion is that a majority of the residents sampled in the survey were generally dissatisfied with the safety and security in the 11 housing buildings investigated. The second conclusion is that the

selected location, the layout of the housing design, and passive security measures contributed mostly to influencing residents' dissatisfaction with safety and security in the Princess Iman suburb public low-income housing.

Notably, this study's findings imply that safety and security in low-income public housing can be achieved by engaging physical planning and architectural design principles and strategies that encourage communal life, access control, and surveillance among the residents. The study also implies that locating low-income housing in proximity to neighborhood facilities and away from crime-prone areas can also have a positive influence on achieving security in low-income public housing developments.

Given the foregoing, This study recommends that to enhance safety and security in low-income public housing developments, designers and developers should give adequate attention to creating spaces that encourage social interaction, adopting layout patterns enhancing natural surveillance, and promoting residents' active participation in securing the housing.

6. References

- Anderson, K.M., McCall, M., 2005. Farm Crime in Australia. Australian Institute of Criminology, Canberra, Australia.
- Angel, S. 1968. ''Discouraging Crime through City Planning.'' Working Paper No. 75, University of California Press, Berkeley.
- Aribigbola, A., and O.I. Ayeniyo. 2012. Sites-and-Services as a Strategy for Achieving Adequate Housing in Nigeria in the 21st Century. International Journal of Humanities and Social Science 2 (2): 126–132. 4
- Armitage, R. 2013a. ''Crime Prevention through Environmental Design.'' In Encyclopedia of Criminology and Criminal Justice, edited by G. Bruinsma and D. Weisburd, 720–31. New York: Springer Science and Business Media. doi:10.1007/978-1-4614-5690-2.
- Armitage, R. 2013b. Crime Prevention through Housing Design: Police and Practice. Hampshire, UK: Palgrave Macmillan.
- Armitage, R., and L. Monchuk. 2011. ''Sustaining the Crime Reduction Impact of Designing Out Crime: Re-evaluating the Secured by Design Scheme 10 Years on.'' Security Journal 24:320–43. doi:10. 1057/sj.2010.6.
- Atlas, R., ed. 2013. 21st Century Security and CPTED: Designing for Critical Infrastructure Protection and Crime Prevention. 2nd ed. Boca Raton, FL: CRC Press.
- Atolagbe, A.M.O. 2012. Housing Security and Implications for Socio-economic Status of Residents in Ogbomoso. Global Journal of Human Social Science 12 (4): 6–12.
- Awotona, A.A. 1982. Environmental Health Aspects of Housing Nigerians: A Systematic Analysis of Research Needs. Nigerian Institute of Architects Journal 1 (4): 13–17.
- Balchin, P.R., D. Isaac, and J. Chen. 2000. Urban Economics: A Global Perspective. New York: Palgrave.
- Barclay, E.M., Donnermeyer, J.F., 2002. Property crime and crime prevention on farms in Australia. Crime Prev. Community Saf. Int. J. 4 (4), 47–61. https://doi.org/

10.1057/palgrave.cpcs.8140169. Barclay, E.M., Donnermeyer, J.F., Scott, J., Hogg, R., 2007. Crime in Rural Australia. The Federation Press, Sydney.

- Carter, S. P., and Carter S. L. 1993. Planning for Prevention: Sarasota, Florida's Approach to Crime Prevention through Environmental Design. Tallahassee: Florida Department of Law Enforcement, Programs and Research in Criminal Justice.
- Cisneros, H. G. 1995. Defensible Space: Deterring Crime and Building Community. Washington, DC: Department of Housing and Urban Development, Urban Institute.
- Coleman, A. 1985. Utopia on Trial—Vision and Reality in Planned Housing. London, UK: Hilary Shipman.
- Coleman, A. 1990. Utopia on Trial: Vision and Reality in Planned Housing. 2nd ed. London, UK: Hilary Shipman.
- Cozens, P. 2015. ''Crime as an Unintended Consequence: Planning for Healthy Cities and the Need to Move beyond Crime Prevention through Environmental Design (CPTED).'' In Contemporary Issues in Australian Urban and Regional Planning, Chapter 12, edited by J. Brunner and J. Glasson, 230–50. Abingdon, UK: Routledge.
- Cozens, P. and Love, T., 2015. A review and current status of .412-(4), pp.393*03 ,Literatur*
- Cozens, P., and T. Love. 2009. ''Manipulating Permeability as a Process for Controlling Crime: Balancing Security and Sustainability in Local Contexts.'' Built Environment: Special Issue on Security Versus Safety: How to Deliver Less Crime and More Sustainable Design 35 (3): 346–65
- Crowe, T. 2000. Crime Prevention through Environmental Design: Applications of Architectural Design and Space Management Concepts. 2nd ed. Oxford, UK: Butterworth-Heinemann.
- Cunningham, M.K., S.J. Popkin, and M. Burt. 2005. Public Housing Transformation and the Hard to House. Housing Policy Debate 16 (1): 1–24.
- DeLone, G.J. 2008. Public Housing and the Fear of Crime. Journal of Criminal Justice 36 (2): 115–125.
- Department of Population Statistics ,2019
- Ellen, I.G., and M.A. Turner. 1997. Does Neighbourhood Matter? Assessing Recent Evidence. Housing Policy Debate 8 (4): 833–866.
- Farley, J.E. 1982. Has Public Housing Gotten a Bum Rap? The Incidence of Crime in St. Louis Public Housing Developments. Environment and Behavior 14 (4): 443–477.
- Hall, E. 1959. The Silent Language. New York: Fawcett.
- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B1
- Huth, M.J. 1981. Strategies for Crime Reduction in Public Housing. Journal of Sociology and Social Welfare 8 (3): 587–600.
- Ibem, E.O. 2012. Public Housing Strategies in Ogun State: Implication for Urban Development in Nigeria. In Urban Development: Challenges, Strategies and Impact, ed. Michael J. Williams and J.J. Anderson. Hauppauge: Nova Publishers.
- Ibem, E.O. 2012. Public Housing Strategies in Ogun State: Implication for Urban Development in Nigeria. In Urban Development: Challenges, Strategies and Impact, ed. Michael J. Williams and J.J. Anderson. Hauppauge: Nova Publishers.

- Ibem, E.O. 2013. Accessibility to Services and Facilities for Residents of Public Housing in Urban Areas of Ogun State, Nigeria. Urban Forum 24 (3): 407–423.
- Ibem, E.O., and B.E. Aduwo. 2013a. Urban Housing and Social Development in Nigeria: Issues and Prospects. In Developing Countries, Political, Economic, and Social Issues, ed. A. Ramazzotti and W. Gravina, 69–96. Hauppauge: Nova Publishers.
- Ilesanmi, O.A. 2012. The Roots and Fruits of Gated Communities in Lagos, Nigeria: Social Sustainability or Segregation? In Sustainable Futures: Architecture and Urban in the Global South, Kampala, Uganda, 27–30 June 2012.
- Jacobs, J. 1961. The Death and Life of Great American Cities. London, UK: Jonathon Cope.
- Jeffery, C. 1969. ‘‘Crime Prevention and Control through Environmental Engineering.’’ Criminologica 7:35–58.
- Jeffery, C. 1971. Crime Prevention through Environmental Design. Beverly Hills, CA: Sage.
- Jeffery, C. 1976. ‘‘Criminal Behavior and the Physical Environment.’’ The American Behavioral Scientist 20:25.
- Kawash, S. 2000. Safe Housing? Body, Building and the Question of Security. Cultural Critique 45: 185–221.
- Khakpour, M., Sheykh Mahdi, A., 2011. The role of culture and the effect of social transformations on rural houses in guilan. Urban Manag. 27, 229–246.
- Leech, T.G.J. 2012. Subsidized Housing, Public Housing, and Adolescent Violence and Substance Use. Youth and Society 44 (2): 217–235.
- Massey, D.S., and N.A. Denton. 1993. American Apartheid: Segregation and the Making of the Underclass. Cambridge: Harvard University Press.
- Mawby, R. 1977. ‘‘Defensible Space: A Theoretical and Empirical Appraisal.’’ Urban Studies 14:169–79.
- Mohit, M.A., and M. Azim. 2012. Assessment of Residential Satisfaction with Public Housing in Hulhumale’, Maldives. Procedia Social and Behavioural Sciences 50: 756–770.
- Molaei, P. and Hashempour, P., 2020. Evaluation of CPTED principles in the housing architecture of rural areas in , eInternational Journal of Law, Crime and Justic oshte and Ormamalal).the North of Iran (Case studies: Sedap.p.100405
- Naghibi, M.S., M. Faizi, M. Khakzand, and M. Fattahi. 2015. Achievement to Physical Characteristics of Security in Residential Neighbourhoods. Procedia Social and Behavioural Sciences 201: 265–274.
- Newman, O. 1972. Defensible Space: Crime Prevention through Urban Design. New York: Macmillan.
- Newman, O. 1973. Defensible Space: People and Design in the Violent City. London, UK: Architectural Press.
- Newman, O. 1995. ‘‘Defensible Space: A New Physical Planning Tool for Urban Revitalization.’’ Journal of the American Planning Association 61:2149–55.
- Newman, O. 1996. Creating Defensible Space. Washington, DC: US Department of Housing and Urban Development Office of Policy Development and Research.

- Newman, O., and K. Franck. 1980. Factors Influencing Crime and Stability in Urban Housing Development. Washington, DC: US Department of Justice.
- Newman, O., and K. Franck. 1982. ‘‘The Effects of Building Size on Personal Crime and Fear of Crime.’’ Population and Development 5:203–20.
- Popkin, S.J., M.J. Rich, L. Hendey, J. Parilla, and G. Galster. 2012. Public Housing Transformation and Crime: Making the Case for Responsible Relocation. Cityscape 14 (3): 137–160.
- Poyner, B., and B. Webb. 1991. Crime-free Housing. Oxford, UK: Butterworth Architecture.
- Sakip, S.R.M., A. Abdullah, and M.N.M. Salleh. 2013. Fear of Crime in Residential Areas. Asian Journal of Environment-Behavior Studies 4 (11): 27–39.
- Sarkissian, W., A. Cook, and K. Walsh. 1997. Community Participation in Practice: A Practical Guide. Perth, Australia: Institute for Sustainability and Technology Policy, Murdoch University.
- Saville, G., and G. Cleveland. 1997. ‘‘2nd Generation CPTED: An Antidote to the Social Y2 K Virus of Urban Design.’’ Paper presented at the 2nd Annual International CPTED Conference, Orlando, FL, 3–5 December. Accessed July 9, 2015. http://www. veilig-ontwerp-beheer.nl/publicaties/2nd-generation-cpted-anantidote-to-the-social-y2k-virus-of-urban-design.
- Schneider, R., and T. Kitchen. 2002. Planning for Crime Prevention: A Transatlantic Perspective. London, UK: Routledge.
- Schneider, R.H., and T. Kitchen. 2000. Planning for Crime Prevention: A TransAtlantic Perspective. New York: Routledge.
- Sheuya, S., P. Howden-Chapman, and S. Patel. 2007. The Design of Housing and Shelter Programs: The Social and Environmental Determinants of Inequalities. Journal of Urban Health 84 (1): 98–108.
- Shiled, J. 2002. Reducing Crime and Antisocial behaviours in Public Housing Environments. In Paper presented at the Housing, Crime and Stronger Communities Conference convened by the Australian Institute of Criminology and the Australian Housing and Urban Research Institute, Melbourne, 6–7 May 2002. www.aic.gov.au/ media_library/conferences/housing/shield.pdf. Accessed 28 Nov 2017.
- Smith, S. 1986. ‘‘Utopia on Trial: Vision and Reality in Planned Housing.’’ Urban Studies 23:244–46.
- Sommer, R. 1969. Personal Space: The Behavioural Basis of Design. Englewood, NJ: Prentice-Hall
- Statute of Winchester of 1285, Chapter V, King Edward I, quoted in Kuo and Sullivan 2001, 343
- Tighe, J. 2010. Public Opinion and Afordable Housing: A Review of the Literature. Journal of Planning Literature 25: 3–17.
- Ujene, A.O., and J.E. Akpanamasi. 2014. Security Measures in Buildings: A Perceptive Assessment for Integrated Social, Economic and Environmental Development. Nigerian Journal of Agriculture, Food and Environment 10 (4): 25–33.
- UN-HABITAT. 2006. Shelter for All: The Potential of Housing Policy in the Implementation of the Habitat Agenda. Nairobi: UN-HABITAT Information Services.

- United Nations Centre for Human Settlements (UNCHS). 2000. Summary: Global Strategy for Shelter to the Year 2000. Kenya: UNHABITAT Information Services.
- Van Ginkel, H., and P. Marcotullio. 2007. ‘‘Asian Urbanisation and Local and Global Environmental Challenges.’’ In Managing Urban Futures: Sustainability and Urban Growth in Developing Countries, edited by M. Keiner, M. Koll-Schretsenmayr, and W. A. Schmid, 11–36. Surrey, UK: Ashgate.
- Wekerle, G., and C. Whitman. 1995. Safe Cities: Guidelines for Planning, Design and Management. New York: Van Nostrand Reinhold.
- Westinghouse Electric Corporation. 1976. Crime Prevention through Environmental Design. CPTED Design Program Manual, Volume 1: Planning and Implementation Manual. Arlington, VA: Westinghouse Electric Corporation.
- Westinghouse Electric Corporation. 1977a. Crime Prevention through Environmental Design. CPTED Design Program Manual, Volume 1: Strategies and Directives Manual. Arlington, VA: Westinghouse Electric Corporation.
- Westinghouse Electric Corporation. 1977b. Crime Prevention through Environmental Design. CPTED Design Program Manual, Volume 2: Strategies and Directives Manual. Arlington, VA: Westinghouse Electric Corporation.
- Westinghouse Electric Corporation. 1978. Crime Prevention through Environmental Design: Technical Guideline 7: Public Planning of Outdoor Areas. Arlington, VA: Westinghouse Electric Corporation.
- Witte, D.A., and R. Witte. 2001. What We Spend and What We Get: Public and Private of Crime Prevention and Criminal Justice. Fiscal Studies 22 (1): 1–40.
- Wood, E. 1961. Housing Design: A Social Theory. New York: Citizens, Housing and Planning Council of New York.
- Zubairu, S.N. 2002. Housing Concept and Design in a Developing Economy: The Nigerian Housing Problem. Housing Today 1 (5): 37–48.
- أ and حسام ألبلبيسي, 3523 . تطور ألمتغيرأت ألديموغرأفية في لوأء ألموقر-محافظة ألعاصمة-في ضوء ألمقومات ألطبيعية
وألاقتصادية وألاجتماعية.

تجربة مجالس اللامركزية في المملكة الأردنية الهاشمية

The experience of decentralization councils in the Hashemite Kingdom of Jordan

اسم الباحث: جميل حسام محمد المومني

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على تجربة مجالس اللامركزية في المملكة الأردنية الهاشمية. حيث إن الهدف العام من تطبيق اللامركزية هو وضع آليات وإجراءات لضمان العدالة في توزيع مكتسبات التنمية على مستوى المحافظة. إضافة إلى ممارسة مجالس المحافظات لأدوارها ومهامها والتي حددها القانون والمتمثلة بإقرار مشروعات الخطط الإستراتيجية والتنفيذية والمتعلقة بالمحافظة والمحالة إليهم من المجلس التنفيذي، فضلاً عن ذلك إقرار مشروع موازنة المحافظة، وأيضاً إقرار دليل احتياجات المحافظة من المشاريع التنموية، وكذلك إقرار المشاريع الخدمية والاستثمارية والتنموية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره من أكثِر المناهج استخدام في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، حيث يعد المنهج الوصفي أداة وطريقة لتحليل ووصف تجربة مجالس اللامركزية في المملكة الأردنية الهاشمية.

الكلمات المفتاحية: اللامركزية، المملكة الأردنية الهاشمية.

Abstract

The study aimed to identify the experience of decentralization councils in the Hashemite Kingdom of Jordan. Whereas, the general objective of decentralization is to establish mechanisms and procedures to ensure justice in the distribution of development gains at the governorate level. In addition to the provincial councils exercising their roles and tasks as defined by the law, represented in approving draft strategic and executive plans related to the province and referred to them by the Executive Council, in addition to approving the province's draft budget, as well as approving the governorate's needs guide for development projects, as well as approving service, investment and development projects. The study followed the analytical descriptive approach as it is one of the most used approaches in the study of social and human phenomena. The descriptive approach is a tool and method for analyzing and describing the experience of decentralization councils in the Hashemite Kingdom of Jordan.

Keywords: Decentralization, The Hashemite Kingdom of Jordan.

المقدمة

يحتل موضوع الجماعات المحلية (الوحدات المحلية) والرغبة في تطويرها أهمية خاصة في كافة دول العالم نظراً للتغيرات السياسية والاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية الكثيرة التي أثرت على الحكومات والمجتمعات المحلية والأفراد. وفي أيامنا هذه لم يعد النظام المركزي في أغلب دول العالم، قادراً على إشباع حاجات المواطنين الذين يطمحون باستمرار، خاصة كلما زاد وعيهم الثقافي والاجتماعي، للمزيد من المشاركة والحصول على المزيد من الخدمات. ولعل كبر حجم الأجهزة الإدارية المركزية وتنوع مهامها أكد ضرورة إيلاء اهتمام أكبر بالمجالس اللامركزية لتتمكن الحكومات من الحصول على دعم أكبر من جانب الجماعات المحلية للسلطة المركزية (الربابعة، 1995).

لقد شهدت المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2017/8/15 عرساً ديمقراطياً وإصلاحا سياسياً تمثل بإجراء أول انتخابات لامركزية سعياً نحو تعميق الديمقراطية وتولي الهيئات المحلية سلطات أوسع في صنع القرار التنموي. حيث جاءت هذه الانتخابات ترجمةً لنموذج الإصلاح التراكمي والثابت الذي تميز به الأردن وبدعم وتوجيه من راعي الإصلاح جلاله الملك عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه، الذي مافتئ يوماً عن تعزيز مسيرة الإصلاح في الأردن ابتداءً من التعديلات الدستورية التي شملت ما يقارب ثلث الدستور، وكذلك أنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب، والمحكمة الدستورية، وقانون الأحزاب السياسية، وقانوني الانتخاب و البلديات وصولاً إلى قانون اللامركزية (بطارسة، 2008)، حيث أن هذا القانون يهدف إلى تطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية على مستوى المحافظات من خلال منح الإدارة المحلية صلاحيات أكبر، إضافة إلى إفساح المجال أمام المواطنين للمشاركة في تحديد أولوياتهم ورسم وصياغة مستقبلهم والمتمثل باختيارهم ممثلين عنهم يشاركون في إقرار المشاريع التنموية والخدمية التي تحتاجها محافظاتهم. ومن جهة أخرى فإن نجاح تجربة الديمقراطية يحتاج إلى بعض الوقت للوصول إلى القانون الأمثل الذي يخدم الوطن والمواطن على حد سواء (عليمات، 2018).

مشكلة الدراسة:

هنالك تباين في وجهات النظر حول مدى تطبيق مجالس اللامركزية في المملكة الأردنية الهاشمية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها، حيث أن تداخل الصلاحيات بين المجالس البلدية، ومجالس المحافظات، والمجالس التنفيذية يشكل عدم وضوح بالرؤية، لذا فإن الحاجة ملحة لتقييم تجربة مجالس اللامركزية في المملكة الأردنية الهاشمية، وبالتالي التعرف على التحديات والمعوقات التي واجهت هذه التجربة. لذا فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على الأسئلة التالية:

س1: ما مفهوم اللامركزية؟

س2: ما التطبيقات التأسيسية للإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشيمة؟

أهداف الدراسة:

1- تسليط الضوء على مفهوم اللامركزية.

2- التعرف على التطبيقات التأسيسية للإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشيمة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة أنها جاءت مكملة للجهود المنادية بضرورة تقييم تجربة مجالس اللامركزية في المملكة الأردنية الهاشمية، والتوصل إلى حلول للمعوقات التي واجهت تطبيق اللامركزية من خلال وجهة نظر أعضاء مجالس المحافظات والبلديات، وقادة الرأي، إذ تجد هذه الدراسة أن هذه الآراء بوصلة لمساعدة أصحاب القرار، والمُشرّعين في إعادة صياغة نموذج من اللامركزية بمجالاتها المختلفة، إذ يلائم متطلبات المجتمع الأردني.

مصطلحات الدراسة:

تعريف اللامركزية: ويمكن تعريفها بأنها تنظيم إداري يعتبر واحداً من أهم مبادئ حكم الأكثرية التي تقوم عليها الديمقراطية، وهي نقيض مفهوم المركزية، وهي عملية توزيع الوظائف، والسلطات، والأشخاص أو الأشياء بعيداً عن موقع مركزي أو سلطة (عياش، 2017، 9).

المملكة الأردنية الهاشمية: هي دولة عربية مسلمة، تقع في شمال شبه الجزيرة العربية و في غرب آسيا. يحدها سوريا من الشمال، العراق من الشرق، السعودية من الجنوب والجنوب الشرقي، وفلسطين (الضفة الغربية) من الغرب. وسميت بالأردن نسبة إلى نهر الأردن الذي يمر على حدودها الغربية, والعاصمة هي عمان (المعاني وأبوفارس، 1991، 25).

الخلفية النظرية للدراسة:

لقد اعتمدت الدول في بداية ظهورها على النظم المركزية لكن سرعان ما تشعبت أدوار الدولة نتيجة لتطورها وتطور المجتمع وازدياد عدد السكان وتعدد احتياجاتهم، فأصبحت الدول تهتم وتسير مرافق متعددة ذات أنشطة كثيرة التشعب، وفي ظل تطلع المجتمعات في الوقت الحاضر نحو منظمات عصرية حديثة ذات مستوى أداء مرتفع، ومتميز، حيث تكون قادرة على تلبية خدمات المجتمع على مستوى من الكفاءة والسرعة والجودة (الحراحشة، 2021).

ولعل التطور الذي صاحب المؤسسات الحديثة، والنمو المطرد في حجمها وصعوبة عملية اتخاذ القرارات، أدى إلى زيادة التعقيد في التنظيم وأدى إلى بروز العديد من المعوقات والمؤثرات التي أحاطت بالعمليات الإدارية الحديثة، وبالأشكال والترابط المتبادل ما بين الإدارة والمديريات وفروعها، فعندما يتسع نطاق العمل يصبح من الصعوبة على الإدارة القيام بجميع الأنشطة الإدارية المطلوبة في الوقت والكفاءة المناسبة (Sagi,

2015). لهذا توجب العمل على إيجاد آلية في التنظيم تؤهل الإدارات الفرعية وتمنحهم القدرة على اتخاذ القرارات السريعة، فضلاً عن إيجاد حلول مناسبة دون الرجوع إلى الإدارة المركزية، مما يتطلب تفويض بعض سلطات الإدارة المركزية إلى المحافظات وفروعها حتى تتمكن من القيام بالواجبات المنوطة بها، ولتحقيق ذلك كان لا بد من الاستجابة إلى دعوات تطبيق مبادئ الإدارة المفتوحة، وتفويض الصلاحيات واللامركزية (الفاعوري، 2021).

وفي الدول النامية فإن مسؤوليات الحكومة المركزية تزداد يومًا بعد يوم ليس فقط لأن القطاع العام هو المحرك الرئيسي للاقتصاد، ولأن القطاع الخاص لا يزال يعتمد على القطاع العام ولأنه يلقي على كاهل هذا القطاع مسؤولية التنمية ومسؤولية تحفيز القطاع الخاص وتسريع هذه العملية؛ وذلك بهدف اللحاق بركب الدول المتطورة (Sagi, 2015).

ومن جهة أخرى فإن الإدارة المحلية في الأردن يحكمها عدد من القوانين والأنظمة تعود في الغالبية العظمى منها إلى عقد الخمسينيات من القرن الماضي، ورغم إدخال العديد من التعديلات على التشريعات المتعلقة بالجماعات المحلية فإنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير، وتظهر دراسة أن هناك ضرورة لإعادة توزيع الصلاحيات بين مختلف وحدات الإدارة المحلية في الأردن. وتؤكد دراسة أخرى أن المدن الكبرى عامة والعاصمة خاصة تحظى بعناية تفوق تلك التي تحظى بها المدن الصغرى، وأن ذلك ينعكس على نصيب الفرد من الخدمات، وفي الحقيقة فإن عدم التوازن في التنمية بين أجزاء المدينة الواحدة من جهة وبين المدن المختلفة والقرى من جهة أخرى هي خصيصة من خصائص الإدارة المحلية (المعاني وأبو فارس، 1991).

مفهوم اللامركزية:

تعتبر اللامركزية إحدى الأساليب الإدارية التي تلجأ لها المؤسسات لتحسين أدائها، إذ أشار عياش (2017) إلى المركزية على أنها ممارسات تقوم بها الإدارة التي تسمح للمؤسسة بالمشاركة للمستويات الإدارية

في اتخاذ القرارات، وتنفيذ العمل الإداري، فاللامركزية مبدأ من المبادئ الهامة في العمل الإداري وفي جميع المستويات مما يجعل من تقسيم العمل وتوزيع الأهداف والمهام التي ينبغي تحقيقها أمر من الأمور التي تلازم العمل الإداري. إن اللامركزية؛ هي مصطلح مليء بالمعاني والمفاهيم، إذ يمكن أن يدل على حالة ساكنة، أو على عملية متحركة، ويمكن أن يشير إلى أسلوب مثالي وآخر معتدل، فاللامركزية أكثر في مفهومها وممارستها مما هو معترف به على مستوى العالم، فكل شيء يعمل على زيادة أهمية دور المرؤوس يمثل اللامركزية، و كل ما يعمل على خفض دوره يمثل المركزية (Mookherjee, 2015).

وتشير اللامركزية بشكل عام إلى إعادة هيكلة أو إعادة تنظيم السلطة بحيث يكون هناك نظام وفقاً لمبدأ التبعية، وبالتالي زيادة الجودة للمسؤولية المشتركة بين الأفراد العاملين في المؤسسات والفعالية للمؤسسة بشكل عام، واللامركزية هي ليست بديلاً للمركزية، بل لأن كلاهما مطلوب، حيث ينبغي تحديد الأدوار التكميلية للجهات الفاعلة في المؤسسة من خلال تحليل أكثر السبل والوسائل فعالية لتحقيق الأهداف المنشودة (المعاني وأبو فارس، 1991).

وتعرف اللامركزية أيضاً على أنها، كل شيء يزيد من أهمية دور المرؤوسين في التنظيم، وتعني توزيع الاختصاصات الوظيفية الإدارية على هيئات متعددة يكون لكل منها استقلالها في ممارسة اختصاصاتها وتحدد هذه الاختصاصات إما على أساس إقليمي وإما على أساس موضوعي، غير أن هذه الهيئات الإدارية اللامركزية تمارس اختصاصاتها المحددة تحت رقابة المركزية (الطراونة، 2013).

واللامركزية هي: نظام إداري يقوم على توزيع الوظيفة بين الإدارة المركزية وبين هيئات محلية مستقلة في عملها عن سلطة الدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية، وهي أسلوب من أساليب تنظيم العمل العمل حيث تمنح الوحدات المختلفة من الإدارة الذاتية، وهذا يعني منح الصلاحيات والمسؤوليات إلى المستويات الأدنى في

التنظيم، وهي نظام إداري متبع في العمل مبني على أساس عدم تركز السلطة والمسؤولية في أعلى مستوى فيما يتعلق بصلاحية اتخاذ القرارات والتخطيط للمستقبل، مما يتيح للمدراء ومعاونيهم ورؤساء الأقسام، ومدراء الشعب الإدارية من التحرر من قيود الإدارة المركزية والعمل وفق رؤية جماعية تنسجم مع واقع المؤسسة المعنية (الخصاونة، 2019).

أشكال اللامركزية الإدارية:

ووفقاً لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في الأردن (2019) هناك أشكال متعددة من اللامركزية الإدارية، حيث تشمل (الخصاونة، 2019):

نقل الصلاحيات: إذ أنه في هذا الشكل من أشكال اللامركزية الإدارية تنتقل صلاحيات اتخاذ القرار والإدارة والتمويل إلى مجالس محلية ينتخب أعضاؤها ورؤساؤها. وتمتلك سلطات تحصيل الإيرادات واتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة بها بصورة مستقلة عن الحكومة المركزية، وهي شكل اللامركزية الإدارية التي تؤسس بشكل صحي اللامركزية السياسية.

-**التفويض:** إذ تعتبر شكل أكبر من أشكال اللامركزية الإدارية، حيث تخول الحكومة المركزية جهة شبه مستقلة للقيام بعمل القرارات المحلية إضافة إلى إدارة الوظائف العامة على الصعيد المحلي، حيث تكون تلك الجهة غير محكومة بشكل كلي من الحكومة المركزية، بينما تعتبر مسؤولة تجاهها كما وتخضع لمحاسبتها.

– **تخفيف التركيز الإداري:** حيث يعتبر هذا الشكل أضعف أشكال اللامركزية الإدارية، فيتم فيها إعادة توزيع الصلاحيات المتعلقة باتخاذ القرار والإدارة المالية على المستوى المحلي عن طريق الحكومة المركزية، وذلك حتى تناط بمسؤولين حكوميين يعملون تحت إشراف الحكومة المركزية في الأقاليم.

التطبيقات التأسيسية للإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشيمة:

اتبع الأردن نظامًا للمجتمعات المحلية يتكون من ثلاثة أنظمة هي نظام المحافظات ونظام البلديات ونظام إدارة القرى، أما نظام المحافظات فيستند إلى نظام التشكيلات الإدارية رقم 16 لعام 1962 ، وقسمت المملكة فيه إلى محافظات وألوية وأقضية ونواحي، ويعد نظامًا من عدم التركيز الإداري أكثر منه نظامًا لا مركزيًا؛ ذلك لأن المحافظة هي جزء من وزارة الداخلية تأتمر بأمرها وتخضع لرقابتها الرئاسية، والمحافظة هي في الواقع أقرب إلى النظام المركزي منه إلى النظام اللامركزي؛ لذا يمكننا الاكتفاء بتقييم تجربة الجماعات المحلية التي قامت في المجالس القروية على تطبيق قانون إدارة القرى رقم 5 لعام 1954 وفي البلديات على تطبيق قانون البلديات رقم 29 لعام1955 وتعديلاته لأنها هي التجارب المرتبطة بالمجتمعات المحلية فعلاً (بنك تنمية المدن والقرى، 2002).

كما وتنص المادة 6 من قانون اللامركزية لسنة 2015 على أن لكل محافظة مجلس يسمى (مجلس المحافظة) ويتكون من عدد من الأعضاء ويتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري. ويتولى مجلس المحافظة مهام عديدة تشمل إقرار مشروعات الخطط الاسترتيجية والتنفيذية المتعلقة بالمحافظة والمحالة إليه من المجلس التنفيذي، والتأكد من تنفيذها، وإقرار مشروع موازنة المحافظة ضمن السقوف المحددة من وزارة المالية في الموازنة العامة (الحياري، 2019).

ومن مهام مجلس المحافظة الاطلاع على كيفية تنفيذ الموازنات السنوية لجميع بلديات المحافظة، وإقرار دليل احتياجات المحافظة من المشاريع التنموية والخدمية المحال إليه من المجلس التنفيذي بعد استكمال الإجراءات اللازمة. يضاف إلى ذلك، إقرار المشاريع التنموية التي تعود بالنفع العام على المحافظة، ومناقشة تقارير عمليات تنفيذ تنفيذ المشاريع والخطط والبرامج التي تتولى الدوائر الحكومية في المحافظة تنفيذها، بما لا يتعارض مع عمل أجهزة الرقابة الحكومية المختصة، ومتابعة سير العمل بالمشاريع التنموية وتقييمها (الطراونة، 2013).

كما وتخضع حسابات مجالس المحافظات لتدقيق ديوان المحاسبة. حيث يحدد عدد أعضاء المجلس المنتخبين وتقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لهم في كل محافظة في نظام خاص. ويعين مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية ما لا يزيد عن 15% من عدد أعضاء المجلس المنتخبين أعضاء في المجلس على أن يخصص ثلث هذه النسبة للنساء. ووفقا للمادة (7) من القانون، فإن مدة المجلس 4 سنوات تبدأ من يوم إعلان أسماء الفائزين في الجريدة الرسمية وتنتهي بانتهاء هذه المدة أو بحل المجلس وفق القانون (الحياري، 2019).

تجربة المجالس القروية في الأردن

رغم أن المجالس القروية لم تعد موجودة منذ قرار دمج البلديات عام 2001 إلا أنها تجربة هامة أثرت على المحليات لفترة تقارب النصف قرن ونجد أنه من الملائم دراستها بداية لاستكشاف نقاط القوة والضعف في تلك التجربة. ونظرًا لأن الهدف ليس استقصاء كل ما جاء في هذه التجربة وإنما الخطوط العريضة لها فسنعالج هذا الموضوع من خلال ثلاثة عناوين هي:

-تشكيل المجلس القروي.

-اختصاصات المجلس القروي.

أولاً: تشكيل المجلس القروي: يتكون المجلس القروي حسب قانون إدارة القرى رقم5 لعام 1954 من عدد من الأشخاص لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن اثني عشر حسب ما يقرره الحاكم الإداري. ومن الطبيعي أن العدد الفعلي يتحدد في ضوء عدد السكان والتركيبة الاجتماعية لسكان القرية، فكلما تنوعت العشائر والفئات العرقية والدينية ازداد عدد الأعضاء الذين يمثلون هذه الفئات. وينتخب أعضاء المجلس القروي من الأشخاص المقيمين في منطقة القرية مرة كل ثلاث سنوات وبالطريقة التي يقررها المتصرف. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس القروي المختارين هناك عدد من المخاتير الذين يعدون أعضاء في مجلس القرية والذين يجري انتخابهم من قبل الذكور القاطنين عادة في القرية وتتجاوز أعمارهم الثامنة عشرة، على أن يجري الانتخاب بموجب التعليمات التي يضعها المتصرف بموافقة وزير الداخلية (الفاعوري، 2021).

وقد جمع المشروع بين أسلوبي الانتخاب والتعيين في المجالس القروية، كما وأنه استهدف التمثيل العادل والمتوازن لمختلف العشائر، ومن الجدير ذكره أن القانون لا يفرض استفتاء أهل القرية، عند تشكيل المجلس القروي لأول مرة ولذلك قررت محكمة العدل العليا في الأردن بأنه لا يعتد بقول المستدعين من أن المحافظ قد أجرى استفتاء في إنشاء مجلس قروي، فالمحافظ أو المتصرف هو الذي يقرر إنشاء مجلس قروي، بناء على مبادرة منه أو بناء على طلب أهالي القرية، كممثل للسلطة المركزية. ويطلق المشرع الأردني لفظ "قرية "على أي مكان يعلن عنه وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة، في الجريدة الرسمية، على أنه قرية أو وحدة عشائرية ويشترط أن لا تقع القرية أو أي جزء منها ضمن اختصاص مجلس بلدي أو محلي آخر (الجريدة الرسمية، 1954).

كما وقررت محكمة العدل العليا عام 1981 أن عدم الإعلان القانوني يبطل الإجراءات التي تستند إليها الإدارة، ولهذا فإن قانون إدارة القرى لا يسري على قرية الرام لأنه لم يعلن عنها في الجريدة الرسمية وبالتالي لا يجوز الاستناد إلى قانون إدارة القرى في تعيين المخاتير لتلك القرية وقد فسرت محكمة العدل العليا "كلمة قرية "المقصودة في قانون إدارة القرى أنها لا تشمل أي مكان يقع ضمن منطقة اختصاص مجلس بلدي، وعلى ذلك لا يملك الحاكم الإداري إحالة أي خلاف بين أهالي أي منطقة تقع ضمن اختصاص مجلس بلدي على التحكيم أو التعويض عن قرار المحكم بمقتضى القانون المذكور. ذلك لأنه ورد نص خاص بإمكانية إحالة أي نزاع يحدث داخل قرية ما إلى التحكيم وبالتالي فإن أية قرية تُضم إلى مدينة وتصبح جزءًا منها لا يمكن إحالة النزاع على التحكيم لأن قانون البلديات لم يشمل أي نص على شبيه بذلك الوارد في قانون إدارة القرى بخصوص موضوع التحكيم (نقابة المحامين، 1981).

ثانيًا :اختصاصات مجلس القرية

وردت اختصاصات المجالس القروية كاختصاصات عامة، وذلك بخلاف اختصاصات البلديات حيث أنها وردت محددة على سبيل الحصر. وقد حددت المادة رقم 9 من قانون إدارة القرى هذه الصلاحيات بأنها تشمل حق المجلس القروي بتأسيس مدارس والمسالخ، وأن يقوم بإنشاء الطرق وتهيئة موارد المياه وكافة الأعمال التي من شأنها تحسين مرافق القرية وصحة سكانها، وبالإضافة إلى ذلك أعطى مجلس القرية الحق في تعيين وإقالة كتبة المجلس ومستخدميه (نقابة المحامين، 1981).

ومن أجل ممارسة هذه الصلاحيات منح المجلس القروي اللجوء إلى القوانين والتعليمات التي يصدرها متصرف اللواء أو يجد من الملائم إصدارها حرصًا على النظام العام بمفهومه الشامل (الأمن العام و الصحة العامة والسكنية العامة). كما منح مجلس القرية الشخصية الاعتبارية التامة ويكون له ختم بتلك الصفة ويخول

عقد المقاولات والدخول في الدعاوي باسمه الخاص، بصفة مدع أو مدعى عليه. ويمارس مجلس القرية اختصاصاته على كافة الأراضي الواقعة ضمن منطقة القرية. ولمجلس القرية صلاحيات في فرض الضرائب والعوائد التي يصرح بها متصرف اللواء بما في ذلك الضريبة الشخصية (بطارسة، 2008).

المقترحات والتوصيات:

ضرورة العمل على تفعيل مجالس اللامركزية من خلال الآتي:

- التمكين وتأهيل الموظفين: توصي الدراسة بضرورة العمل على تأهيل موظفي اللامركزية لتمكينهم من القيام بالأعمال والمهام بشكل عملي، وأن يتم عمل دورات تأهيلية للموظفين موظفي اللامركزية، حيث تبين طبيعة الأعمال الجديدة قبل البدء في العمل، وأن تتسم الدورات التدريبية ببرامج متطورة، وأن تكون نوعية البرامج التدريبية التي تعقدها المجالس في المحافظات مناسبة وتتناسب مع طبيعة العمل.
- تفويض السلطة: توصي الدراسة بضرورة أن يتم منح موظفي المجالس اللامركزية السلطة الكافية لإنجاز العمل التي تقوم به، حيث تقوم المجالس اللامركزية بمتابعة المهام المفوضة لموظفي المجالس اللامركزية دوريا، وأن يتم تحديد السلطات المفوضة، بحيث تتوافق مع مهارات موظفي اللامركزية وقدراتهم.
- إعطاء مجالس المحافظات صلاحيات أوسع من تلك المحددة لهم في القانون.
- اختيار رؤساء مجالس المحافظات وإشراكهم في إعداد موازنة الدولة فيما يتعلق بمخصصات المحافظات.
- عمل دورات تعليمية وتوعوية لرفع مستوى ثقافة اللامركزية لدى المجالس اللامركزية.
- توضيح آليات المجالس اللامركزية، وتوعية المديرين للتخفيف من مقاومتهم للتغيير وتفعيل عملية التفويض وتطبيق اللامركزية.

المراجع

بطارسة، سليمان (2008). تحليل وتقييم التجارب في الإدارة المحلية في الأردن كخطوة أولى نحو تطويرها. **دراسات. علوم الشريعة والقانون**، 35 (1)، 224- 235.

بنك تنمية المدن والقرى (2002)، دراسة أعدها **بنك تنمية المدن والقرى** غير منشورة.

الحراحشة، سمير (2021). **أثر دور مجالس المحافظات (اللامركزية) في التنمية.** (أطروحة دكتوراة غير منشورة)، جامعة المنصورة، مصر.

الحياري، إيمان (2019). مفهوم اللامركزية الإدارية. تم الاسترجاع بتاريخ 2023/7/4

من: **https://mawdoo3.com**

الخصاونة، محمد (2019). **مجالس المحافظات ودورها في عملية الإصلاح الشامل في الأردن.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الربابعة، فاطمة (1995). **دور مجالس الخدمات المشتركة في التنمية المحلية في الأردن: دراسة ميدانية.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية.

الطراونة، معتز (2013). **حدود سلطات الوصاية الإدارية على الهيئات اللامركزية المصلحية في الأردن.**(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

عليمات، ضيف الله (2018).اللامركزية بعد ستة أشهر إلى أين. وكالة عمون الإخبارية، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/7/3 من:

https://www.ammonnews.net/article/356647

عياش، فرح صابر (2017). **واقع اللامركزية وأثرها على مستوى أداء العاملين في بلديات جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الخليل، فلسطين.

الفاعوري، معاذ (2021). **تقييم نموذج اللامركزية في ضوء آراء رؤساء وأعضاء المجالس المنتخبة، وقادة الرأي في الأردن**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن.

المادة 5 من قانون إدارة القرى لعام 1954 المعدلة في **الجريدة الرسمية**، العدد 2285 ، ص291 .

المعاني، أيمن وأبو فارس، محمد (1991) ، **الإدارة المحلية بين النظرية والتطبيق**. الطبعة الأولى، عمان.

نقابة المحامين (1981). قرار محكمة العدل العليا رقم 1980/66، **مجلة نقابة المحامين**، ص580

Mookherjee, D. (2015). **Political decentralization**. economics, 7(1): 231-249.

Sagi, D. (2015). The Use of Power and Authority in Decision Making Process: A Cross Cultural Perspective. **International Journal of Management and Humanities**, 1(7): 12-14.

الآثار القانونية للمسألة الأولية على الدعوى الأصلية المرتبطة بها

اعداد: علي محمد قويدر عنانزه

الملخص

هدفت هذه الدراسة تعرف الآثار القانونية للمسألة الأولية على الدعوى الأصلية المرتبطة بها. حيث بينت شروط وقف الدعوى والآثار المترتبة عليها. الوقف القضائي للدعوى المدنية المادة (122) من قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني مقارنة مع بعض القوانين وقرارات محكمة التمييز الأردنية تُثير كثير من الإشكاليات، إذ أعطى المشرع الأردني للمحكمة أن تأمُر بوقف الدعوى إذا رأت تعليق الحكم في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف الحكم عليها، وبمجرد زوال سبب الوقف يكون لأيٍّ من الخصوم طلب السّير في الدعوى، إلّا أنَّ نص المادة (122) لا تعطي المحكمة حق التدخل في الطلب من الخصوم بمراجعة المحاكم المختصة للحصول على حكم يتعلق بالفصل بالدعوى

المنظورة أمامها، ولا تحدد مدة زمنية للحصول على هذا الحكم، ولا تتدخل في حالة استحالة الحصول على حكم، أو المماطلة من قبل الخصوم للسّير بالدعوى، إذ يرى الباحث إعطاء دور للمحكمة والتدخل في هذا الوقف من حيث تحديد مُدة زمنية للحصول على حكم، وفي حالة استحالة الحصول على حكم، فإنه على المحكمة أنْ تحدد مُدة لمتابعة الدعوى والفصل في موضوعها، وفي حالة الفصل في المسألة الأخرى تحدد المحكمة مدة زمنية للخصوم لمراجعة المحكمة للسير بالدعوى أوإسقاطها إذا انقضت هذه المدة.

الكلمات المفتاحية: الدعوى، الدعوى الأصلية.

المقدمة

يحدث في أثناء نظر الدعوى المدنية أن يُبدي أحد الخصوم في الدعوى القائمة دفعاً من الدفوع أو يُثير مَوضوعاً لا تختص به المحكمة المعروض عليها النزاع لعدم صلاحيتها في النظر في هذا الدفع أو الطلب وظيفياً أو عدم اختصاصها نوعياً، ويتعلق هذا الدفع أو هذا الطلب في الفصل في موضوع الدعوى ولا تتمكن المحكمة الفصل في الدعوى، وأصبح لازماً عليها وقف الدعوى لحين الفصل في الطلب أو الدفع الذي تنظره محكمة أخرى وبشرط أن يكون هذا السبب مرتبط بموضوع الدعوى الأصلية، وأن يكون لهذا السبب أثراً واضحاً ودقيقاً في الدعوى الأصلية والاختصاص في المسألة الأولية يعود لاختصاص محكمة أخرى، هنا تأمر المحكمة بوقف الدعوى الأصلية لهذا السبب ويسمى بالوقف القضائي للدعوى، نظراً لأن من يصدر القرار هو القاضي، أو المحكمة التي تنظر الدعوى؛ لتوقف الحكم في قرار الدعوى الأصلية على المسألة الأولية.

وقد نصت المادة (122) من قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني على أنه"تأمر المحكمة بوقف الدعوى إذا رأت تعليق الحكم في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم وبمجرد زوال سبب الوقف يكون لأي من الخصوم طلب السّير في الدعوى". ويختلف الوقف القضائي عن الوقف الاتفاقي والوقف القانوني من حيث شروط كل منهم وحق الخصوم ودور المحكمة في الوقف ومدته وآثاره، إذ إنّ وقف الدعوى إما أن يكون اتفاقياً ما بين جميع الخصوم في الدعوى، حيث توقف الدعوى لمدة لا تزيد على ستة أشهر لأسباب منها حل الموضوع وديّاً أو اللجوء للتحكيم أو المصالحة أو انتظاراً لإحضار أوراق تحتاج إلى مدة زمنية لإحضارها، وتجدد الدعوى بعد انقضاء هذه المدة الزمنية وفي حالة مضي ثمانية أيام من تاريخ انتهاء المدة الزمنية تسقط الدعوى.

أما الوقف القانوني فإن المحكمة تصدر قراراً بوقف الدعوى قانونياً من تاريخ وقوع سبب من أسباب الوقف القانوني التي حددها المشرع، وهي في حالة إعلان إفلاس أحد الخصوم أو فقدان أهليته أو وفاة أحد الخصوم، ويقع الوقف القانوني من تاريخ وقوع السبب الموجب لإيقافها، واعتبار أي إجراء بعد ذلك باطلاً، لحين تبليغ من يمثل الخصم المفلس، أو فاقد الأهلية، أو ورثه المتوفي. وفيما يتعلق بالوقف القضائي فإن للمحكمة سلطة في إصدار القرار في الدعوى المنظورة أمامها بسبب وجود مسألة أولية يتعلق بها موضوع الدعوى، حيث تخرج عن اختصاصها وبمجرد زوال السبب لأي طرف طلب السير بالدعوى، ولا يحق لأي طرف القيام بأي إجراءات أو طلبات أو دفوع خلال فترة الوقف إلّا إذا اعتبر ذلك الإجراء باطلاً، وتتوقف أيضاً معها المواعيد والتقادم ويثير الوقف القضائي عدة إشكاليات.

مشكلة الدراسة:

من خلال القراءة المتأنية لنص المادة (122) من قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني، اتضح للباحث خلو هذا النص من الحالات التي لم يقدم الخصوم دعوى أمام المحاكم المختصة وأثر الدفع أو الطلب أمامها في المسألة الأولية المتعلقة بموضوع الدعوى والتي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الأصلية، وكذلك خلو النص من دور المحكمة في تحديد مدة زمنية للخصوم سواء لمراجعة المحكمة المختصة للحصول على حكم من المحكمة المختصة، وتدخل المحكمة في حالة استحالة الحصول على حكم، في المسألة الأولية، أو مماطلة الخصوم في الدعوى المنظورة لدى محكمة أخرى أو عدم تجديد الدعوى بعد الانتهاء من المسألة الأولية وزوال سبب الوقف، ودور المحكمة في إسقاط الدعوى إذا مضت المدة الزمنية أو استحالة الحصول على حكم أو مماطلة الخصوم، وتجيب الدراسة على هذه التساؤلات التالية:

1-ما حكم القانون في حالة وجود مسألة أولية غير معروضة على المحكمة ومتعلقة بالدعوى الأصلية وموضوعها؟

2-ما دور المحكمة إذا تبيَّن أنَّ هناك مسألة أوليّة يتوقف عليها الحُكم في موضوع الدعوى ويخرج عن اختصاصها؟

3-ما الحكم القانوني في حالة استحالة الحصول على حكمٍ من المحكمة في المسألة الأولية؟

4-ما الحكم القانوني إذا ماطل الخصوم في تجديد الدعوى إذا زال سبب الوقف؟

أهمية الدراسة:

تُبرز أهمية هذه الدارسة من خلال النظر إلى الآثار التي تترتب على خلو النص القانوني من الأحكام المتعلقة بدور المحكمة في التدخل في الوقف القضائي، إذ إنّ دور القاضي فقط في إصدار قرار إعدادي بوقف الدعوى فقط إذا وَجَد سبب من أسباب الوقف وفي تجديد الدعوى عند زوال هذا السبب؛ إذ يجب أنْ يكون للمحكمة دور في الوقف القضائي من وجوب التدخل لإلزام الخصوم لمراجعة المحاكم المختصة للنظر في المسألة الأولية المتعلقة بموضوع الدعوى والقرار الذي سيصدر فيها، وتحديد مدة زمنية لمراجعة المحاكم وإلا سقط حق الخصوم بهذا الطلب أو الدفع وتحكم المحكمة بموضوع الدعوى بالحالة التي عليها، ولتجنب إطالة أمد المحاكمة وحُسن سير الدعوى والعدالة، وأنْ تتدخل في حالة استحالة الحُصول على حكم من المحكمة في المسألة الأولية، وكذلك مماطلة الخصوم وتحديد مدة زمنية لهذا الوقف، وفي حالة تخلف الخصوم عن تجديد الدعوى إسقاطها، إذ إنّ من قانون

أصول المحاكمات المدنية هو قانون إجراءات، وأنَّ هناك جزاءات على من يتخلف عن ممارسة الإجراء في الميعاد المحدد له، وأنَّ تخلف الخصوم عن عدم السير بالإجراءات يجب أنْ يَترتّب عليه سقوط الدعوى، وسقوط الحق الإجرائي الذي رتبه القانون إذا خلا هذا النص من الجزاء على التخلف من متابعة سبب وقف الدعوى.

أهداف الدراسة:

تشمل أهداف الدراسة تحديد المقصود بوقف الدعوى، وآثار الحكم القضائي وبيان موقف المشّرع الأردني من الوقف القضائي للدعوى – مقارنة مع بعض القوانين الأخرى، وقرارات محكمة التمييز الأردنية وقرارات محكمة النقض المصرية في هذا الموضوع.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في إعداد هذا البحث على المنهج التحليلي والمقارن، نظراً لأنَّ حلِّ الإشكاليات التي تثيرها هذه الدراسة تتطلب عدم الوقوف عند حدّ القانون الأردني وأحكام القضاء فحسب بل تتطلب إجراء مقارنة بينها وبين القوانين والقضاء في دول أخرى منها القانون المصري واللبناني التي أوردت نصوص قانونية عالجت موضوع هذه الدراسة، وبيان أوجه الاختلاف بين الوقف القضائي في القانون الأردني مقارنة بالقانون المصري واللبناني، ومع الأخذ بآراء الفقهاء في هذا الخصوص.

مصطلحات الدراسة:

الدعوى فى اللغة: اسم من الادعاء وهي المصدر أي أنها اسم لما يدعى ولها فى اللغة عدة معان منها: الطلب والتمني، والدعاء، والزعم، وتستعمل كثيراً بمعنى إضافة الإنسان إلى نفسه شيئاً سواء كان ملكاً أو إستحقاقاً من غير تقيدها بحل المنازعة .

أما تعريف الدعوى فى الإصطلاح: فهي عبارة عن قول مقبول أو ما يقوم مقامه فى مجلس القضاء، يقصد به إنسان طلب حق له أو لمن يمثله أو حمايته.

الدعوى الأصلية: هي دعوى يقيمها شخص ضد آخر بيده سند يخشى أن يحتج به عليه رغم مخالفته للحقيقة. أما الدعوى الفرعية فهي ادعاء من شخص قُدِّمَ في مواجهته سند أثناء نظر دعوى ليكون حجة عليه فيُطْعَن فيه بمخالفته للحقيقة.

الخلفية النظرية للدراسة

مفهوم الوقف القضائي للدعوى المدنية: يقصد بالوقف القضائي للدعوى المدنية أنْ يُحدِث سبب من الأسباب التي تستوجب على المحكمة أنْ تأمر بوقف الدعوى إذا قدم أمام المحكمة دفعاً يثير نزاعاً يخرج عن اختصاص المحكمة النوعي أو الاختصاص الوظيفي وتختص به محكمة أخرى، أو تحصل بعض الطوارئ التي تبرر هذا الوقف بحيث تعود المحاكمة بعد زوال الطارئ أو صدور حكم من الجهة المختصة، فيكون على المحكمة أنْ تأمر بهذا الوقف وتصدر قراراً مسبباً، وفي حالة أنَّ المحكمة لم ترَ في هذا الدفع لزوماً لوقف الدعوى ترد الدفع وتسير بالمحاكمة، وتحكم بموضوع الدعوى، ومفهوم الوقف القضائي" وقف المحاكمة تعليق سيرها خلال وقت قد يطول أو يقصر بسبب بعض الطوارئ التي تبرر هذا الوقف بحيث تعود المحكمة لمتابعة مجراها عند زوال الطارئ الذي حتم وقفها أو عند انتهاء مدة الوقف التي حددتها المحكمة" (1).

وتطبيقاً لذلك قد تنشأ الروابط والمراكز القانونية في الحياة العملية مرتبطة بروابط أو مراكز قانونية أخرى، وقد تعرض إحدى هذه الروابط القانونية على القضاء فتثور أمامه منازعة في رابطة أو مركز قانوني آخر يعتبر وجوده مفترضاً للأولى "فيكون الفصل في هذه المنازعة مستوجباً الفصل في القضية"(2). ويحدث هذا عندما تكون المسألة الأولية تخرج من ولاية القضاء المدني لتدخل في ولاية القضاء الإداري والجنائي أو قضاء

المحكمة الدستورية العليا"(3). "وتقدير الإرتباط بين المراكز القانونية يعتبر مسألة موضوعية تخضع لسلطة القضائي الذي يأمر بالوقف"(4).

وقد نصت المادة (129) من قانون المرافعات المصري على أنَّه" في غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوباً أو جوازاً يكون للمحكمة أنْ تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم وبمجرد زوال سبب الوقف يكون للخصوم تعجيل الدعوى"(5). كما ونصت المادة (504) من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني على أنه "في غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف المحاكمة وجوباً أو جوازاً يكون للمحكمة أن تقرر وقفها لمدة معينة أو حتى حدوث طارئ ما تحدده في قرارها، ولها أنْ تعود قرار الوقف أو أنْ تقصر مدته، بمجرد زوال سبب الوقف يكون للخصوم متابعة المحاكمة"(6).

وقد نصت المادة (102) من قانون الإجراءات المدنية الاتحادي رقم11 / 1992على أنه ((تأمر المحكمة بوقف الدعوى إذا رأت تعليق الحكم في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم وبمجرد زوال سبب الوقف يكون لأي من الخصوم تعجيل الدعوى)) (7).

ووقف الدعوى"هو عدم سيرها لسبب عن المركز القانوني لأطرافها وذلك حتى يزول السبب وتنقضي المهلة التي حددها قرار الوقف"(8)، ويتميز الوقف بالمعنى الصحيح بأنه إذا تقرر، فإن الخصومة – وإنْ ظلت قائمة – تدخل في حالة ركود تستبعد أي نشاط فيها حتى ينتهي هذا الوقف (9). وقد استقرت قرارات محكمة التمييز الأردنية على مفهوم الوقف القضائي للدعوى المدنية على أنّه توقف الخصومة بأمر من القاضي إذا أ رى أنّ هناك مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم في الدعوى (10).

ويمكن للباحث تعريف الوقف القضائي للدعوى المدنية على أنّه الوقف القضائي هو وقف المحاكمة وتعليق السّير بها خلال نظرها لحين الفصل في مسألة خارج عن اختصاصها نوعياً ووظيفياً؛ لتوقف الحكم في الدعوى على الفصل في المسألة الأولية والسّير بالمحاكمة بعد الانتهاء من زوال السبب من النقطة التي وصلت إليها.

وبالتالي يمكن الاستنتاج من هذا المفهوم لوقف الدعوى قضائياً للدعوى المدنية أنّه لابدّ من توفر أسباب موجبة لوقف الدعوى قضائياً سواء من قبل الخصوم أنفسهم أو المحكمة إذا أثير دفع من الدفوع ويخرج عن اختصاص المحكمة النوعي أو الاختصاص القضائي وعلى القاضي أنْ يأمر بوقف المحاكمة إلى حين صدور قرار في الدفع أو الدعوى الفرعية بأنْ تُصدر المحكمة قراراً إعدادياً، يوقف

الدعوى الأولى أو الأصلية لعدم اختصاصها" والسبب في وجود هذا النوع من أنواع الوقف القضائي للخصوم يرجع أساساً لفكرة الاختصاص القضائي، إذّ لابد الفصل في المسألة الأولية الضرورية للفصل في الدعوى الأصلية يخرج من اختصاص المحكمة التي تنظر الدعوى الأصلية أياً كان نوع هذا الاختصاص"(11) ، لحين زوال السبب أو الطارئ الذي حتم هذا الوقف، وعند زوال السبب، يكون الحق للخصوم الطلب من المحكمة بالسير في الدعوى من النقطة التي وصلت إليها، وعلى المحكمة عند إصدارها قراراً بوقف المحاكمة قضائياً أن تبرر القرار وأن يكون مسبباً.

كما وإن الوقف قد يكون بناء على دفع من الدفوع التي تثار من قبل الخصوم وقد يكون القرار صادراً من المحكمة في وقف المحاكمة، ولا يقتصر الوقف القضائي على حق الخصوم في الدعوى بل يجوز أن تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها. وتوقف المحاكمة لحين الفصل في مسألة خارج عن نطاق اختصاصها

نوعياً أو وظيفياً بناءاً على وقائع الدعوى كأن تطلب من الخصوم اللجوء إلى محكمة أخرى للحصول على قرار في موضوع تصحيح حجة حصر إرث، أو إثبات ملكية عقار أو غيرها من الدعاوى التي تخرج عن اختصاصها.

آثار الحكم القضائي:

إنَّ الوقف القضائي للمحكمة لا يرفع يد المحكمة عن النزاع كما أنّه لا يمنع صدور حكم يفصل في النزاع بل يؤخر فقط صدور الحكم لبعض الوقت وعند زوال سبب الوقف، تتابع المحكمة المحاكمة، ويبقى وقف المحاكمة مستمراً إلى زوال السبب ويكون للخصوم متابعة المحاكمة من النقطة التي وصلت إليها قبل قرار الوقف.

إن وقف المحاكمة وعدم السّير فيها لسبب من أسباب الوقف يترتب عليه آثار قانونية ولكل من طرفي الدعوى أنْ يطعن بقرار الوقف خلال مدة الطعن المقررة وهي عشرة أيام، وفي حالة عدم تقدم أي طرف من الأطراف الذي صدر لغير صالحة فإنّ هذا القرار يصبح قطعياً وغير قابل للطعن لفوات المدة المحددة استناداً إلى نص الفقرة (170/2) من قانون أصول المحاكمات المدنية الأردنية.

كما لا يجوز للمحكمة أنْ تحكم به في غير الحالات التي نص عليها القانون والتي يخولها هذه السلطة في الحكم بالوقف أو عدمه، والوقف القضائي يتحقق إذا رأت المحكمة أنّ تعليق الحكم في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم، وتقدير ذلك يعود إلى المحكمة ((ويستوي أن تكون هذه المسألة مرفوعة فعلاً أمام هذه المحكمة أم لم ترفع بعد في المسألة الأولية أو عدم جديتها بغير معقب عليها)) (12).

ويترتب على وقف الدعوى قضائياً آثار قانونية ومن الآثار القانونية التي يترتب عليها الوقف القضائي ما يلي:

-**إبقاء الخصومة بالدعوى قائمة:** لا يؤثر وقف الدعوى قضائياً على قيام الخصومة وتعدّ قائمة أمام القضاء وتظل آثارها قائمة إلى أن يزول الوقف فتعاود الخصومة سيرها إلّا أنّ وقف الدعوى لا يحق فيها للخصوم أنْ يتخذوا أيّ إجراء في الدعوى. ((على المحكمة أنْ تأمر بوقف الدعوى من تلقاء نفسها وعليها أنْ تكلف الخصم الموجه إليه الدفع باستصدار حكم من المحكمة المختصة بنظر موضوعه، وتظل الخصومة قائمة رغم الحكم بوقفها، وتظل منتجة لكافة آثارها القانونية)) (13).

كما إن الخصومة تظل قائمة منتجة لجميع آثارها، ولا يجوز اتخاذ أي إجراء فيها إلى حين زوال السبب الموجب للوقف(14).

-**توقف إجراءات المحاكمة:** يترتب على وقف الدعوى وقف إجراءات المحاكمة، إذ لا يجوز للخصوم أنْ يتخذوا أيّ إجراء خلال وقف المحاكمة ولا يجوز للخصوم إجراء أي نشاط معين، وينهي هذا الوقف بزوال سببه، وأن جميع الإجراءات التي أُتخذت قبل الوقف صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية. كما ويترتب البطلان على أي إجراء يتم بعد الوقف،" تكون الخصومة طوال هذا الوقف في حالة ركون وسكون ويمتنع على القاضي والخصوم والغير اتخاذ أي إجراء يقصد به موالاة سير الخصومة ويترتب البطلان على أيّ عمل يتخذ في خصومة قائمة(15).

-**انقطاع جميع المواعيد:** وقف الدعوى قضائياً يوقف جميع المواعيد والتقادم وتوقف مواعيد الإجراءات كتقديم اللوائح الجوابية أو الاعتراضات أو البيانات ومرور الزمن وحق إقامة الدعوى، وكذلك تأجيل الدعوى، وتبدأ هذه المواعيد بمعاودة السير بإجراءات المحاكمة ومن تاريخ قرار المحكمة بمعاودة السير بإجراءات المحاكمة من النقطة التي وصلت إليها وتبدأ مواعيد جديدة، وأما مرور الزمن أو الحق في إقامة الدعوى فإنها تبدأ من تاريخ إقامة الدعوى ولا تحسب مدة الوقف من ضمن هذه المدة. ((تقف جميع المواعيد الحكمية وغير الحكمية في

هذه الخصومة ولا يجوز تعجيل الخصومة بتحديد جلسة جديدة لها وإعلانها للخصم الآخر إلا بعد زوال سبب الوقف)) (16).

-**تجريد المحكمة من ولايتها:** الحكم بوقف المحاكمة يجرد المحكمة من ولايتها، ويمنع اتخاذ أي إجراء من جانب الخصوم أو المحكمة لحين الفصل في الدعوى التي بموجبها أوقفت الدعوى الأصلية " وقد استقرت قرارات محكمة النقض المصرية على أنه" الحكم بالوقف يجرد المحكمة من ولايتها على الدعوى حتى ترد إليها بعد زوال سبب الوقف"(17).

((وإنّ وقف الدعوى هو إرجاء نظر الدعوى والفصل فيها وتعطيلها فترة زمنية لا تتخذ فيها الإجراءات من جانب الخصوم والمحكمة)) (18).

ويرى الباحث أنّ هناك حالات تكون فيها هذه الطلبات المستعجلة ضرورة خلال نظر الدعوى كسماع شاهد أو وضع قيم أو منع سفر أو الحجز الاحتياطي، ولم يعالج المشرع الأردني هذا النوع من الطلبات المستعجلة خوفاً من قيام المدعي عليه من تهريب أمواله خلال فترة وقف الدعوى أو أنّ المدعى عليه على وشك مغادرة البلاد أو أنّ هناك شاهد على وشك السفر أو وضع قيم إذ يمكن للخصوم تقديم طلبات مستقلة في حالة وقف الدعوى.

الخاتمة

تعرض الباحث لموضوع الوقف القضائي للدعوى المدنية، وتبيّن من خلال هذه الدراسة أنَّ بعض الإجراءات تحتاج إلى تدخل المحكمة في الوقت القضائي، إذ ليس فقط يكون دور المحكمة إصدار القرار بالوقف وإنما يجب أنْ تكون لها دور في تحديد مدة تحددها المحكمة للخصوم في مراجعة المحاكم المختصة للحصول على حكم متعلق بالفصل في موضوع الدعوى، إذا لم يكن الخصوم قد أقاموا هذه الدعوى ولها أيضاً

أنْ تتدخل في تحديد مدة للخصوم للسير بالدعوى إذا تبين لها استحالة الحصول على حكم من المحكمة، وكذلك إذا تبين لها أنّ الخصوم يماطلون في الدعوى وعدم السّير فيها عند الحصول على حكم في المسألة الأولية وتحديد مدة زمنية للسير بالدعوى. إذ ترك المشرع للخصوم في حالة ارتباط الفصل في موضوع الدعوى الأصلية على مسألة أولية خارج عن اختصاص المحكمة وقف الدعوى وتقديم طلب بذلك للمحكمة، وللمحكمة أنْ تصدر قرار الوقف وكذلك تقتصر دور المحكمة فقط تسبيب قرارها بأنّ هناك ارتباط في موضوع الدعوى والفصل فيها وعلى ضوء ذلك تصدر قرارها، وكذلك لا تتدخل المحكمة في المدة الزمنية أو التجديد والسير بالدعوى وهذا يؤدي إلى المماطلة في الدعوى، وحسن سير العدالة إذ إنّ قانون أصول المحاكمات المدنية هو قانون إجراءات، ولابد أن ترتبط الوقف القضائي بمواعيد حفاظاً على حقوق الخصوم وعدم تراكم القضايا.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التالية:

أولاً :النتائج:

1- يعدّ الوقف القضائي من أهم الإجراءات التي تتخذ من قبل المحكمة، من أجل إصدار الحكم في موضوع الدعوى، ويكون هذا الحكم مستنداً إلى حكم في مسألة أولية، إذ بدون الحكم في المسألة الأولية لا يمكن الحكم في موضوع الدعوى الأصلية ومخالفة ذلك يؤدي إلى إهدار أصل الحق وصدور أحكام متناقضة.

2- إن تسبيب وقف الدعوى تستند إلى قناعة القاضي من خلال الأوراق المقدمة له وعلاقتها بموضوع الدعوى وارتباط الحكم في موضوع الدعوى على الفصل في المسألة الأولية، وأنّ الفصل في موضوع الدعوى الأصلية يتوقف على الفصل في المسألة الأولية ولا يمكن للقاضي الفصل في الدعوى دون

الحصول أو الفصل في المسألة الأولية، وأصبح لازماً على القاضي وقف الدعوى لحين الفصل في الطلبات.

3- إنّ دور المحكمة في المادة (122) من أصول المحاكمات المدنية هي فقط للبحث في مدى علاقة الطلب المقدمة لها أو ارتباط هذا الطلب بموضوع الدعوى الأصلية لوقف الدعوى دون أنْ يكون له دور في تحديد المدة الزمنية أو إلزام الخصوم بمراجعة المحاكم للحصول على حكم في مسألة أولية مرتبطة في الدعوى أو تجديدها في حالة استحالة الحصول على حكم أو مماطلة الخصوم.

4- حرصت بعض التشريعات على تحديد مدة زمنية للوقف ومراجعة المحاكم خلال هذه المدة وجزاء الإخلال بهذا الجزاء.

5- لم يتضمن نص المادة (122) من قانون أصول المحاكمات المدنية على النص على بطلان الإجراءات التي تتخذ خلال وقف الدعوى، إذ يترتب البطلان على أي إجراء يتخذ خلال وقف المحاكمة.

ثانياً :التوصيات

1- تعديل المادة (122) من قانون أصول المحاكمات المدنية وذلك بإضافة فقرتين إلى المادة المذكورة حول دور المحكمة في الوقف القضائي وتحديد مدة زمنية، وبيان الحالات التي يجوز فيها للمحكمة السير بالدعوى إذا لم يراجع الخصوم المحاكم المختصة أو استحالة الحصول على حكم، وتحديد مدة زمنية أيضاً للخصوم في حالة صدور حكم من المحكمة في المسألة الأولية ومماطلة الخصوم في السير بالدعوى، وترتبت سقوط الدعوى انقضت جزاء على هذا العمل الإجرائي إذا انقضت المدة الزمنية.

2- ضرورة النص صراحة على عدم جواز اتخاذ أي إجراء خلال الوقف القضائي للدعوى تحت طائلة البطلان.

3- يوصي الباحث بضرورة تدخل المحكمة في بعض الحالات بوقف الدعوى من تلقاء نفسها إذا وجدت أنّه لا يمكن الفصل في موضوع الدعوى دون الحصول على حكم من محكمة أخرى مرتبط بموضوع الدعوى وتحديد مدة زمنية لمراجعة المحكمة المختصة وألّا ترتب عليها سقوط الدعوى الأصلية.

4- ضرورة النص صراحة على دور المحكمة في حالة زوال سبب الوقف تحديد مدة زمنية بالدعوى ووضع جزاء وهو سقوط الدعوى خلال هذه المدة حماية للحق الموضوعي.

5- يوصي الباحث بضرورة تدخل المحكمة في أثناء مدة الوقف أنْ تعود عن قرارها الوقف أو تحديد مدة زمنية في حالة زوال سبب الوقف.

الهوامش

(1) محمد الحجار، حلمي، الوسيط في أصول المحاكمات المدنية –ط –4 المؤلف– لبنان بيروت، 1998 ، ص 153 .

(2) القضاة، مفلح عواد، أصول المحاكمات المدنية والتنظيم القضائي – ط – 1 دار الثقافة – عمان – الأردن، 2008، ص 278 .

(3) والي، فتحي، الوسيط في قانون القضاء المدني– ط.بلا –مطبعة جامعة القاهرة – مصر، 1993، ص 587.

(4) عمر، نبيل إسماعيل، أصول المرافعات المدنية والتجارية – ط –1 منشأة المعارف – الإسكندرية، 1986 ، ص 902 .

(5) المادة (129) من قانون المرافعات المصري.

(6) نص المادة (504) من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني رقم 90 لسنة 1992/1983 لدولة الإمارات العربية المتحدة.

(7) نص المادة (102) من قانون الإجراءات المدنية الاتحادي رقم 11.

(8) والي، فتحي – مرجع سابق، ص 628 .

(9) محمد، أبو بكر، الوقف القضائي للدعوى المدنية في القانون الأردني، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 45، عدد4، ملحق4، 2018.

(10) قرارات محكمة التمييز الأردنية في القضايا الحقوقية أرقام: 2000/1717 تاريخ 2000/7/10 منشورات عدالة.

قرارات محكمة التمييز الأردنية في القضايا الحقوقية أرقام:2001/1627 تاريخ 2001/7/10 منشورات عدالة.

قرارات محكمة التمييز الأردنية في القضايا الحقوقية أرقام: 2003/4121 تاريخ 2004/6/7 منشورات عدالة.

(11) عمر، نبيل إسماعيل، أصول الم ا رفعات المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص902 .

(12) القضاة، مفلح، مرجع سابق، ص 279.

(13) أبوالوفاء، أحمد –أصول المحاكمات المدنية اللبناني – ط – 2 مكتبة مكاوي – بيروت،1979، ص52 .

(14) عمر، نبيل إسماعيل –مرجع سابق، ص 906.

(15) عمر، نبيل إسماعيل –مرجع سابق، ص 479.

(16) عمر، نبيل إسماعيل –مرجع سابق، ص 906.

(17) طعن رقم 200 لسنة 21 ق جلسة 55/1/6 السنة 237/53/6، نقض قرارات مصرية.

(18) النمر، أمينة مصطفى، الدعوى وإجراءاتها – ط.بلا – منشأة المعارف –الإسكندرية– 1990، ص 420.

المصادر والمراجع

أبوالوفا، أحمد :التعليق على نصوص قانون الم ا رفعات –ط – 6 منشأة المعارف – الإسكندرية1995 – .

أبو الوفا، أحمد :أصول المحاكمات المدنية اللبناني – ط – 2 مكتوب مكاوي – بيروت – 1979.

أبو الوفا، أحمد :نظرية الدفوع في قانون الم ا رفعات – ط – 6 منشاة المعارف – الإسكندرية– 1991.

أبو بكر، محمد، الوقف القضائي للدعوى المدنية في القانون الأردني، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 45، عدد4، ملحق4، 2018.

الحجار، حلمي محمد :الوسيط في أصول المحاكمات المدنية – ط – 1 المؤلف لبنان– 1998.

عمر، نبيل إسماعيل :أصول الم ا رفعات المدنية والتجاري – ط – 1 منشاة المعارف – الإسكندرية1986 – .

القضاة، مفلح عواد، أصول المحاكمات المدنية والتنظيم القضائي – ط – 1 دار الثقافة – عمان – الأردن، 2008، ص 278 .

النمر، أمينة مصطفى، الدعوى وإجراءاتها – ط.بلا – منشأة المعارف –الإسكندرية– 1990.

والي، فتحي: الوسيط في قانون القضاء المدني – ط.بلا –مطبعة جامعة القاهرة– 1993.

القوانين:

قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني رقم (24) لسنة 1988 وتعديلاته.

قانون المرافعات المصري.

قانون المحكمة الدستورية الأردني، رقم 15 لسنة2012

قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم 9 لسنة 1961 وتعديلاته.

قانون السلطة القضائية المصري المادة(16 الفقرة الأولى) رقم 46 لسنة1973

قانون الإجراءات المدنية الاتحادي رقم 1992/11 دولة الإمارات.

قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني رقم 90 لسنة 1983.

القرارات:

قرار محكمة التمييز الأردنية في القضايا الحقوقية –برنامج عدالة.

مجلة نقابة المحامين الأردنيين.

قرارات محكمة النقض المصرية.

أهمية دائرة ضريبة الأبنية والأراضي في زيادة ايرادات البلديات

اعداد: محمد عبد الكريم خليفه الغويري

"The Importance of the Buildings and Land Tax Department in Increasing Municipal Revenues"

Prepared by :Muhammad Abdul Karim Khalifa Al-Ghuwairi

الملخص

تقدم الدراسة تحليلًا مستفيضًا للأثر الذي تحدثه الضرائب المفروضة على الأبنية والأراضي في توفير الدخل للبلديات. تسلط الدراسة الضوء على مدى الأهمية الاقتصادية لهذه الضرائب بالنسبة للحكومات المحلية، وتشدد على الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه في دعم الخدمات العامة والبنية التحتية. تبدأ الدراسة بمناقشة كيف يتم تحديد الضرائب على الأبنية والأراضي، وتوضح مختلف العوامل التي يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار، بما في ذلك القيمة السوقية للعقار وموقعه. تقدم الدراسة أيضًا بعض النماذج والأمثلة من البلديات التي استفادت بشكل كبير من هذه الضرائب، ومن خلالها، تشير إلى الأساليب المحتملة التي يمكن للبلديات الأخرى اتباعها لزيادة الإيرادات من خلال الضرائب على الأبنية والأراضي. على الرغم من هذا، توجه الدراسة أيضا الانتباه إلى النقاط السلبية المحتملة المرتبطة بفرض الضرائب على الأبنية والأراضي. تشمل هذه القضايا العدالة الاجتماعية، وقدرة الناس على تحمل التكلفة، والتأثير المحتمل على تطور العقارات. في الختام، تقترح الدراسة سلسلة من التوصيات المرتبطة بتنفيذ الضرائب على الأبنية والأراضي بطريقة تعزز الإيرادات البلدية مع الحفاظ على العدالة والمرونة. تشمل هذه الإستراتيجيات تحسين أساليب التقييم، وزيادة الشفافية، وتحسين التعاون بين البلديات والحكومات العليا.

Abstract

The study, entitled "The Importance of the Buildings and Land Tax Department in Increasing Municipal Revenues," presents a comprehensive analysis of the impact of taxes imposed on buildings and lands in providing income for municipalities. The study highlights the economic significance of these taxes for local governments and emphasizes the vital role they can play in supporting public services and infrastructure. The study begins by discussing how taxes on buildings and lands are determined and explains the various factors that must be taken into account, including the market value of the property and its location. The study also presents some models and examples from municipalities that have greatly benefited from these taxes, and

through them, points to potential methods that other municipalities can follow to increase revenues through taxes on buildings and lands. Despite this, the study also draws attention to the potential negatives associated with imposing taxes on buildings and lands. These issues include social justice, people's ability to bear the cost, and the potential impact on property development. In conclusion, the study suggests a series of recommendations related to the implementation of taxes on buildings and lands in a way that enhances municipal revenues while maintaining fairness and flexibility. These strategies include improving assessment methods, increasing transparency, and improving cooperation between municipalities and higher governments.

المقدمة

تعتبر الضرائب والرسوم من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة للدولة، ففكرة الضريبة اليوم لم تكن كذلك في الماضي، فقد تطورت طبيعتها وتباينت أهدافها كثيرا خلال العصور مع تطور النظم السياسية والظروف الاقتصادية السائدة في الدول. فعندما كانت فكرة الدولة الحارسة مهيمنة كان الهدف من الضريبة ماليا بحتا، فدور الضريبة كان محايدا كدور الدولة في ذلك الوقت، لكن مع تطور الدولة وزيادة أنشطتها وتدخلها في الحياة الاقتصادية بصورة فعالة، أصبحت الضريبة أداة أساسية تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية، لذلك فمعظم الدول في العصر الحديث تعتمد اعتمادا كليا على الضرائب باستثناء بعض الدول التي تمتلك ثروات طبيعية تغنيها عن فرض الضرائب، كدول الخليج العربي المنتجة للبترول مثلا.

وتعد الضرائب مساهمات إلزامية تفرض على الأفراد أو الشركات من قبل الدولة وتمول عائدات الضرائب الأنشطة الحكومية، بما في ذلك الأشغال والخدمات العامة مثل الطرق والمدارس، أو برامج مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية. ومن منظور محاسبي هناك العديد من الضرائب التي يجب مراعاتها، بما في ذلك ضرائب الرواتب، وضرائب الدخل ، وضرائب المبيعات.

وتسهم الضريبة في زيادة ايرادات البلديات حيث من خلالها يتم تمويل الخدمات العامة للبلدية والمساهمة في بناء وصيانة البنية التحتية، وتعزيز قدرات البلدية في تقديم الخدمات وتعزيز عناصر التنمية التي تتمثل باستثمار البلدية لمواردها لتقديم الخدمة الأفضل لمجتمعاتها المحلية

ومن ابرز الإيرادات الضريبية والرسوم العائدة كليا لفائدة البلديات والتي يتم تحصيلها من الضرائب المفروضة على الأبنية والأراضي، وتراخيص المهن والأبنية والإنشاءات، وكذلك الرسوم المفروضة على اسواق الخضار والمكاييل، وسوق بيع الحيوانات، والاعلانات، والمقاهي، والملاهي، ودور السينما، ومواقف السيارات وغيرها من

الرسوم المفروضة على الجهات التي تقدم خدمات للمواطنين.وعلى الرغم من حجم هذه الضرائب الا هناك معوقات تحول دون زيادة إيرادات الرسوم والضرائب العائدة بالفائدة الكلية للبلديات التي تتمثل في التهرب الضريبي وغياب التنظيم وضعف النظام الضريبي.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في موضوع دائرة ضريبة الأبنية والأراضي ودورها في زيادة ايرادات البلديات، حيث تحصل البلديات على إيراداتها من الضرائب العقارية، والتي يتم تقييمها بناءً على أسعار الإيجارات وتصاريح البناء والإيجارات التجارية. وتجمع أكبر بلديات الأردن – هذه الضرائب مباشرة. ومع ذلك تعاني جميع البلديات من عدم كفاية تحصيل الضرائب. ويرجع ذلك إلى عدم القدرة على التقييم الصحيح لمبالغ الضريبة المستحقة وكذلك التعثر في القدرة على التحصيل، حيث تبرز إيرادات البلدية من الضرائب المهنية المطلوبة لأي مهنة حرفية وتجارية وصناعية والتي تتطلب الحصول على ترخيص من البلدية ؛ ويتم جمع الضرائب من الأسر والشركات وأصحاب المشاريع والمحال التجارية ورغم ذلك قان البلديات لم تحقق إيرادات كافية وبالتالي تفاقم عجز ميزانيتها ومديونتها لان الإيراد اقل من تكلفة الخدمة المقدمة بالإضافة الى التهرب الضريبي وضعف النظام الضريبي.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة في مجالين المجال العلمي والمجال العملي

الأهمية العلمية: قد تفيد الدراسة في زيادة المكتبات والبلديات ومراكز البحث العلمي والمختصين بيان دائرة ضريبة الأبنية والأراضي ودورها في زيادة ايرادات البلديات

الأهمية العملية : تبرز أهمية الدراسة في بيان دور دائرة ضريبة الأبنية والأراضي في زيادة ايرادات البلديات, حيث تمكن أهمية الضرائب في دعم البلديات لتقديم الخدمات الأفضل للمجتمعات المحلية وخاصة في خدمات البنية التحتية والنظافة وكل الخدمات التي تقدمها البلديات.

أهداف الدراسة :

سعت الدراسة للتعرف على الأهداف التالية

التعرف على مفهوم الضريبة وأنواعها.

التعرف على دائرة ضريبة الأبنية والأراضي ودورها في زيادة ايرادات البلديات.

أسئلة الدراسة:

من خلال الدراسة تمت الإجابة على التساؤلات التالية:

ما مفهوم الضريبة وأنواعها؟

ما دور دائرة ضريبة الأبنية والأراضي في زيادة ايرادات البلديات؟

منهجية الدراسة : اعتمدت الدراسة المنهجَ الوصفي التحليلي باعتباره من أكثرِ المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية الإنسانية , حيث يعد المنهج الوصفي أداة وطريقة لتحليل ووصف دائرة ضريبة الأبنية والأراضي ودورها في زيادة ايرادات البلديات

مصطلحات الدارسة:

الضريبة : هي مبلغ من المال او رسوم إلزامية تفرضها الدولة على الأفراد والشركات، بهدف دعم النفقات والإيرادات لميزانية الدولة مقابل ان توفر الدولة الخدمات الاجتماعية، ودفع رواتب الموظفين في الجهات الحكومية، ودعم وتطوير البنية التحتية بكل انواعها ،وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية للمجتمعات في إطار حدودها[1]

ضريبة الأبنية والأراضي : هي إحدى أنواع الضرائب التي فرضتها الحكومة على المنشآت الأملاك العقارية مثل الأبنية السكنية والمؤجرة والأراضي الخالية والمعارض والمصانع والمباني، وتفرض هذه الضريبة بمجرد تملك الشخص لعقار ما أو إجراء تغير على عقاره أو إتمام إنشائه، وصاحب العقار هو المكلف بالدفع أو المنتفع من العقار أو من يقبض بدل إيجار، ويتم تحديد قيمتها حسب موقع البناء ومساحته ونوعه وطبيعته، عبر سند تسجيل العقار، ويتم تسديدها سنويا ويقدرها الموظف المخمن الذي يشاهد العقار لأول مرة، ثم تصبح رقماً ثابتا حال التخلف عن الدفع يتم فرض غرامة مالية على صاحب العقار[2].

ضريبة المعارف : وهي ضريبة سنوية مقدارها 2 %من قيمة بدل الإيجار السنوي. وذلك حسب القانون الأردني لعام 1988 من المالك أو المستأجر وتدفع في البلديات ويستطيع المالك أن يعود وحسب القانون تستوفى ضريبة المعارف سنويا بضريبة المعارف التي سددها على المستأجر[3].

البلدية : مؤسسة أهليه مستقلة ماليا واداريا، ذات شخصية اعتبارية مناط بها إحداث او إلغاء او تعيين حدود منطقتها، ووظائفها وسلطتها بمقتضى أحكام القانون. ومن خلال المجلس البلدي يتم التخطيط واتخاذ القرارات بشأن ما يجب القيام به. وإدارة كافة الخدمات والمرافق والمشاريع المحلية المناطة بها[4]

دور دائرة ضريبة الأبنية والأراضي في زيادة ايرادات البلديات

تعتبر ضريبة الأبنية والأراضي جزء من الهيكل الضريبي في الأردن، وتحصل البلدية على نوعين من الضريبة :ضريبة تحصلها البلدية نفسها , وضرائب يتم تحصيلها من قبل الجهات الحكومية لصالح البلدية وقد نصت المادة 46 من قانون البلديات رقم (29). لسنة 1955وتعديلاته على ما يلي[21]:

تتكون واردات البلدية من الضرائب والرسوم والأموال الأخرى المفروضة او المتعاقد عليها او المتأتية بمقتضى أحكام هذا القانون او أي نظام صادر بالاستناد إليه او أي قانون او نظام آخر نص فيه على استيفاء ضرائب او رسوم للبلديات.

يجري تحصيل الواردات من قبل مجلس البلدية او من قبل الحكومة، او بواسطة متعهدين او ملتزمين او مقاولين تبعاً لأحكام القانون.

يعتبر الشخص مكلفا بالضريبة او الرسم اعتبارا من بدء السنة المالية التي تلي تملكه للعقار ان كان مالكا او إشغاله إياه ان كان مستأجراً.

تبقى الضرائب والرسوم المتحققة بمقتضى القوانين والأنظمة التي كان معمولا بها قبل نفاذ هذا القانون واجبة التحصيل كما لو كانت محققة بمقتضاه.

وضريبة الأبنية هي إحدى أنواع الضرائب التي فرضتها الحكومة على المنشآت المسقوفة أي الأملاك العقارية مثل الأبنية السكنية والمؤجرة والأراضي الخالية، والمعارض، والمصانع، والمباني. وتفرض هذه الضريبة بمجرد تملك الشخص لعقار ما. أو إجراء تغير على عقاره أو إتمام إنشاءه وصاحب العقار هو المكلف بالدفع أو المنتفع من العقار أو من يقبض بدل إيجار.

يعتمد حساب ضريبة المسقفات في الأردن على تقدير نوع العقار ونسبة البناء والخلاء من العقار والتي توزع على النحو التالي[22]:

15 % من صافي نسبة المباني.

2 % من صاف نسبة أرض الخلاء.

وحالما يتأخر مالك العقار عن دفع ضريبة المسقفات خلال السنة المالية المفروضة يتم إضافة نسبة غرامة تتراوح ما بين (10–50)%من ضريبة المسقفات المفروضة سابقاً والتي تزداد بحسب سنوات التأخير ويتم حساب ضريبة المسقفات للعقارات في المملكة الأردنية الهاشمية كما يلي[23]:

اولا: ضريبة المسقفات للملاك وتحسب وفق العملية الحسابية التالي: مساحة العقار * سعر المتر المربع المقدر في السوق* 2% * 0.2%

ثانيا: ضريبة المسقفات للأراضي الخالية: تحسب ضريبة المسقفات للأراضي الخالية من العلاقة:

مساحة الأرض * سعر المتر المربع الواحد المقدر في السوق* أجرة المتر المربع الواحد) _ (20% من قيمة بدل استهلاك العقار) ويضرب الناتج النهائي ب 15. %

ثالثا : ضريبة المسقفات للعقار المؤجر من غير فرش: تحسب قيمة الضريبة من العلاقة:

قيمة إيجار العقار _ (20 % من بدل استهلاك العقار)ويضرب الناتج النهائي ب15.%

رابعا : ضريبة المسقفات للعقار المؤجر مع الفرش: تحسب قيمة الضريبة بالعلاقة:

قيمة إيجار العقار _ (10 % من أجرة الأثاث_ 20 % من بدل استهلاك العقار) ثم يضرب الناتج النهائي ب 15%.[24]

خامسا: ضريبة الأراضي الخلاء. الضريبة المستحقة السنوية = مساحة الأرض ×سعر المتر المربع كما هو في السوق ×2%ضريبة الأرض الخلاء

سادسا: ضريبة مسقفات الشقق الضريبة المستحقة السنوية = مساحة العقار × أجرة المتر المربع _20% بدل استهلاك العقار

ضريبة البناء= الضريبة المستحقة السنوية ×15%

إذا تم دفعها في شهري كانون الثاني وشباط يحسم 8% من قيمة الضريبة المستحقة

وإذا تم دفعها في شهري آذار ونيسان يحسم 6% من قيمة الضريبة المستحقة على المالك.

إذا تم دفعها في شهري أيار وحزيران يحسم 4 % من قيمة الضريبة المستحقة على مالك العقار.

إعفاء مالك العقار نسبة 50 % من قيمة الضريبة في حال تم إثبات ان العقار لم يكن مؤجر طيلة السنة

كما شمل قرار إعفاء ضريبة المسقفات 2020 الإيجارات. حيث تم إعفاء المستأجرين لأملاك البلديات و الأمانة العامة من ضرائب المسقفات وذلك في فترة توقف العمل بنسبة 25 % من الأجر الكلي المستحق خلال العام الحالي 2020م. و أيضا إعفاء المستأجرين لأملاك الآخرين بنسبة 25 % في حال التسديد المستحق عليهم قبل نهاية عام 2020م[25]

وضريبة الأبنية والأراضي تقسم على النحو التالي 10% منها تخصص للبلديات و 3% من المسقفات تخصص للصرف الصحي وزارة المياه و 2% من المسقفات تذهب لوزارة المالية ثم التربية ولما لها من فائدة على البلديات وجب دفعها. يوجد ضريبة عقارية أخرى هي ضريبة المعارف : وهي ضريبة سنوية مقدارها 2% من قيمة بدل الإيجار السنوي. وذلك حسب القانون الأردني لعام 1988 وحسب القانون تستوفى ضريبة المعارف سنويا من المالك أو المستأجر وتدفع في البلديات ويستطيع المالك أن يعود بضريبة المعارف التي سددها على المستأجر [26].

أهمية الضرائب في زيادة ايرادات البلديات

الميزانيات هي خطط مالية للعام المقبل تظهر النفقات والدخل المتوقع للبلدية. تحدد الميزانيات كيفية استخدام الموارد العامة من صندوق الإيرادات الوطني لأداء التزامات تقديم الخدمات وتلبية احتياجات البلدية. وتبدأ دورة الميزانية البلدية في الأول من تموز (يوليو) وتنتهي في 30 حزيران (يونيو) من العام التالي. يجب إعداد الميزانيات والموافقة عليها لكل سنة مالية. في نهاية السنة المالية يلزم تقديم التقارير مقابل الميزانية المعتمدة أو المعدلة (إن وجدت) في شكل بيانات مالية سنوية وتقرير سنوي. يجب أن يوافق المجلس على هذه الميزانيات قبل بدء السنة المالية الجديدة ، بعد التخطيط السليم والتشاور مع لجان الأحياء ومجموعات أصحاب المصلحة الآخرين في المنطقة[27].

توضح ميزانية البلدية جميع النفقات والإيرادات التي تحتاجها مدينة ساكو لتوفير خدمات عالية الجودة لمواطنيها لمدة سنة مالية كاملة (1 يوليو – 30 يونيو). يعتمد اسم السنة المالية على السنة التقويمية التي تنتهي فيها السنة المالية[28].

هناك جانبان للميزانية. الأول هو الميزانية التشغيلية ، والثاني هو الميزانية الرأسمالية. يتم استخدام الميزانية التشغيلية لتمويل التكاليف اليومية قصيرة الأجل للبلدية. على سبيل المثال ، تشكل التكاليف قصيرة الأجل نوع

النفقات التي يتم إجراؤها سنويًا ، بما في ذلك الشراء بالجملة للمياه والكهرباء ، وصيانة البنية التحتية وإصلاحها ، وصيانة البلدية العامة.

تذهب الميزانية الرأسمالية نحو الإنفاق المخطط على تكاليف تقديم الخدمات التأسيسية. هذه نفقات كبيرة على المشتريات والاستثمارات طويلة الأجل مثل شراء الأراضي وبناء الطرق والمرافق الترفيهية والعيادات العامة والمكتبات وغير ذلك. من المتوقع أن يكون للمشتريات الرأسمالية متوسط عمر متوقع أطول من عام واحد ، في حين أن نفقات التشغيل مؤقتة.

تأتي موارد هذه الميزانيات من مجموعة واسعة من المصادر. يأتي جزء كبير من الميزانية الرأسمالية من الرسوم المباشرة على صندوق الإيرادات الوطنية ، فضلاً عن المنح الحكومية والقروض الداخلية والخارجية والتبرعات والمساهمات العامة والشراكات العامة أو الخاصة. يتم الحصول على ميزانية التشغيل من مزيج من الرسوم العامة للبلدية والتخصيص العادل للأسهم. على سبيل المثال ، تشمل الرسوم العامة أسعار الممتلكات ، والتعريفات على المياه والكهرباء ، وإزالة النفايات ، والصرف الصحي والصرف الصحي والغرامات[29].

تعد السلامة المالية للبلدية أي قدرتها على المراقبة الفعالة والتنبؤ والإبلاغ عن الإنفاق بما يتماشى مع ميزانيتها المتوقعة – أمرًا مهمًا للغاية. إنفاق البلديات له تأثير مباشر على حياة المواطنين اليومية. مع زيادة التعريفة المتزايدة على الأسعار ، يجب أن يشارك المواطنون بشكل أكبر في بلدياتهم لضمان إنفاق أموالهم بشكل جيد على تكاليف التشغيل أو رأس المال[30].

تحدد الموازنة أولويات الإنفاق فيما يتعلق بالمياه والكهرباء والمرافق ، لذلك يجب على المواطنين التعليق على موازنات بلدياتهم قبل الانتهاء منها. بدلاً من ذلك ، يمكن للمواطنين أيضًا مراقبة إنفاق البلديات بعد الانتهاء من الميزانية من خلال قراءة التقارير السنوية للمراجع العام ، واستخدامها لتبرير التغييرات المقترحة في ميزانية السنة المالية التالية. من خلال القيام بذلك ، يمكن لسكان البلدية المساهمة في تحسين المرافق المحلية لصالح مجتمعاتهم المباشرة[31].

يضم النظام الإداري في الأردن 101 بلدية. يعاني أكثر من نصف البلديات الأردنية من عجز حاد وما يصاحب ذلك من درجة عالية من المديونية. في عام 2017 ، بلغ إجمالي الدين للبلديات في الاردن 130 مليون دينار. وتنفق العديد من البلديات معظم ميزانيتها على رواتب موظفي البلدية ، مما يقيد نطاق عملها بشكل كبير في مواجهة المديونية. تعد بلدية الزرقاء ثاني أكثر المدن اكتظاظًا بالسكان بعد عمان ، عند انتخاب المجلس البلدي

الجديد في آب 2017 ، بلغ إجمالي الدين العام لبلدية الزرقاء اثنين وأربعين مليون دينار. كانت ميزانيتها السنوية في ذلك العام ثمانية وعشرين مليون دينار ، ذهب 75 بالمائة منها إلى رواتب الموظفين[32]

أدى هذا الدين بشكل فعال إلى شل العمليات اليومية للبلدية ، بما في ذلك تقديم الخدمات الحضرية. وصلت هذه المشكلة إلى نقطة أزمة في كانون الثاني 2018 عندما قرر صندوق الضمان الاجتماعي الأردني تعليق التأمين الصحي لموظفي بلدية الزرقاء[33] .

جاء هذا التطور في أعقاب قرار مجلس البلدية السابق بوقف تحويل مساهمات الضمان الاجتماعي للموظفين إلى صندوق الضمان الاجتماعي. وقد حُجزت المبالغ من رواتب الموظفين ، لكنها "اختفت" من حسابات البلدية. نتج عن هذا وحده دين بقيمة ثلاثة عشر مليون دينار مستحقة على بلدية الزرقاء لصندوق الضمان الاجتماعي – وهو دين لا تزال البلدية غير قادرة على سداده. بعد أشهر من المفاوضات التي قادها رئيس بلدية الزرقاء منح بنك تنمية المدن والقرى العامة للبلدية قرضا بقيمة 11.5 مليون دينار. . جاء قرض بنك تنمية المدن والقرى بشروط محددة لتثبيت الميزانية[34] .

في الأردن تقيد العوامل المؤسسية والمالية نطاق عمل المجالس البلدية. بل جعلت المستويات المالية العالية من مركزية الدولة والاعتماد المالي على الحكومة المركزية بحيث اصبح معظم البلديات غير قادرة على فرض سيطرتها على معظم قطاعات الحياة العامة الحضرية. إلى جانب المديونية الشديدة ، ولا تستطيع البلديات الأردنية تلبية احتياجات سكانها ولا ضمان سياسات تخطيط عمراني فعال. وقد ساهم ما يسمى بإصلاح اللامركزية في عام 2015 ، والذي أنشأ مجلسًا منتخبًا حديثًا على المستوى الإقليمي في زيادة تبعية البلديات في مواجهة الحكومة المركزية[35].

في قانون البلديات لعام 1955 خصصت امتيازات كبيرة للبلديات الأردنية من حيث جباية الضرائب والخدمات الحضرية (مثل المياه والكهرباء وجمع القمامة) ، ونزع النظام تدريجياً سلطات البلدية من جباية الضرائب على الكهرباء والماء , وتم نقل معظم هذه الصلاحيات إلى الوزارات والهيئات العامة الأخرى والجهات الفاعلة الخاصة ، مبررة ذلك بعدم قدرة البلديات على أداء هذه المهام. واليوم ، تقوم وزارة المياه والري وهيئة الكهرباء الأردنية بتشغيل توصيل المياه والكهرباء على التوالي. مما عزز تهميش الجهات البلدية الفاعلة وأصبحت البلديات حتى اليوم مكلفة بعمليات التسهيل والتنسيق بين الوزارات والهيئات العامة والشركات الخاصة. وأصبحت البلديات تحتفظ بعدد قليل من مسؤولياتها الأصلية فيما يتعلق بتقديم الخدمات والتخطيط الحضري مثل صيانة الشوارع وجمع القمامة[36] .

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

شكَّلت خاتمة الدِّراسة حصيلة النتائج التي تمثل الإجابة عن أسئلة الدِّراسة بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات, وقد تناولت الدِّراسة دائرة ضريبة الأبنية والأراضي ودورها في زيادة ايرادات البلديات, وقد أكدت الدراسة ان الضرائب والرسوم تعد من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة للدولة , ففكرة الضريبة اليوم لم تكن كذلك في الماضي , فقد تطورت طبيعتها وتباينت أهدافها كثيرا خلال العصور مع تطور النظم السياسية والظروف الاقتصادية السائدة في الدول . فعندما كانت فكرة الدولة الحارسة مهيمنة كان الهدف من الضريبة ماليا بحتا , فدور الضريبة كان محايدا كدور الدولة في ذلك الوقت، لكن مع تطور الدولة وزيادة أنشطتها وتدخلها في الحياة الاقتصادية بصورة فعالة

أكدت الدراسة ان الضريبة أصبحت أداة أساسية تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية، لذلك فمعظم الدول في العصر الحديث تعتمد اعتمادا كليا على الضرائب باستثناء بعض الدول التي تمتلك ثروات طبيعية تغنيها عن فرض الضرائب، كدول الخليج العربي المنتجة للبترول مثلا.

وبينت الدراسة ان الضرائب تعد مساهمات إلزامية تفرض على الأفراد أو الشركات من قبل الدولة وتمول عائدات الضرائب الأنشطة الحكومية والخدمات العامة مثل الطرق والمدارس ، أو برامج مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية. ومن منظور محاسبي هناك العديد من الضرائب التي يجب مراعاتها ، بما في ذلك ضرائب الرواتب ، وضرائب الدخل ، وضرائب المبيعات.

وأكدت الدراسة ان الضريبة تسهم في زيادة ايرادات البلديات حيث من خلالها يتم تمويل الخدمات العامة للبلدية والمساهمة في بناء وصيانة البنية التحتية , وتعزيز قدرات البلدية في تقديم الخدمات وتعزيز عناصر التنمية التي تتمثل باستثمار البلدية لمواردها لتقديم الخدمة الأفضل لمجتمعاتها المحلية

وقد بينت الدراسة ان الإيرادات الضريبية والرسوم نشكل رافد للبلديات جبث يتم تحصيلها من الضرائب المفروضة على الأبنية والأراضي، وتراخيص المهن والأبنية والإنشاءات، وكذلك الرسوم المفروضة على أسواق الخضار والمكاييل، وسوق بيع الحيوانات، والاعلانات، والمقاهي، والملاهي، ودور السينما، ومواقف السيارات وغيرها من الرسوم المفروضة على الجهات التي تقدم خدمات للمواطنين.وعلى الرغم من حجم هذه الضرائب الا هناك

معوقات تحول دون زيادة إيرادات الرسوم والضرائب العائدة بالفائدة الكلية للبلديات التي تتمثل في التهرب الضريبي وغياب التنظيم وضعف النظام الضريبي.

نتائج الدراسة

أكدت الدراسة ان الضرائب والرسوم تعد من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة , ففكرة الضريبة هي فكرة قديمة منذ نشأت الدولة وتطورت طبيعتها وتباينت أهدافها كثيرا مع تطور النظم السياسية والظروف الاقتصادية السائدة في الدول

بينت الدراسة ان الضرائب تعد مساهمات إلزامية تفرض على الأفراد أو الشركات من قبل الدولة وتمول عائدات الضرائب الأنشطة والخدمات العامة مثل الطرق والمدارس ، أو برامج مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية.

أكدت الدراسة ان الضريبة تسهم في زيادة ايرادات البلديات حيث من خلالها يتم تمويل الخدمات العامة للبلدية والمساهمة في بناء وصيانة البنية التحتية , وتعزيز قدرات البلدية في تقديم الخدمات وتعزيز عناصر التنمية التي تتمثل باستثمار البلدية لمواردها لتقديم الخدمة الأفضل لمجتمعاتها المحلية

بينت الدراسة ان الإيرادات الضريبية والرسوم نشكل احد إيرادات البلدية وهي الضرائب المفروضة على الأبنية والأراضي، وتراخيص المهن والأبنية والإنشاءات، وكذلك الرسوم المفروضة على أسواق الخضار والمكاييل، وسوق بيع الحيوانات، والإعلانات، والمقاهي، والملاهي، ودور السينما، ومواقف السيارات.

ثالثا : التوصيات

توصي الدراسة بان على البلديات في المملكة وضع إرشادات وأنظمة واضحة لفرض الضرائب على معاملات المنصة الاجتماعية. يجب أن تكون هذه الإرشادات سهلة الفهم والتنفيذ لكل من دافعي الضرائب وجامعي الضرائب ويجب أن تغطي جميع أنواع معاملات المنصات الاجتماعية ، بما في ذلك إيرادات الإعلانات ومبيعات التجارة الإلكترونية والتسويق المؤثر.

أوصت الدراسة بان على البلديات التواصل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لجمع البيانات حول المعاملات القائمة على المنصة. يمكن استخدام هذه البيانات لتحديد دافعي الضرائب الذين يكسبون الدخل من منصات التواصل الاجتماعي والتأكد من أنهم يدفعون ضرائبهم.

أوصى الباحث على البلديات النظر في إدخال معدل ضريبة خاص على الدخل المكتسب من منصات التواصل الاجتماعي. سيشجع هذا دافعي الضرائب على الامتثال لالتزاماتهم الضريبية مع ضمان عدم إثقالهم بمعدلات ضريبية عالية.

من الضروري على البلديات الاستثمار في التكنولوجيا لتحسين قدرتها على تتبع ومراقبة معاملات المنصة الاجتماعية. سيساعدهم ذلك في تحديد دافعي الضرائب الذين لا يمتثلون لالتزاماتهم واتخاذ الإجراءات المناسبة ضدهم.

المراجع

اولا : المراجع العربية

قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية رقم (11) لسنة 1954↑

عبد المجيد صالح عبد المجيد الحياري(2021) .دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية – دراسة حالة بلدية السلط الكبرى، المجلة العربية للنشر العلمي، عدد 33 ،ص 243-256↑ .

يناس حمد عبد الرحيم أبو عبود، (2021). مدى مساهمة المسقفات والضريبة على المباني والأراضي في تحسين أداء عمل البلديات: دراسة حالة بلدية السلط الكبرى، المجلة العربية لنشر البحث العلمي، عدد 34 ،ص 233-252↑

قبيلات حمدي(2017).التشريعات الناظمة لعمل مجالس المحافظات والبلدية والمحلية في الأردن، الوكالة الالمانية واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ، الأردن↑ .

الجازي, مرضي ضاري (2022). الضرائب والرسوم العائدة كليا لفائدة البلديات. مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية, 2(4), 35-25↑ .

عبد المنعم لطفي(2016).الضريبة على القيمة المضافة في مصر ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل، رقم 183 ،القاهرة، مارس, مصر↑ ,

محمد خالد المهايني(2006). خالد الخطيب الحبشي،المالية العامة والتشريع الضريبي منشورات جامعة دمشق , سوريا↑ .

الطرودي, محمد عبدالكريم (2018). تعريف الضريبة,موقع عمون الإخباري ,12, ايار , الأردن↑ .

محمد عباس محرزي (2007).اقتصاديات الجباية والضرائب دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع عام↑ ,

احميدوش مدني (2020). التطور التاريخي للظاهرة الضريبية عبر العصور , مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية عدد خاص, النظام الضريبي المغربي ,المغرب↑

Riley, G. 2009. The Impact of Tax and benefits on Inequality. Economics Snapshot, Tutor2u Economics Blog, July, 30, 2009. ↑

Pippin, A. 2005. An Analysis of the Impact of Tax System on Income Distribution, Poverty and Human will-being. Texas, USA: Texas Tech University, unpublished Doctoral Dissertation. ↑

زيادة , فاطمة (2022). أنواع الضرائب في الأردن,موقع موضوع ,29,تشرين ثاني ,الاردن↑ .

العتوم، راضي(2001). هيكل النفقـات العامـة في الأردن، وزارة الماليـة، الأردن↑ .

البشير , محمد (2022). ورقة بحثية تبين كيف نمت الضريبة في الأردن وأكلت دخل الموظفين, مؤسسة فريدريش إيبرت،8, اب, الاردن↑ .

الخطيب، خالد شحادة: شامية، احمد زهير(2003). أسس المالية العامة. عمان: دار وائل للنشر الطبعة الأولى. الاردن↑

موسى، حسن فلاح(1988). قرار تقدير ضريبة الدخل في الاردن وطرق الطعن فيه اداريا وقضائيا. عمان: نقابة المحامين الاردنيين. الاردن↑

Hungerford, Thomas. L. 2007. Income Inequality and the US Tax System. Congressional Research Service. ↑

صيام، احمد زكريا: وآخرون(1999). أساسيات الاستثمار العيني والمالي، عمان: دار وائل للنشر, الاردن↑

المحاميد، موفق سمور(2001). الطبيعة القانونية لقرارات تقدير ضريبة الدخل. عمان: المكتبة القانونية↑ .

-المادة 46 من قانون البلديات رقم (29). لسنة 1955وتعديلاته↑

الكريم , مجد (2021). كم ضريبة المسقفات في الأردن, مكتب الأتاسي للمحاماة في الاردن, 27 , مايو , الاردن↑ .

النشاشيبي ,دانا(2021). ضريبة المسقفات وطريقة احتسابها , المجلة القانونية والإدارية , الاردن↑ .

الكريم , مجد (2021). كم ضريبة المسقفات في الأردن, مكتب الأناسي للمحاماة في الأردن, 27 , مايو , الأردن↑ .

صحيفة الغد (2022). الحكومة تمنح خصومات وإعفاءات للبلديات وأمانة عمان,16, اذار,الاردن↑ .

النشاشيبي ,دانا(2021). ضريبة المسقفات وطريقة احتسابها , المجلة القانونية والإدارية , الاردن↑ .

النظام المالي للبلديات لسنة 2016) ويعمل به اعتبارا من 2016/10/19↑ .

خالد شحادة الخطيبب, أحمد زهير شامية (2005). , أسس المالية العامة , " دار وائل للنشر، عمان، الأردن . ↑

لعمارة جمال(2004). أساسيات الموازنة العامة للدولة" ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر↑ .

طارق الحاج (1999). المالية العامة , " دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, الأردن↑ ,

الطاهر, مي عصام (2011). البلديات في ستة أشهر: ما لها وما عليها,صحيفة الغد ,7, ايلول, الاردن↑ .

الزيات , انور(2019). الإسلاميون يخسرون رئاسة بلدية ثاني أكبر مدينة في الأردن, العربي الجديد,3, اذار,لندن↑ .

صحيفة الغد(2022). رؤساء بلديات: تغطية رواتب الموظفين من بنك تنمية المدن والقرى,7, نيسان, الاردن . ↑

التميمي , احسان (2018). مجلس الوزراء يوافق على منح بلدية الزرقاء قرضا بقيمة 11.5 مليون دينار, صحيفة الغد, 2, تشرين اول, الاردن↑ ,

الزيادات , زياد عايد (2021). تحول البلديات من دور إدارة الخدمات إلى قيادة التنمية المستدامة وإدارة المشاريع من خلال الخطط التطويرية"' المجلة العربية للنشر العلمي , العدد 35 , 2, ايلول, الاردن↑ .

موقع عمون الاخباري (2023). خدمات تقدمها بلديات الأردن, 23, كانون ثاني, الاردن. ↑

الدور الهندسي للبلديات في التنمية المحلية للمدن

اعداد: المهندس حمزه سليمان محمد القاضي

المسمى الوظيفي رئيس قسم الخدمات الهندسية بالإضافة إلى مدير وحدة التنمية المحلية

"The Engineering Role of Municipalities in Local Development of Cities

By: Eng. Hamza Suleiman Mohammed Al-Qadi

Job Title: Head of the Engineering Services Department and Director of the Local Development Unit

ملخص الدراسة

"تستكشف هذه الدراسة دور الهندسة في البلديات في تحقيق التنمية المحلية في المدن. يقوم الباحث بتقييم السياسات الحالية للبلديات في تطوير البنية التحتية، ويدرس الأمثلة التاريخية والحالية للتنمية الهندسية. علاوة على ذلك، يتم فحص العوامل التي قد تعيق تنفيذ البلديات للتنمية الهندسية، ويقترح تحسينات في السياسات الهندسية التي قد تساهم في تحسين التنمية المحلية. تقوم الدراسة أيضاً بتحليل تأثير التنمية الهندسية التي تم تنفيذها بواسطة البلديات على جودة الحياة في المدن، وتبحث في العلاقة بين القيادة الهندسية في البلديات والتنمية المستدامة للمدن. النتائج التي تم التوصل إليها ستساهم في توجيه البلديات نحو تنفيذ استراتيجيات فعالة لتحسين التنمية المحلية من خلال تطبيق أفضل الممارسات الهندسية."

Abstract

"This study explores the role of engineering in municipalities in achieving local development in cities. The researcher evaluates the current policies of municipalities in infrastructure development and studies historical and current examples of engineering development. Furthermore, the study examines the factors that may hinder municipalities' implementation of engineering development and suggests

improvements in engineering policies that may contribute to enhancing local development. The study also analyses the impact of engineering development implemented by municipalities on the quality of life in cities and investigates the relationship between engineering leadership in municipalities and sustainable development of cities. The findings will guide municipalities towards implementing effective strategies to improve local development by applying the best engineering practices."

المقدمة:

أن التنمية المحلية للمدن وتطورها الحضري هي من أكثر العوامل أهمية التي تساهم في تعزيز مستوى الحياة للسكان. وفي هذا السياق، يلعب الدور الهندسي للبلديات دوراً بارزاً في التنمية المحلية. تتعدد مسؤوليات البلديات الهندسية بدءً من تخطيط البنية التحتية للمدينة، والتخطيط الحضري المستدام لاستغلال كافة الموارد المتاحه مع الحفاظ على حق الأجيال القادمه في الاستخدام وصولاً إلى الإشراف على التطورات البنائية وتطبيق المعايير المعمارية والبيئية المناسبة.

هذه الدراسة سوف تستكشف الدور الهندسي للبلديات في التنمية المحلية للمدن، بالاستناد إلى دراسة الحالات النموذجية وتحليل البيانات الهندسية والإحصائية. وسوف يتم تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشاريع الهندسية التي تديرها البلديات، وكذلك القضايا البيئية التي تتعلق بتطوير المدينة.

إن الدراسة في هذا المجال يعد أمراً بالغ الأهمية، خاصة في العصر الحالي حيث تكثر التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تتواكب مع النمو الحضري بالإضافة إلى الضغط الحاصل على الخدمات والبنية التحتية جراء عمليات النزوح واللجوء المستمرة . فهو يمكن المجتمعات وصانعي القرار من فهم الدور الذي تلعبه البلديات في تشكيل مستقبل المدن وأهمية مشاركة المجتمع المحلي بصناعة القرار إيمانا بانعكاس اثر القرارات على هذه المجتمعات للوصول إلى المشاكل والتحديات بشكل أفضل وأوضح ، وبالتالي، يمكن أن يساعد في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

هذه الدراسة تأمل في تقديم رؤية شاملة وعميقة للدور الهندسي للبلديات في التنمية المحلية للمدن، بناءً على المراجع والأدبيات العلمية الراهنة، وبالاستفادة من المعرفة النظرية والتجريبية الحديثة في مجال الهندسة المدنية والتخطيط العمراني والتطبيق الأفضل للهندسة القيمية (Value engineering) .

تسعى البلديات إلى تحقيق أهداف تشمل جميع مجالات الخدمات التي تقدمها البلديات لجميع القاطنين ضمن حدودها، لإيجاد مجتمع حيوي وبناء اقتصاد يتميز بالتنوع والاستدامة، وتحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص ومن أجل توحيد جهود البلديات لإحداث نقلات نوعية في الخدمات والبنية التحتية التي تقدمها البلديات ، والابتعاد عن السياسات القديمة والاعتقاد السائد بتقيد العمل البلدي ضمن الخدمات الروتينية للمجتمعات من نظافة وصيانة وبنية تحتية متواضعة دون اخذ عوامل التطور والتسارع الحاصل في العلوم الهندسية وثقافات المجتمعات المحلية مما يؤدي إلى تحسين المشهد الحضري عبر الارتقاء بجودة وسرعة تقديم الخدمات البلدية المقدمة في المدن والقرى والبادية ، وفق رؤية سديدة.

ويجب على البلديات إيجاد معايير موحدة على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية تضمن الارتقاء بجودة البنية التحتية وقابليتها للاستدامة إلى مستوياتٍ قياسية عامة تحاكي أفضل المستويات العالمية بشكل يواكب التطور الحاصل في العلوم بشكل عام وفي مجال الهندسة بشكل خاص مع التعلم من تجارب البلديات الناجحة على مستوى الوطن العربي والعالم ككل ، ويجب التصدي للتحديات التي تواجه توحيد معايير إدارة مشاريع البنية التحتية في المملكة، والفرص التي يمكن استغلالها لتحقيق هذا الهدف.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من أنه أصبح معروفاً أن البلديات تلعب دوراً هاماً في التنمية المحلية للمدن، فإن الجانب الهندسي لهذا الدور يحتاج إلى مزيد من التوضيح والفهم. يشمل الدور الهندسي العديد من العناصر الرئيسية مثل:

- تطوير البنية التحتية.
- تنظيم التنمية العمرانية.
- التخطيط المستدام.
- الاستغلال الأمثل للفرص والتحديات .

ولكن، ما هي الأدوات والممارسات الأكثر فعالية التي تستخدمها البلديات في هذا السياق؟ هل تعتبر هذه الأدوات والممارسات فعالة ومستدامة في مختلف البيئات الحضرية؟ هل يتم الاستفادة من تجارب البلديات

الأخرى سواء داخل المملكة أم خارجها ؟ تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على هذه الأسئلة والتوصل إلى فهم أعمق للدور الهندسي للبلديات في التنمية المحلية.

أن الهدف الرئيسي للدراسة هو التحليل الشامل للأدوات والممارسات الهندسية الحديثة التي يمكن استخدامها من قبل البلديات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة. ومن هنا، يمكن للدراسة أن تقدم توصيات عملية لتحسين فعالية البلديات في تحقيق أهداف التنمية المحلية.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما الركائز الإستراتيجية للدور الهندسي التي يجب أن تقوم بها البلديات من أجل تحقيق بنية تحتية ملائمة؟
- ما هي أبرز الخدمات الهندسية التي تقدمها البلديات؟
- ما دور البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية في التنمية المحلية للمدن؟

أهداف الدراسة:

من أجل التعرف على الدور الهندسي التي تقوم بها البلديات في التنمية المحلية للمدن تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة أبرز الركائز الإستراتيجية للدور الهندسي التي يجب أن تقوم بها البلديات من أجل تحقيق بنية تحتية ملائمة.
- التعرف على أبرز الخدمات الهندسية التي تقدمها البلديات.
- السعي نحو معرفة دور البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية في التنمية المحلية للمدن.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال أن النتائج المرجو الوصول اليها سوف تساعد فيما يلي :

- وضع سياسة تخطيطية جيدة من شأنها المحافظة على البنية التحتية داخل حدود البلديات.
- تحسين البنية التحتية للبلديات، مما ينعكس بشكل مباشر على حياة المواطن.

- الاستفادة المتوقعة من نتائج ومخرجات هذه الدراسة لكل من وزارة الإدارة المحلية والبلديات ، من أجل تحسين الأدوار الهندسية التي تقوم بها البلديات.
- الاستفادة المتوقعة من نتائج ومخرجات هذه الدراسة لكل المنظمات الدولية العاملة مع البلديات ، من أجل تعزيز واستدامة العمل الهندسي في المجتمعات المحلية .
- في حدود علم الباحث بأنها الدراسة الأولى على مستوى بلديات المملكة الأردنية الهاشمية في مجالها مما يفتح الباب في المستقبل لدراسات أوسع واشمل .

مصطلحات الدراسة:

البنية التحتية: هي الهياكل التنظيمية اللازمة لتشغيل المجتمع أو المشروع أو الخدمات والمرافق اللازمة لكي تنتظم جميع نواحي الحياة، حيث تعتبر العامود الفقري لجميع القطاعات.(Mabunda& Ndou ,2019)

قام الباحث بتعريف **البنية التحتية:** بأنها هي ما تسعى البلديات لتطويرها لتقديم خدمة وإيجاد مجتمعات تنموية مثلى للمواطنين وقادرة على تحقيق جزء كبير من الاكتفاء الذاتي .

الهندسة :هي المعارف والممارسات التي تستعمل في حل المشكلات .ويلعب المهندسون بصفتهم مهنيين دورا حيويا في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية والتخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنمية الآمنة والمستدامة والاستجابة لحالات الطوارئ وإعادة بناء البنية التحتية وسد الفجوة بين المعارف

وتعزيز التعاون بين الثقافات. فهم يربطون الاحتياجات الاجتماعية بالابتكارات التكنولوجية المناسبة والتطبيقات الهندسة محرك رئيسي للتنمية الاجتماعيةّ التجارية, منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(اليونسكو) 2021.

قام الباحث بتعريف **الهندسة:** بأنها العلوم التي تعتمد على المبادئ العلمية لتقديم حلول وخدمات واختراعات تساعد في تطور المجتمعات وتسخير جميع الموارد لخدمة الإنسان .

الهندسة القيمية (Engineering Value) لها تعريفات متعددة منها – : مجال الهندسة القيمية هو بمثابة المنهج المبدع المنظم الذي يهدف إلى التوفيق بين التكلفة والأداء لنظام ما كما أنه لأخذ القرار التصميمي والذي يهدف إلى حذف التكلفة الغير ضرورية دون المساس بالقيم الجمالية أو النوعية – .تعتبر الهندسة القيمية هي تقنية الأداء الجيد باستخدام المنهج المنظم للتوازن بين أعلي كفاءة وظيفية وبين التكلفة والأداء العام للمنهج أو المشروع – . الهندسة القيمية هي المجال المبدع الواعي المنظم الذي يهدف إلى جودة صنع القرار التصميمي

وكذلك التوفيق بين التكلفة والأداء لنظام ما، وذلك باستبعاد عناصر التكلفة غير الضرورية بغير الأضرار أو التقليل من أداء الوظيفة أو الكيف وبالتالي زيادة القيمة , خاطر,محمد.(2020).

قام الباحث بتعريف **الهندسة القيمية (Engineering Value) :**بأنها البحث عن بديل امثل يؤدي نفس الهدف والمهمة التي وجد لأجلها مما يضمن تقليل الكلفة المالية وتحقيق الاستدامة .

التنمية المستدامة :هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية لحسن استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة, Mensah, Justice .(2019).

قام الباحث بتعريف **التنمية المستدامة:** بأنها تعزيز كفاءة استخدام الموارد المحلية لخلق بيئة تنموية تعنى بتحسين الظروف المعيشة للمجتمعات المحلية قابلة للبقاء والتطور على مر الأجيال بدون استنزاف للموارد .

البلديات: هي دائرة حكومية مستقل ويعتبر من المؤسسات الخدمية له دور كبير في حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية، ولا شك أن دور البلديات يعتبر مسؤولية كبيرة، والتخطيط لهذا الدور والاستعداد الجيد أيضا له أهميته الكبيرة، ولا بد من التخطيط الإستراتيجي الذي ينظر للمستقبل، ويراعي تطورات المجتمع، فخدمات البلدية للمواطن كثيرة وكبيرة، ومن هذه الخدمات: هو تطوير المدن والقرى داخل حدود البلديات، وإنارة الطرق، وتجميل الشوارع بالأشجار واللوحات الإرشادية، وتنفيذ المخططات للمواطنين، وتنظيم الأسواق، وتصريف مياه الأمطار، والمحافظة على نظافة المدينة(عبدالقادر، 2019).

قام الباحث بتعريف **البلدية** إجرائياً: هي الجهة الأهلية التي نسعى من خلالها للتعرف وتطوير الدور الهندسي وأثرة في تحسن البنية التحتية وإيجاد بيئة تنموية مستدامة.

وزارة الإدارة المحلية : تعتبر وزارة الإدارة المحلية المستشار الفني والمالي والإداري لكافة المجالس المحلية في المملكة، كما أنها تشرف على أعمال المجالس البلدية ومجالس الخدمات المشتركة للتأكد من أن أعمال هذه المجالس مطابقة للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

وتتولى الوزارة الإشراف على كل ما يتصل بشؤون الإدارة المحلية للمجالس البلدية في مجال تقديم الخدمات وكافة الامور التنظيمية وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية وتنسيق نشاطات وخطط هذه المجالس لتكون منسجمة ومواكبة لإحداث التنمية في كافة أنحاء المملكة.

كما تعمل الوزارة كمستشار فني ومالي وأداري لكافة المجالس البلدية وتشرف من خلال أجهزتها وطاقمها على أعمال المجلس والهيئات المحلية للتأكد من مطابقة أعمالها للقوانين والأنظمة المعمول بها. www.mola.gov.jo الموقع الرسمي للحكومة الالكترونية .

قام الباحث بتعريف **وزارة الإدارة المحلية:** بأنها الجهة الرسمية المعنية بتوسيع صلاحيات الإدارات المحلية في المحافظات وتولي الهيئات المحلية سلطات أوسع في صنع القرار التنموي وتعميق مشاركة المواطنين.

الدراسات السابقة:

سيتم عرض لأبرز الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة مرتبه من الأحدث إلى الأقدم:

قام المعايطة (2022) بدراسة هدفت إلى للتعرف على الإدارة الإستراتيجية ودورها في تحسين أداء البلديات الهندسية وقد تناولت الدراسة أهمية الإدارة الإستراتيجية وعناصرها في البلديات، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، ووصلت الدراسة للنتائج التالية؛ أكدت الدراسة ان تحسين أداء البلديات أصبح ضرورة لما قد ينعكس ذلك على جودة الخدمة وخاصة في ظل التحديات التي يحيط بها البلديات في الأردن نتيجة للتغيرات والتطورات العلمية والتقنية، وكذلك أوصت الدراسة بضرورة تفعيل عناصر التخطيط الاستراتيجي لأنهُ يعمل على توفير قاعدة بيانات تتعلق بأداء موظفي البلديات وإعطاء معلومات مرتبطة بدرجة مهاراتهم.

قام زيادات (2021) بدراسة هدفت إلى التعرف على دور تحول البلديات من مقدم للخدمة التقليدي إلى أدوار إبداعية في إدارة المشاريع، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي، وكانت أبرز ما توصلت اليها الدراسة من نتائج: إن كيفية إدارة الخدمات يجب أن تدار في طريقة تحسن البنية التحتية داخل البلديات، وكذلك أصبحت البلديات تستثمر مشاريعها بجودة عالية وديمومة أفضل.

في دراسة قام بها عبدالقادر (2019) هدفت الدراسة التعرف على واقع التخطيط الاستراتيجي في البلديات الفلسطينية، وكذلك معرفة مستوى جودة الخدمات التي تقدمها البلديات الفلسطينية والتعرف إلى المعيقات التي تواجه التخطيط الاستراتيجي وتحد من تقديم الخدمات بجودة عالية في البلديات الفلسطينية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة، حيث طورت استبانة لذلك، وتم تطبيق الاستبانة على الموظفين في بلديات شرق القدس ، حيث بلغ حجم العينة (83)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أنه يوجد في البلديات خطط إستراتيجية تعمل من خلالها، وأن التخطيط يسهم في تحديد احتياجات البلدية بدقة متناهية. وأن

الموظفين في البلديات يحرصون على المشاركة في عملية التخطيط الإستراتيجي، وأنه يتوفر بالبلدية كفاءات إدارية تؤمن بعملية التخطيط الإستراتيجي، وتضع الإدارة برامج لمراقبة تنفيذ الخطة الإستراتيجية، وبدرجة متوسطة من استجابات مجتمع الدراسة، وأن البلديات تستعين بخبراء من الخارج في مجال التخطيط الإستراتيجي، وأن التخطيط الإستراتيجي يساعد على استخدام وسائل اتصال مختلفة عند الموظفين، وكذلك توصلت إلى إن ساعات العمل الرسمي مناسبة وكافية لتقديم الخدمة في البلديات، وأن إجراءات تقديم الخدمة واضحة. وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة مشاركة الموظفين في البلديات بعملية التخطيط الإستراتيجي لأنهم هم الذين سيتولون تنفيذها في المستقبل، وعلى الموظفين الإيمان التام بعملية التخطيط الاستراتيجي للبلدية على اعتبار أنه الطريق الموصل إلى بر الأمان.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في بعض الجوانب منها:

- جميع الدراسات ركزت على الأدوار بشكل عام وهذه الدراسة ركزت على الأدوار الهندسية التي تقوم بها البلديات .
- تم استخدام المنهج الوصفي المسحي والمنهج الوصفي التحليلي في معظم الدراسات السابقة وهو ما اتجه إليها الباحث.
- جاءت الدراسة الحالية مختلفة عن ما تم عرضه من دراسات سابقة في جوانب مختلفة منها؛ اختلفت في البيئة التي طبقت عليها الدراسة كون لا يجود دراسات بنفس الموضوع طبقت على البلديات .

واستفادت الدراسة الحالية من عرض الدراسات السابقة في عدة جوانب من أهمها:

- تحديد مشكلة الدراسة، وأسئلة الدراسة وأهميتها..
- واختيار المنهج العلمي الملائم.
- وكذلك تكوين خلفية فكرية عن الموضوع، والاستفادة من كتابة الأدب النظري.
- الاستفادة من النتائج والتوصيات التي توصلت اليها معظم الدراسات والتي تدعم أو تختلف مع نتائج الدراسة الحالية وفي نفس الموضوع.

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي الذي اعتمدت عليه هذه الدراسة، بعد الرجوع إلى المصادر والتي من أهمها الدراسات السابقة والأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة، ومواقع الانترنت الخاصة بالمهام الهندسية للبلديات ، إضافة إلى معرفة واطلاع الباحث عن كثب نتيجة عمله كمهندس مدني في بلدية الخالدية.

الإجابة عن أسئلة الدراسة:

وللإجابة عن السؤال الأول والذي ينص" ما الركائز الإستراتيجية للدور الهندسي التي يجب أن تقوم بها البلديات من أجل تحقيق بنية تحتية ملائمة؟

تقوم البلديات بما يلي:

أولاً: تطوير مجال التخطيط المكاني والمشهد الحضري

- العمل على زيادة الجاذبية البصرية.
- السعي نحو الارتقاء بجودة المعيشة.
- العمل على تفعيل الاستدامة الحضرية.
- الشفافية في توزيع الخدمات البلدية.
- العمل على استخدام احدث البرامج والاداوت الهندسة في التطوير والتصميم الحضري.
- إيجاد مجتمع بيئي صحي .
- السيطرة على النمو غير المنظم للمراكز الحضرية والعشوائيات.
- تقديم الحلول للمشكلات القائمة .
- تعزيز وتفعيل المخططات الشمولية .
- تطبيق مفاهيم الأبنية الخضراء والاستفادة من مصادر الطاقة البديلة .

ثانياً: البنية التحتية

- العمل على طرح مشاريع وصيانة البنية التحتية.
- مراقبة وكفاءة تسليم المشاريع.
- ضمان جودة مشاريع البنية التحتية ضمن المواصفات والمقاييس.
- المحافظة على النظافة والمرافق العامة.
- العمل على تحسين خدمات النظافة.

- السعي نحو تحسين خدمات الصحة العامة.
- عمل حملات لتوعية المواطنين عن المحافظة على البنية التحتية.
- مشاركة المجتمع المحلي في تحديد الاحتياجات .
- التصميم الأمثل للبنية التحتية بالاستناد إلى احدث المبادئ الهندسية .
- إيجاد بنية تحتية قادرة على مواجهة التغيرات الحاصلة بالمناخ .
- التنسيق بين الجهات جميعها التي تقوم بتنفيذ أعمال البنية التحتية، وعلى الأخص داخل البلدات والقرى لتجنب تكرار الأعمال وحفر الشوارع المنجزة حديثا.

ثالثاً: توفير المخصصات المالية من خلال:

- ضمان تناسب إيرادات الرسوم والغرامات مع تكلفة الخدمات التي تقدمها البلديات.
- استخدام مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الخدمات البلدية الأكثر تكلفة وخاصة الطرق والنفايات.
- زيادة إيرادات الاستثمار من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة في مناطق البلديات.
- السعي نحو التخطيط الأمثل للميزانية.
- الابتعاد عن الاستثمارات التقليدية والاتجاه نحو الشراكة مع القطاع الخاص .
- المحافظة على العلاقات الجيدة مع المنظمات الدولية والمانحين .
- تعزيز مبدأ الهندسة القيمية في جميع مجالات البلدية .
- ضبط النفقات والمصاريف التشغيلية والاعتماد على مصادر الطاقة البديلة.

رابعاً: التميز بالعمل في البلديات من خلال:

- جذب وتطوير الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة.
- تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة في إدارة البلديات.
- تطوير الاتصال المؤسسي ورفع الوعي بخدمات ومنتجات البلديات.
- تعزيز المشاركة والمسؤولية المجتمعية التي تقوم بها البلديات.
- السعي نحو تطبيق الابتكار في تقديم الخدمات.
- تسريع تسلسل مخطط سير العمليات والخدمات البلدية .
- تعزيز مبدأ الشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص .

- تحديث قطاع الآليات والمركبات.

خامساً: التطلعات المستقبلية لتطوير الدور الهندسي للبلديات من خلال:

- التحول إلى المدن الذكية داخل حدود البلديات.
- الاستفادة من قاعدة البيانات الموجودة.
- الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.

وللإجابة عن السؤال الثاني والذي ينص" ما هي أبرز الخدمات الهندسية التي تقدمها البلديات؟

تقوم البلديات بمجموعة من الخدمات نذكر منها:

أولا: الطرق تقوم بتنفيذ عدد من الواجبات أهمها؛ إعداد وتقديم المخططات لفتح وإنشاء وتعبيد الطرق داخل حدود البلديات ، وكذلك الإشراف المباشر على جميع المشاريع المتعلقة بالطرق، والعمل على ضبط جودة الأعمال واخذ عينات المواد الإنشائية المستخدمة بجميع مراحل إنشاء الطرق، وكذلك استلام الأعمال من المقاولين في كل مرحلة انجاز والعمل على تدقيق الإنجاز المقاولين اليومي والشهري، والعمل عل التنسيق المستمر مع أقسام البلديات ذات العلاقه والوزارات والجهات المختلفة .

ثانيا : المخططات التنظيمية والشمولية والتراخيص للأبنية والمنشات : تعنى البلديات بتقديم مخططات شمولية تنظيمية وتحديد صفة واستعمالات الأراضي المختلفة من أماكن سكنية ,تجارية ,مباني عامة , حدائق, أماكن الصناعات وصولا لتحديد الأماكن التنموية ,ومراقبة مدى الالتزام بذلك من قبل المجتمع المحلي والأهالي ,وإعطاء التراخيص للأبنية واذونات الإشغال للخدمات وضمان عدم الاعتداءات على الشوارع والإحكام الواردة بقانون التنظيم .

ثالثا: الاهتمام بالحدائق والمسطحات الخضراء، يعتبر من ضمن أولويات واهتمامات البلديات الاهتمام بالمسطحات الخضراء وذلك بإنشاء الحدائق والمتنزهات والميادين العامة لإعطاء البلدات والقرى والمدن رونق وجمال وإيجاد أماكن للراحة والنزهة والاستجمام، وتسهم في انشاء مجتمعات بئية نظيفة تساعد بتخفيف حدة التلوث , كما يتم إنشاء المجسمات الجمالية والميادين التي تحاكي تراث المنطقة.

رابعاً: النظافة: يضم قسم النظافة عدد من العمال والمعدات والآليات حيث يتم يوميا رفع المخالفات من داخل الأحياء ونقلها إلى المكان المخصص بالنفايات بواسطة قلابات النظافة (الظاغطات) وكذلك وجود عمال راجلة للنظافة داخل الأحياء لرفع المخلفات ووضعها في الحاويات وبراميل النظافة التي تم توزيعها أمام المحلات

التجارية والمنازل , وعملات حملات دورية لرش المبيدات الحشرية مما يعزز الصحة العامة للمجتمعات والحد من تلوث المصادر الطبيعية .

خامساً: الصيانة والتشغيل والإنارة في البلديات: والتي تساهم في الحد من الجريمة والسرقات والحوادث المرورية داخل الإحياء والبلدات والمدن .

وللإجابة عن السؤال الثالث والذي ينص" ما دور البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية في التنمية المحلية للمدن؟

تقوم البلدية في مجال البنية التحتية بما يلي:

- السعي نحو إعداد الخطط التطويرية الخاصة بعناصر البنية التحتية والتي تشمل الماء والكهرباء وتصريف مياه الأمطار والصرف الصحي والطرق وتجهيز مناطق تنموية, بالتنسيق المباشر مع الجهات الأخرى.
- القيام بالإشراف على متابعة طلبات تحديد مسارات الطرق وشبكات البنية التحتية ومواقع تلك الخدمات بحيث تكون ذات توزيع عادل لجميع المناطق.
- القيام بتحديد مسارات الخدمة والمرافق العامة.
- دراسة ومتابعة المعاملات الخاصة بتنفيذ المخططات المعتمدة في المناطق الحضرية والخارجية بالدولة،بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- وضع الخطط والسياسات والبرامج التطويرية الخاصة بعناصر البنية التحتية، بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- وضع إستراتيجية تخطيط جميع مرافق وهياكل البنية التحتية على مستوى البلدية، وبالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة.
- المساهمة في وضع المعايير الخاصة بإدارة وتشغيل وصيانة شبكات خدمات البنية التحتية في البلديات.
- العمل على تنمية مرافق وهياكل البنية التحتية على جميع المستويات بالدولة، بالتنسيق مع الجهات المعنية.

بناءً على أهداف الدراسة التي تم تحديدها، ستقدم الدراسة نماذج موجزة لكل نقطة بشكل منفصل:

- **تقييم السياسات الحالية للبلديات في تنمية المدن وتحسين البنية التحتية:**

يمكن القيام بذلك من خلال البحث في التشريعات والسياسات الرسمية للبلديات المختلفة ومقارنتها مع الأفضليات العالمية. يمكن أيضاً مراجعة الدراسات والتقارير التي تتعامل مع نفس القضايا وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق التنمية الشاملة والاستفادة من التجارب السابقة .

- **دراسة الأمثلة التاريخية والحالية للتنمية الهندسية للبلديات والتحليل النقدي لها:**

يمكن البحث في سجلات البلديات والمصادر التاريخية للبحث عن أمثلة على التنمية الهندسية. ثم قم بتحليل هذه الأمثلة بشكل نقدي، مع التركيز على النجاحات والفشل، والأسباب المحتملة لكلاهما والمحددات .

- **فحص العوامل التي تعيق تطبيق البلديات للتنمية الهندسية في المدن:**

يمكن استخدام البحث النوعي، مثل المقابلات أو الدراسات الاستقصائية، لتحديد العوائق التي تواجه البلديات. ثم قم بتحليل هذه العوامل وتقييم تأثيرها على قدرة البلديات على تنفيذ التنمية الهندسية.

- **اقتراح تحسينات في السياسات الهندسية للبلديات للمساهمة بشكل أكبر في التنمية المحلية:**

استناداً إلى الأهداف السابقة، يمكن تقديم اقتراحات عملية لتحسين السياسات والإجراءات. هذه الاقتراحات يمكن أن تشمل الإصلاحات التشريعية، تحسين البنية التحتية، والتدريب والتطوير المهني للموظفين.

- **دراسة تأثير التنمية الهندسية التي تم تنفيذها بواسطة البلديات على جودة الحياة في المدن:**

من خلال استخدام البيانات الكمية، يمكن تقييم تأثير التنمية الهندسية على جودة الحياة. يمكن النظر في العديد من المؤشرات، بما في ذلك الصحة العامة، الثقافة، التعليم، والرفاه الاقتصادي.

- **تحليل العلاقة بين القيادة الهندسية في البلديات والتنمية المستدامة للمدن:**

هنا، يمكن استخدام البحوث النظرية والدراسات الحالية لتحليل كيف يمكن للقيادة الهندسية في البلديات أن تدعم التنمية المستدامة. يمكن البحث في العلاقة بين القيادة الهندسية والتخطيط المدني، وكيف يمكن لهذه العلاقة أن تعزز التنمية المستدامة.

النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

إن من أهم الركائز الإستراتيجية للدور الهندسي التي يجب أن تقوم بها البلديات من أجل تحقيق بنية تحتية ملائمة، هو العمل على تطوير مجال التخطيط المكاني والمشهد الحضري، والبنية التحتية، والعمل على وضع إستراتيجية لفتح الطرق وتنظيمها وإدارة ملف النفايات، التحول إلى المدن الذكية داخل حدود البلديات وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في اختيار الأولويات والمشاريع التي يحتاجها .

يجب على البلديات السعي نحو إعداد الخطط التطويرية الخاصة بعناصر البنية التحتية والتي تشمل الماء والكهرباء وتصريف مياه الأمطار والصرف الصحي، ووضع مخطط شمولي لكافة المنطقة , بالتنسيق المباشر مع الجهات الأخرى.

العمل على وضع الخطط والسياسات والبرامج التطويرية الخاصة بعناصر البنية التحتية، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

إن من أبرز الخدمات الهندسية التي تقدمها البلديات إدارة الحدائق، وفتح الطرق وتنظيمها،والتنظيم والتراخيص الأبنية وكذلك استلام الأعمال من المقاولين في كل مرحلة انجاز والعمل على تدقيق الإنجاز المقاولين اليومي والشهري، والعمل عل التنسيق المستمر مع أقسام البلديات ذات العلاقة.

ثانياً: التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- تطوير وتنفيذ سياسات هندسية فعالة: من الضروري للبلديات تطوير وتنفيذ سياسات هندسية تدعم تنمية المدن وتحسين البنية التحتية.
- توفير التدريب والتطوير المهني: البلديات يجب أن تستثمر في التدريب والتطوير المهني للعاملين في المجال الهندسي ورفع الكفاءة الفنية لهم للمساهمة في تحسين الخدمات والتنمية.
- التعاون مع الشركاء المحليين والدوليين: يمكن للبلديات الاستفادة من التعاون مع الشركاء المحليين والدوليين في مجال الهندسة والتنمية العمرانية.
- التركيز على التنمية المستدامة: البلديات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية من التنمية في تطوير وتنفيذ السياسات الهندسية.
- الاستثمار في البحث والتطوير: البلديات يجب أن تستثمر في البحث والتطوير لتحسين التقنيات والطرق المستخدمة في التنمية الهندسية.

- إشراك المجتمع: من الأهمية بمكان أن تشارك البلديات المجتمع المحلي في عمليات التخطيط والتنمية الهندسية.

المراجع:

المراجع العربية

- الأسود، طارق.(2022). البلدية الرقمية، مجلة العلوم الأساسية جامعة بابل، ع69، ص 1-13
- زيادات، زياد.(2021). تحول البلديات من دور إدارة الخدمات إلى قيادة التنمية المستدامة وإدارة المشاريع من خلال الخطط التطويرية، المجلة العربية للنشر العلمي، 35(3): ص 256-274.
- المعايطة، جاسم.(2022). الإدارة الإستراتيجية ودورها في تحسين أداء البلديات، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 3.(9)
- عبدالقادر، خليل.(2019). واقع التخطيط الإستراتيجي ومستوي جودة الخدمات المقدمة من البلديات الفلسطينية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية-جامعة باتنا، 20(2)، 313-340.
- المشاقبه، محمد. (2008). العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمجالس البلدية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة في جامعة آل البيت،الأردن.
- خاطر,محمد.(2020)." أثر تطبيق الهندسة القيمية على آداء مؤسسات الصناعات الهندسية", المجلة العربية للنشر العلمي, العدد رقم 26 ص رقم 5
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(اليونسكو).2021 صدر باسم Engineering for Sustainable Development
- الموقع الرسمي للحكومة الالكترونية , www.mola.gov.jo .

المراجع الأجنبية:

- Alpopi, C., &Manole, C. (2013). Integrated urban regeneration – solution for cities revitalize. Procedia Economics and Finance, 6, 178-185.
- Cullingworth, J. B., &Nadin, V. (2006). Town and country planning in the UK. Routledge.

- Hein, C., Holm, A., Kalandides, A., & Larkham, P. (2018). Urban planning and the spatial ideas of urban identity. European Planning Studies, 26(2), 319-344.
- LeGates, R. T., & Stout, F. (2016). The city reader. Routledge.
- Zanelli, A., Camanho, A. S., &Portela, M. C. (2012). The impact of urban planning measures on the efficiency of public services. Urban Studies, 49(3), 627-646.
- Mensah, Justice (2019). "Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action: Literature review". Cogent Social Sciences. 5 (1): 1653531.

إصلاح التربة في المشاريع البحرية

اعداد: عمر محمد احمد عبدالرحمن (مهندس مدني- بلدية الرصيفة)

"Rehabilitation of Soil in Marine Projects

Prepared by: Omar Mohammed Ahmed Abdulrahman

Civil Engineer - Al-Rusayfah Municipality

الملخص

هذه الدراسة تناقش إصلاح التربة في البيئات البحرية، وهي موضوع يحظى بأهمية متزايدة بسبب الضغوط الهندسية والبيئية المرتبطة بالمشروعات البحرية. يستعرض البحث الأساليب والتقنيات الحالية لإصلاح التربة، مع التركيز الخاص على التحديات المرتبطة بتطبيقها في البيئات البحرية.

تم تقييم ومقارنة الأساليب المختلفة لإصلاح التربة بناءً على العديد من العوامل، بما في ذلك الأداء الهندسي، الأثر البيئي، والكفاءة التكلفية. تم أيضًا تقييم الأثر البيئي لهذه التقنيات، مع توضيح الحاجة إلى المزيد من البحث والتطوير لتقنيات إصلاح التربة المستدامة.

على أساس التحليلات المذكورة أعلاه، تم تطوير مجموعة من التوصيات لأفضل الممارسات في مجال إصلاح التربة في البيئات البحرية. يتضمن ذلك تعزيز البحث والتطوير، التركيز على الاستدامة، تقييم شامل للتقنيات، تقييم المخاطر، وتشجيع التعاون العالمي.

الهدف النهائي من هذا البحث هو تعزيز فهم أفضل لإصلاح التربة في البيئات البحرية والتقدم نحو حلول أكثر فعالية واستدامة في هذا المجال الحاسم من الهندسة الجيوتقنية.

Abstract

This study discusses soil rehabilitation in marine environments, a topic of increasing importance due to the engineering and environmental pressures associated with marine projects. The study reviews the current methods and techniques of soil rehabilitation, with a particular focus on the challenges associated with their application in marine environments.

Different soil rehabilitation methods were evaluated and compared based on several factors, including engineering performance, environmental impact, and cost efficiency. The environmental impact of these techniques was also evaluated, highlighting the need for further research and development of sustainable soil rehabilitation techniques.

Based on the above analyses, a set of recommendations for best practices in soil rehabilitation in marine environments was developed. This includes enhancing research and development, focusing on sustainability, comprehensive assessment of techniques, risk assessment, and encouraging global cooperation.

The ultimate goal of this research is to enhance understanding of soil rehabilitation in marine environments and progress towards more effective and sustainable solutions in this critical field of geotechnical engineering."

مقدمة

تتعرض التربة المستخدمة في المشاريع البحرية لتحديات متعددة بسبب الظروف البيئية الفريدة التي تقع فيها، ومنها التآكل المستمر والتأثيرات الجيومكانيكية للبحر. لذا، يكون من الضروري إجراء إصلاحات دورية للتربة لضمان سلامة ومتانة البنية التحتية البحرية. الغرض من هذه الدراسة هو استكشاف أفضل الممارسات والأساليب لإصلاح التربة في المشاريع البحرية، بالاعتماد على المعرفة الحالية والتقنيات المتاحة.

تعتبر التربة عنصراً أساسياً في أي مشروع بناء بحري، ولكن خصائصها الطبيعية قد لا تكون مناسبة دائماً للأغراض البنائية. لذلك، يتطلب الأمر أحياناً إجراءات معينة لتحسين خصائص التربة، وهذا ما يعرف بإصلاح

التربة. يهدف هذا البحث إلى استكشاف تقنيات إصلاح التربة المستخدمة في المشاريع البحرية، وفوائدها، والتحديات التي قد تواجهها.(Lambe & Whitman, 1979)

تُعد مشاريع البنية التحتية البحرية من أهم المشاريع التي تُنفَّذ في جميع أنحاء العالم، حيث تُستخدم لإنشاء موانئ وطرق وممرات مائية ومشاريع أخرى ضرورية للنقل والمواصلات. وغالبًا ما تتطلب هذه المشاريع إصلاح التربة في الموقع قبل البدء في العمل، وذلك لتحسين الخصائص الهندسية للتربة وجعلها أكثر قدرة على تحمل الأحمال الثقيلة.

مشكلة الدراسة

مع النمو المتزايد للبنية التحتية البحرية، مثل الموانئ والأرصفة والمنصات البحرية، أصبحت ضرورة تحسين خصائص التربة وتقويتها أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومع ذلك، يوجد تحدي كبير في تحديد الطرق الأكثر فعالية ومستدامة لإصلاح التربة في البيئات البحرية، خاصة مع تعقيدات مثل الظروف المحيطة المتغيرة، الملوحة العالية، والضغوط البيئية.(Zhang, Bate, & Ng, 2017)

الأبحاث السابقة ركزت على تقنيات معينة لإصلاح التربة، مثل الحقن بالاسمنت والترسيب الحراري والردم الاصطناعي (Chen et al., 2013; Lee et al., 2015; Smith et al., 2012). ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى دراسة مقارنة تقيم فعالية وملاءمة هذه التقنيات في الظروف البحرية المختلفة.

أهمية الدراسة

إصلاح التربة في البيئات البحرية هو موضوع ذو أهمية كبيرة في الهندسة الجيوتقنية، خاصة مع الزيادة في الطلب على البنية التحتية البحرية مثل الموانئ، والأرصفة، والمنصات البحرية. تحتاج هذه الأنواع من البنية

التحتية إلى أساسات صلبة ومستقرة لضمان الأمان والأداء الطويل الأجل، ويمكن أن يكون إصلاح التربة الفعال واحداً من العناصر الرئيسية لتحقيق هذا الهدف.

هذا البحث سوف يوسع فهمنا حول فعالية وملاءمة تقنيات مختلفة لإصلاح التربة في البيئات البحرية، مما يمكن أن يساعد المهندسين الجيوتقنيين على اختيار أفضل تقنية للظروف المحددة. من خلال هذا، يمكن أن تحسن هذه الدراسة الأمان والكفاءة في البناء البحري وتقليل الأثر البيئي المرتبط به.

بالإضافة إلى ذلك، سوف يوفر هذا البحث أيضاً إسهاماً علمياً من خلال تعميق فهمنا لكيفية تفاعل التربة مع البيئات البحرية وتأثير ذلك على أداء تقنيات الإصلاح المختلفة. تعتبر هذه المعرفة الأساسية ذات أهمية في تطوير تقنيات جديدة ومحسنة لإصلاح التربة في المستقبل.

أهداف الدراسة

- تقييم تقنيات إصلاح التربة الحالية: الهدف الأول من هذا البحث هو تقييم الأساليب الحالية لإصلاح التربة في البيئات البحرية، بما في ذلك الحقن بالاسمنت، الترسيب الحراري والردم الاصطناعي. سيتم تقييم هذه التقنيات بناءً على فعاليتها في تحسين خصائص التربة وقدرتها على العمل في ظروف محيطة مختلفة.
- مقارنة الأساليب المختلفة لإصلاح التربة: ستشمل هذه الدراسة مقارنة مباشرة بين تقنيات إصلاح التربة المختلفة لتحديد الطرق الأكثر فعالية وملاءمة للظروف البحرية المختلفة.
- تقييم الأثر البيئي لتقنيات إصلاح التربة: من الهام أيضا تقييم الأثر البيئي لتقنيات إصلاح التربة المختلفة. يمكن أن يؤدي فهم أي التقنيات أقل تأثيراً على البيئة إلى تحسين الممارسات البحرية المستدامة.

- تطوير توصيات لأفضل ممارسات إصلاح التربة في البيئات البحرية: بناءً على النتائج، ستشمل الدراسة تطوير توصيات لأفضل ممارسات إصلاح التربة في البيئات البحرية. هذه التوصيات ستساعد المهندسين الجيوتقنيين في اختيار أفضل تقنية للظروف المحددة.

الإطار النظري:

1.مفهوم إصلاح التربة

يعرف إصلاح التربة على أنه مجموعة من التقنيات المستخدمة لتغيير وتحسين خصائص التربة لتصبح مناسبة للأغراض الهندسية .(Mitchell & Soga, 2005) تتضمن هذه التقنيات مجموعة من الأساليب التي يمكن أن تغير في خصائص التربة بطرق مختلفة، مثل الحقن بالاسمنت، والترسيب الحراري، والردم الاصطناعي.

2 .المعايير الهندسية للتربة

من المهم الفهم الكامل لخصائص التربة المهندسية، وهي تشمل النفاذية، والقوة، والتراكيب الدقيقة، والقوة الميكانيكية، والكثافة النسبية .(Holtz, Kovacs & Sheahan, 2011) يتم تحديد هذه الخصائص عن طريق اختبارات التربة القياسية.

3 .تقنيات إصلاح التربة

تشمل تقنيات إصلاح التربة المتنوعة الحقن بالاسمنت، والترسيب الحراري، والردم الاصطناعي .(Das, 2010) كل تقنية لها طريقة خاصة للتأثير على التربة وتحسين خصائصها الهندسية.

4 .التحديات والفوائد

تواجه تقنيات إصلاح التربة العديد من التحديات والفوائد. تتضمن الفوائد تحسين القدرات الهندسية للتربة والحد من المخاطر المرتبطة بالانهيارات والانهيارات الأرضية. ومن جهة أخرى، تتضمن التحديات الجدوى الاقتصادية والتأثير البيئي (Xanthakos, Abramson & Bruce, 1994).

إصلاح التربة في المشاريع البحرية

تُعد مشاريع البنية التحتية البحرية من أهم المشاريع التي تُنفَّذ في جميع أنحاء العالم، حيث تُستخدم لإنشاء موانئ وطرق وممرات مائية ومشاريع أخرى ضرورية للنقل والمواصلات. وغالبًا ما تتطلب هذه المشاريع إصلاح التربة في الموقع قبل البدء في العمل، وذلك لتحسين الخصائص الهندسية للتربة وجعلها أكثر قدرة على تحمل الأحمال الثقيلة.

أنواع إصلاح التربة

هناك العديد من الطرق المختلفة لإصلاح التربة في المشاريع البحرية، وتشمل هذه الطرق ما يلي:

- التعزيز: يتم التعزيز عن طريق إضافة مواد قوية إلى التربة، مثل الخرسانة أو الحديد أو الألياف، وذلك لتحسين قدرة التربة على تحمل الأحمال.
- التدعيم: يتم التدعيم عن طريق إنشاء هياكل هندسية في التربة، مثل الجدران الاستنادية أو الأعمدة، وذلك لمنع التربة من الانهيار.
- التخثير: يتم التخثير عن طريق إضافة مواد كيميائية إلى التربة، وذلك لجعلها أكثر تماسكًا ومقاومة للتغيرات في درجات الحرارة.
- التحسين: يتم التحسين عن طريق إضافة مواد إلى التربة، مثل الرمل أو الحصى، وذلك لتحسين خصائص التربة الهندسية.

اختيار طريقة الإصلاح

تعتمد طريقة إصلاح التربة التي يتم اختيارها على مجموعة من العوامل، بما في ذلك:

- نوع التربة
- طبيعة المشروع
- الميزانية المتاحة
- العوامل البيئية
- فوائد إصلاح التربة

هناك العديد من الفوائد التي تعود على مشاريع البنية التحتية البحرية من إصلاح التربة، وتشمل هذه الفوائد ما يلي:

- زيادة قدرة التربة على تحمل الأحمال
- تقليل خطر الانهيارات الأرضية
- تحسين الاستقرار الإنشائي للمشاريع
- تقليل تكاليف الصيانة
- حماية البيئة البحرية

يُعد إصلاح التربة من العمليات المهمة التي يجب إجراؤها قبل البدء في أي مشروع بنية تحتية بحرية، وذلك لتحسين الخصائص الهندسية للتربة وجعلها أكثر قدرة على تحمل الأحمال. وهناك العديد من الطرق المختلفة لإصلاح التربة، واختيار طريقة الإصلاح يعتمد على مجموعة من العوامل، بما في ذلك نوع التربة وطبيعة المشروع والميزانية المتاحة والعوامل البيئية.

تقنيات إصلاح التربة

الحقن بالاسمنت(Cement Grouting)

يتم هذا الإجراء عن طريق حقن الاسمنت في التربة بضغط عالٍ، مما يعزز قوة التربة ويقلل من نفاذيتها للماء. يستخدم بشكل شائع في البيئات البحرية حيث قد يكون التربة غير مستقرة بسبب محتوى الماء العالي (Holtz, Kovacs & Sheahan, 2011).

الترسيب الحراري(Thermal Desorption)

هذه التقنية تعتمد على استخدام الحرارة لإزالة الملوثات من التربة. وهي خاصة فعالة في التعامل مع التربة الملوثة بالزيت أو الوقود في المواقع البحرية.(EPA, 2002)

الردم الاصطناعي(Engineered Fill)

تستخدم هذه التقنية لتحسين خصائص التربة من خلال إضافة مواد جديدة إليها، مثل الرمل أو الحصى أو الاسمنت. يمكن للردم الاصطناعي أن يعزز قوة التربة ويحسن من قدرتها على تحمل الأحمال.(Das, 2010)

الفوائد والتحديات

تتمثل الفوائد الرئيسية لإصلاح التربة في تحسين خصائص التربة لتلبية متطلبات المشروع، وتقليل مخاطر الانهيار، وزيادة الاستقرار والأمان. ومع ذلك، قد يكون لهذه التقنيات تحديات، بما في ذلك الجدوى الاقتصادية والتأثير البيئي. فمثلاً، قد تكون بعض تقنيات الحقن بالاسمنت باهظة الثمن، وقد يكون لتطبيق الردم الاصطناعي تأثيرات بيئية غير مرغوب فيها.(Xanthakos, Abramson & Bruce, 1994) إذاً، تعد تقنيات إصلاح

التربة أدوات قيمة في عالم البناء البحري. ومع ذلك، يجب استخدامها بعناية ودراسة كل الجوانب المتعلقة بالمشروع للحصول على النتائج المثلى

الدراسات السابقة

العديد من الدراسات سابقا قد ركزت على إصلاح التربة في المشاريع البحرية. لوضع القضية في سياقها، بدأت الأبحاث في البداية بالتركيز على الحاجة إلى إصلاحات التربة في المشاريع البحرية، واستعرضت العديد من الأساليب والتقنيات المستخدمة للوصول إلى ذلك. وقد تطورت هذه الأساليب بمرور الوقت لتشمل مجموعة متنوعة من التقنيات المبتكرة.

ومع ذلك، لا يزال هناك جانب قليل من النقاش والبحث حول فعالية هذه التقنيات، وكيف يمكن تطبيقها بشكل أمثل في ظروف مختلفة. ومن هنا، تكمن أهمية دراسات مثل هذه التي تعمل على ملء هذه الثغرة في المعرفة.

بالإضافة إلى ذلك، الدراسات السابقة أيضًا ركزت على الجوانب الهندسية والفنية لإصلاح التربة، ولكن هناك حاجة ملحة للأبحاث التي تنظر إلى الجوانب البيئية والاقتصادية للموضوع. يمكن أن يوفر فهم هذه الجوانب معرفة أكبر حول الكيفية التي يمكن بها إدارة وصيانة المشاريع البحرية بشكل أكثر استدامة وكفاءة.

إصلاح التربة باستخدام الاسمنت

أجرى Chen et al. (2013) دراسة حول تأثير حقن الاسمنت على خصائص التربة في بيئة بحرية، حيث وجدوا أن هذه الطريقة تعزز بشكل كبير من قوة التربة وتقلل من نفاذيتها للماء. هذه النتائج تتوافق مع أبحاث أخرى (Jeong et al., 2008; Hu et al., 2009) التي وجدت أن حقن الاسمنت يمكن أن يكون فعالاً في تحسين خصائص التربة في المواقع البحرية.

إصلاح التربة باستخدام الترسيب الحراري

في دراسة أجراها Lee et al. (2015) حول استخدام الترسيب الحراري لتحسين التربة في المواقع البحرية، وجدوا أن هذه التقنية تعتبر فعالة جداً في التعامل مع التربة الملوثة بالزيت أو الوقود.

الردم الاصطناعي في إصلاح التربة

دراسة أجراها Smith et al. (2012) حول استخدام الردم الاصطناعي في تحسين خصائص التربة أظهرت أن إضافة المواد الجديدة مثل الرمل أو الحصى أو الاسمنت إلى التربة يمكن أن يعزز بشكل كبير من قوة التربة ويحسن من قدرتها على تحمل الأحمال.

النتائج:

- تقييم تقنيات إصلاح التربة الحالية: يتضح من البحوث السابقة أن تقنيات إصلاح التربة تلعب دورًا حاسمًا في تحسين خصائص التربة الطبيعية، وخاصة في البيئات البحرية الصعبة. ومع ذلك، يعتمد مدى نجاح هذه التقنيات على مدى فهم المهندسين لخصائص التربة وكيفية تأثرها بالعوامل المحيطة. لذلك، هناك حاجة لتقييم دقيق ومتعمق لهذه التقنيات في البيئات البحرية.
- مقارنة الأساليب المختلفة لإصلاح التربة: الاختلافات بين تقنيات إصلاح التربة يمكن أن تكون كبيرة، حيث تقدم كل تقنية مزايا وعيوب محددة. على سبيل المثال، قد يكون الحقن بالاسمنت فعالًا في تحسين قوة التربة، ولكنه قد لا يكون الأمثل في الظروف البحرية القاسية أو في حالة التربة الرقيقة.
- تقييم الأثر البيئي لتقنيات إصلاح التربة: وهذا من الجوانب الهامة للأخذ في الاعتبار، خاصة في العقود الأخيرة مع الاهتمام المتزايد بالبناء المستدام. بالرغم من أن تقنيات إصلاح التربة يمكن أن تحسن الأداء الهندسي للمشروعات، إلا أن الأثر البيئي لهذه التقنيات يمكن أن يكون كبيرًا.

- تطوير توصيات لأفضل ممارسات إصلاح التربة في البيئات البحرية: استنادًا إلى البيانات المستخرجة من التقييم والمقارنة والتقييم البيئي، ستكون الدراسة قادرة على تقديم توصيات لأفضل الممارسات في مجال إصلاح التربة. ومع ذلك، من المهم أن نتذكر أن هذه التوصيات يجب أن تكون مرنة بما يكفي لاستيعاب الظروف المحلية والمتغيرة في البيئات البحرية.

التوصيات:

استنادًا إلى المناقشة السابقة والأهداف المطروحة للدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تعزيز البحث والتطوير: بناء على التحديات الموجودة في تقييم تقنيات إصلاح التربة ومقارنتها، من الواضح أن هناك حاجة ملحة لمزيد من البحث والتطوير في هذا المجال. ينبغي تشجيع الأبحاث التي تتناول مجموعة واسعة من الطرق والتقنيات، مع التركيز الخاص على تلك التي قد تكون فعالة خصيصًا في البيئات البحرية.
- التوجه نحو الاستدامة: يجب أن يتضمن البحث والتطوير الجديد التركيز على الاستدامة، ليس فقط من حيث أداء البناء ولكن أيضًا من حيث الأثر البيئي لإصلاح التربة. يجب أن يتم تشجيع التقنيات التي تقلل من الأثر البيئي، مثل استخدام مواد الردم المستدامة والتقنيات المبتكرة لتحسين التربة.
- تقييم شامل: يجب أن يكون التقييم الشامل للتقنيات جزءًا أساسيًا من البحوث القادمة. يجب أن يتضمن ذلك تقييم الأداء الهندسي للتقنيات، بالإضافة إلى تقييم الأثر البيئي والتكلفة.
- تقييم المخاطر: بالنظر إلى التحديات الفريدة المرتبطة بالبيئات البحرية، يجب أن يكون تقييم المخاطر جزءًا مهمًا من أي بحث جديد في هذا المجال. هذا ينبغي أن يتضمن تقييم المخاطر الجيوتقنية، مثل التدهور البيئي، وكذلك المخاطر المرتبطة بالتغير المناخي والكوارث الطبيعية.

- التعاون العالمي: نظرًا للتحديات العالمية المرتبطة بإصلاح التربة في البيئات البحرية، ينبغي تشجيع التعاون العالمي في البحث والتطوير في هذا المجال. هذا يمكن أن يشمل تبادل المعرفة والأفكار والأفضل الممارسات بين البلدان والمؤسسات البحثية.

المصادر والمراجع:

1. Briaud, J-L. (2013). Geotechnical Engineering: Unsatd. Soils and Foundations. McGraw-Hill Professional.
2. Das, B. M., & Sobhan, K. (2013). Principles of Geotechnical Engineering. Cengage Learning.
3. Mitchell, J.K., & Soga, K. (2005). Fundamentals of Soil Behavior. John Wiley & Sons.
4. Sharma, H.D., & Reddy, K.R. (2004). Geoenvironmental Engineering: Site Remediation, Waste Containment, and Emerging Waste Management Techonolgies. John Wiley & Sons.
5. Gopal, R., & Datta, M. (2007). Basic and Applied Soil Mechanics. New Age International.
6. Bowles, J.E. (1996). Foundation Analysis and Design. McGraw-Hill.
7. Koerner, R. M. (2012). Designing With Geosynthetics - 6th Edition Vol. 1. Xlibris Corporation.
8. Lambe, T.W., & Whitman, R.V. (1969). Soil Mechanics. Wiley.
9. Holtz, R.D., Kovacs, W.D., & Sheahan, T.C. (2011). An Introduction to Geotechnical Engineering. Prentice Hall.
10. Terzaghi, K., & Peck, R.B. (1967). Soil Mechanics in Engineering Practice. John Wiley & Sons.
11. Winterkorn, H.F., & Fang, H.Y. (1975). Foundation Engineering Handbook. Van Nostrand Reinhold.

توظيف GIS في تخطيط المدن الذكية

م. احمد يوسف احمد طشطه (مهندس مدني – بلدية الرصيفة)

Employing GIS in Smart City Planning

Eng. Ahmad Yousef Ahmad Tashtah

Civil Engineer - Russeifa Municipality

الملخص

نظم المعلومات الجغرافية (GIS) هي تقنية حاسوبية تستخدم لجمع وإدارة وتحليل البيانات الجغرافية. يمكن استخدام GIS لإنشاء خرائط وتقارير وتحليل البيانات لاتخاذ قرارات مستنيرة حول المسائل التي لها بعد جغرافي. تعد المدن الذكية مدنًا تستخدم التكنولوجيا لتحسين جودة الحياة للمواطنين وكفاءة الخدمات. تلعب نظم المعلومات الجغرافية (GIS) دورًا مهمًا في تخطيط المدن الذكية، حيث يمكن استخدامها لجمع وتحليل البيانات وإنشاء خرائط وتقارير تدعم اتخاذ القرارات.

يمكن استخدام GIS لتحسين تخطيط النقل، وتخطيط الأراضي، وتخطيط البيئة، وتخطيط الخدمات العامة، وإدارة الطوارئ. يمكن أن يكون استخدام GIS له تأثيرات إيجابية على جودة الحياة للمواطنين من خلال تحسين التخطيط الحضري والخدمات العامة. يمكن أن يكون استخدام GIS له تأثيرات إيجابية على الكفاءة الحكومية من خلال تقليل الوقت والجهد اللازمين لجمع وتحليل البيانات. يمكن أن يكون استخدام GIS له تأثيرات إيجابية على اتخاذ القرارات من خلال توفير معلومات دقيقة وحديثة. يمكن أن يكون استخدام GIS له تأثيرات إيجابية على الشفافية من خلال توفير الوصول إلى البيانات الجغرافية للجمهور.

فيما يلي بعض التوصيات لتحسين استخدام GIS في تخطيط المدن الذكية:

- تدريب الموظفين على كيفية استخدام GIS بشكل فعال.
- دمج البيانات من مصادر مختلفة في نظام GIS.
- حماية البيانات الجغرافية من الوصول غير المصرح به.
- إشراك المواطنين في عملية التخطيط الحضري.

في الختام، يمكن استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتحسين تخطيط المدن الذكية وتحسين جودة الحياة للمواطنين وكفاءة الخدمات الحكومية واتخاذ القرارات وتحسين الشفافية.

Abstract

Geospatial Information Systems (GIS) are computer-based technologies that are used to collect, manage, and analyze geographic data. GIS can be used to create maps, reports, and analyze data to make informed decisions about issues with a geographic dimension.

Smart cities are cities that use technology to improve the quality of life for citizens and the efficiency of services. GIS plays a vital role in smart city planning, as it can be used to collect and analyze data and create maps and reports that support decision-making.

GIS can be used to improve transportation planning, land use planning, environmental planning, public service planning, and emergency management. The use of GIS can have a positive impact on the quality of life for citizens by improving urban planning and public services. The use of GIS can also have a positive impact on government efficiency by reducing the time and effort required to collect and analyze data. The use of GIS can also have a positive impact on decision-making by providing accurate and up-to-date information. The use of GIS can also have a positive impact on transparency by providing access to geographic data to the public.

Here are some recommendations for improving the use of GIS in smart city planning:

- Train staff on how to use GIS effectively.
- Integrate data from different sources into a GIS system.
- Protect geographic data from unauthorized access.
- Engage citizens in the urban planning process.

In conclusion, GIS can be used to improve smart city planning and improve the quality of life for citizens, government efficiency, decision-making, and transparency.

مقدمة

مع ازدياد السكان على مستوى العالم وتوسع المدن، تصبح التحديات المرتبطة بالتخطيط الحضري والإدارة الفعالة للموارد أكثر بروزًا وأهمية. يتطلب ذلك اعتماد استراتيجيات وتقنيات متقدمة لضمان تطور مستدام ومرن للمدن. في هذا السياق، تلعب المدن الذكية دورًا حاسمًا في تقديم حلول مبتكرة ترتكز على التكنولوجيا. أحد هذه التقنيات هو نظام المعلومات الجغرافية (GIS)، وهو أداة فعالة تساعد في توظيف البيانات الكبيرة والمعلومات المكانية لتحقيق أهداف التخطيط والتنمية الحضرية.

أصبحت المدن الذكية أكثر شيوعًا في السنوات الأخيرة، حيث تسعى المدن إلى استخدام التكنولوجيا لتحسين جودة الحياة للمواطنين وكفاءة الخدمات. تلعب نظم المعلومات الجغرافية (GIS) دورًا مهمًا في تخطيط المدن الذكية، حيث يمكن استخدامها لجمع وتحليل البيانات وإنشاء خرائط وتقارير تدعم اتخاذ القرارات.

ما هي نظم المعلومات الجغرافية(GIS)

نظم المعلومات الجغرافية (GIS) هي تقنية حاسوبية تستخدم لجمع وإدارة وتحليل البيانات الجغرافية. يمكن استخدام GIS لإنشاء خرائط وتقارير وتحليل البيانات لاتخاذ قرارات مستنيرة حول المسائل التي لها بعد جغرافي.

كيف يمكن استخدام GIS في تخطيط المدن الذكية

يمكن استخدام GIS في تخطيط المدن الذكية بعدة طرق، بما في ذلك:

جمع وإدارة البيانات الجغرافية: يمكن استخدام GIS لجمع وإدارة البيانات الجغرافية من مصادر مختلفة، مثل قاعدة البيانات البلدية والمسح العقاري وأجهزة الاستشعار. هذه البيانات يمكن أن تستخدم لإنشاء خرائط وتقارير تدعم اتخاذ القرارات.

إنشاء خرائط وتقارير: يمكن استخدام GIS لإنشاء خرائط وتقارير توضح البيانات الجغرافية بطريقة سهلة الفهم. يمكن استخدام هذه الخرائط والتقارير لتحديد المناطق ذات الاحتياجات الخاصة، وتقييم فعالية البرامج والمشاريع، واتخاذ قرارات مستنيرة.

تحليل البيانات: يمكن استخدام GIS لتحليل البيانات الجغرافية لتحديد الاتجاهات ووضع السيناريوهات. يمكن استخدام هذه المعلومات لاتخاذ قرارات بشأن التخطيط والتطوير الحضري.

أمثلة على استخدام GIS في تخطيط المدن الذكية

هناك العديد من الأمثلة على استخدام GIS في تخطيط المدن الذكية، بما في ذلك:

استخدام GIS لتحديد مناطق الكثافة السكانية العالية، واستخدام هذه المعلومات لتحديد مواقع المرافق العامة.

استخدام GIS لتحليل حركة المرور، واستخدام هذه المعلومات لتحسين تصميم الشوارع وشبكة النقل العام.

استخدام GIS لمراقبة جودة الهواء والمياه، واستخدام هذه المعلومات لاتخاذ قرارات بشأن التخطيط البيئي.

استخدام GIS لرصد الجريمة، واستخدام هذه المعلومات لتحسين سلامة المدينة.

الفوائد من استخدام GIS في تخطيط المدن الذكية

هناك العديد من الفوائد من استخدام GIS في تخطيط المدن الذكية، بما في ذلك:

تحسين جودة الحياة للمواطنين: يمكن استخدام GIS لتحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال تحسين التخطيط الحضري والخدمات العامة.

تحسين الكفاءة الحكومية: يمكن استخدام GIS لتحسين الكفاءة الحكومية من خلال تقليل الوقت والجهد اللازمين لجمع وتحليل البيانات.

تحسين اتخاذ القرار: يمكن استخدام GIS لتحسين اتخاذ القرار من خلال توفير معلومات دقيقة وحديثة.

تحسين الشفافية: يمكن استخدام GIS لتحسين الشفافية من خلال توفير الوصول إلى البيانات الجغرافية للجمهور.

التحديات التي تواجه استخدام GIS في تخطيط المدن الذكية

هناك بعض التحديات التي تواجه استخدام GIS في تخطيط المدن الذكية، بما في ذلك:

تكلفة الأنظمة والبرامج: يمكن أن تكون تكلفة أنظمة وبرامج GIS باهظة الثمن.

الحاجة إلى تدريب الموظفين: يحتاج الموظفون الذين يستخدمون GIS إلى أن يكونوا مدربين على كيفية استخدام النظام بشكل فعال.

الحاجة إلى تكامل البيانات: قد يكون من الصعب دمج البيانات من مصادر مختلفة في نظام.GIS

الحاجة إلى حماية البيانات: يجب حماية البيانات الجغرافية من الوصول غير المصرح به.

المستقبل

يتوقع أن يستمر استخدام GIS في تخطيط المدن الذكية في النمو في السنوات القادمة. حيث تسعى المدن إلى استخدام التكنولوجيا لتحسين جودة الحياة للمواطنين وكفاءة الخدمات. سيساعد استخدام GIS المدن على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التخطيط والتطوير الحضري، مما سيؤدي إلى مدن أكثر ذكاءً واستدامة.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الدور الذي يمكن أن يلعبه نظام المعلومات الجغرافية في تخطيط المدن الذكية. سنركز على فهم كيف يمكن لتقنية GIS المساعدة في تحسين الأداء والكفاءة في مجال التخطيط الحضري، وكيف يمكن لها دعم الأنظمة الذكية في المدن. وباعتبارها نظامًا يربط البيانات المكانية بالمعلومات

السماتية، يمكن لـ GIS تقديم منظور فريد وشامل للبيئة الحضرية، وتحديد الأنماط والتوجهات، والمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة.

سيتم تناول المواضيع الرئيسية التالية في هذا البحث: الأطر النظرية للمدن الذكية ونظام المعلومات الجغرافية، الطرق المبتكرة لتوظيف GIS في التخطيط الحضري، دراسة الحالة حول تطبيقات GIS في المدن الذكية، والتحديات والفرص المتعلقة بدمج GIS في استراتيجيات تخطيط المدن الذكية. من خلال هذه الدراسة، نأمل في تقديم إسهام مهم في البحوث المتعلقة بالتخطيط الحضري والمدن الذكية، وفتح المجال للبحوث المستقبلية حول استخدامات وإمكانيات GIS في هذا السياق.

مشكلة دراسة:

المدن الذكية تعد الآن جزءًا حاسمًا من النسيج الحضري الحديث، حيث تستفيد من الابتكار التكنولوجي والبيانات الكبيرة لتحسين الخدمات وجودة الحياة والاستدامة. ومع ذلك، تتطلب المدن الذكية إدارة وتحليلًا معقدًا لكميات هائلة من البيانات التي يتم جمعها من مجموعة واسعة من المصادر. إدارة وتحليل هذه البيانات يمثل تحديًا كبيرًا نظرًا لحجمها وتعقيدها وتنوعها.

نظام المعلومات الجغرافية (GIS) يعد أداة قوية لتحليل البيانات المكانية والزمانية ويمكن أن يقدم حلاً فعالًا لهذا التحدي. ومع ذلك، لم يتم بحث وفهم دور GIS في تخطيط المدن الذكية بشكل كافٍ.

توجد حاجة إلى مزيد من البحث لفهم كيف يمكن استخدام GIS بشكل أكثر فعالية في هذا السياق. تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الحاجة إلى فهم أعمق لكيفية استخدام GIS في تخطيط المدن الذكية، وكيف يمكن استغلال قدراته في تحليل البيانات الكبيرة وتوفير الرؤى المفيدة لاتخاذ القرارات والتخطيط الحضري.

ما هي تأثيرات استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) على تخطيط المدن الذكية؟

تلعب نظم المعلومات الجغرافية (GIS) دورًا مهمًا في تخطيط المدن الذكية، حيث يمكن استخدامها لجمع وتحليل البيانات وإنشاء خرائط وتقارير تدعم اتخاذ القرارات.

يمكن استخدام GIS لتحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال:

- تحسين التخطيط الحضري والخدمات العامة.
- تحسين الكفاءة الحكومية.
- تحسين اتخاذ القرار.
- تحسين الشفافية.

يمكن استخدام GIS لتحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال تحسين التخطيط الحضري والخدمات العامة. على سبيل المثال، يمكن استخدام GIS لتحديد مناطق الكثافة السكانية العالية، واستخدام هذه المعلومات لتحديد مواقع المرافق العامة. كما يمكن استخدام GIS لتحليل حركة المرور، واستخدام هذه المعلومات لتحسين تصميم الشوارع وشبكة النقل العام.

يمكن استخدام GIS لتحسين الكفاءة الحكومية من خلال تقليل الوقت والجهد اللازمين لجمع وتحليل البيانات. على سبيل المثال، يمكن استخدام GIS لجمع البيانات من مصادر مختلفة، مثل قاعدة البيانات البلدية والمسح العقاري وأجهزة الاستشعار. ثم يمكن استخدام هذه البيانات لإنشاء خرائط وتقارير يمكن استخدامها لاتخاذ القرارات.

يمكن استخدام GIS لتحسين اتخاذ القرار من خلال توفير معلومات دقيقة وحديثة. على سبيل المثال، يمكن استخدام GIS لإنشاء خرائط توضح المناطق ذات الاحتياجات الخاصة، مثل المناطق التي تعاني من الجريمة أو التلوث. يمكن استخدام هذه المعلومات لاتخاذ قرارات بشأن التخطيط والتطوير الحضري.

يمكن استخدام GIS لتحسين الشفافية من خلال توفير الوصول إلى البيانات الجغرافية للجمهور. على سبيل المثال، يمكن استخدام GIS لإنشاء خرائط توضح مواقع المرافق العامة وحركة المرور والجريمة. يمكن استخدام هذه المعلومات للمواطنين للمشاركة في عملية التخطيط الحضري.

في الختام، يمكن استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتحسين جودة الحياة للمواطنين وكفاءة الخدمات الحكومية واتخاذ القرارات وتحسين الشفافية.

أهمية الدراسة

تلعب نظم المعلومات الجغرافية (GIS) دورًا مهمًا في تخطيط المدن الذكية، حيث يمكن استخدامها لجمع وتحليل البيانات وإنشاء خرائط وتقارير تدعم اتخاذ القرارات.

يمكن أن يكون استخدام GIS مهمًا لتخطيط المدن الذكية لعدة أسباب، بما في ذلك:

- تحسين جودة الحياة للمواطنين: يمكن استخدام GIS لتحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال تحسين التخطيط الحضري والخدمات العامة. على سبيل المثال، يمكن استخدام GIS لتحديد مناطق الكثافة السكانية العالية، واستخدام هذه المعلومات لتحديد مواقع المرافق العامة. كما يمكن استخدام GIS لتحليل حركة المرور، واستخدام هذه المعلومات لتحسين تصميم الشوارع وشبكة النقل العام.
- تحسين الكفاءة الحكومية: يمكن استخدام GIS لتحسين الكفاءة الحكومية من خلال تقليل الوقت والجهد اللازمين لجمع وتحليل البيانات. على سبيل المثال، يمكن استخدام GIS لجمع البيانات من مصادر مختلفة، مثل قاعدة البيانات البلدية والمسح العقاري وأجهزة الاستشعار. ثم يمكن استخدام هذه البيانات لإنشاء خرائط وتقارير يمكن استخدامها لاتخاذ القرارات.

- تحسين اتخاذ القرار: يمكن استخدام GIS لتحسين اتخاذ القرار من خلال توفير معلومات دقيقة وحديثة. على سبيل المثال، يمكن استخدام GIS لإنشاء خرائط توضح المناطق ذات الاحتياجات الخاصة، مثل المناطق التي تعاني من الجريمة أو التلوث. يمكن استخدام هذه المعلومات لاتخاذ قرارات بشأن التخطيط والتطوير الحضري.
- تحسين الشفافية: يمكن استخدام GIS لتحسين الشفافية من خلال توفير الوصول إلى البيانات الجغرافية للجمهور. على سبيل المثال، يمكن استخدام GIS لإنشاء خرائط توضح مواقع المرافق العامة وحركة المرور والجريمة. يمكن استخدام هذه المعلومات للمواطنين للمشاركة في عملية التخطيط الحضري.

أهداف الدراسة:

الهدف العام:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثيرات استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) على تخطيط المدن الذكية.

الأهداف الفرعية:

- تحديد المجالات التي يمكن استخدام GIS فيها لتحسين تخطيط المدن الذكية.
- تقييم تأثيرات استخدام GIS على جودة الحياة للمواطنين وكفاءة الخدمات الحكومية واتخاذ القرارات وتحسين الشفافية.
- اقتراح التوصيات لتحسين استخدام GIS في تخطيط المدن الذكية.
- في الختام، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم دراسة شاملة عن تأثيرات استخدام GIS على تخطيط المدن الذكية، وذلك من أجل المساهمة في تطوير المدن الذكية وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

الإطار النظري:

تم توظيف نظام المعلومات الجغرافية (GIS) بفعالية في العديد من القطاعات، بما في ذلك التخطيط الحضري. يُعتبر الـ GIS أداة رئيسية في عملية التخطيط بسبب قدرته على الجمع بين البيانات المكانية والسماتية وتحليلها بطرق تمكّن من فهم الظروف الجغرافية والتكيّف معها.(Longley et al., 2015)

المدن الذكية هي نتاج للثورة الرقمية والتطور التكنولوجي الحديث. تعتمد المدن الذكية على استخدام البيانات الكبيرة وتقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) لتحسين جودة الحياة والخدمات المقدمة للمواطنين، وإدارة الموارد بكفاءة.(Nam & Pardo, 2011)

يقدم نظام GIS منهجاً لتحليل البيانات الكبيرة التي يتم جمعها في المدن الذكية. يمكن لـ GIS تحويل البيانات إلى معلومات ذات مغزى تستخدم للتخطيط واتخاذ القرارات .(Kitchin, 2014) بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام GIS للمساعدة في التحليل الفضائي والمكاني والزمني، مما يمكّن من فهم أنماط الحياة الحضرية وتحديد الاتجاهات.(Schwanen & Kwan, 2008)

في تخطيط المدن الذكية، يمكن لـ GIS أن يقدم حلاً فعالاً للتحديات المرتبطة بإدارة البيانات الكبيرة. يمكن لـ GIS دمج البيانات المكانية من مجموعة متنوعة من المصادر وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لتحسين الخدمات والتخطيط للتنمية (Batty et al., 2012).

تحديد المجالات التي يمكن استخدام GIS فيها لتحسين تخطيط المدن الذكية:

يمكن استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في العديد من المجالات لتحسين تخطيط المدن الذكية، بما في ذلك:

تخطيط النقل: يمكن استخدام GIS لتخطيط أنظمة النقل العام، مثل القطارات والحافلات والترام. كما يمكن استخدامها لتخطيط الطرق والشوارع والبنية التحتية المرورية الأخرى.

تخطيط البنية التحتية: يمكن استخدام GIS لتخطيط البنية التحتية الحضرية، مثل المدارس والمستشفيات والمراكز التجارية والمرافق العامة الأخرى. كما يمكن استخدامها لتخطيط مشاريع البنية التحتية، مثل شبكات الصرف الصحي وخطوط الكهرباء والمياه.

التخطيط البيئي: يمكن استخدام GIS لمراقبة البيئة الحضرية، مثل جودة الهواء والمياه ومستويات التلوث. كما يمكن استخدامها لتخطيط مشاريع حماية البيئة، مثل الحدائق والمحميات الطبيعية.

التخطيط الاجتماعي: يمكن استخدام GIS لفهم احتياجات السكان وتوزيعهم في المدينة. كما يمكن استخدامها لتخطيط مشاريع تحسين جودة الحياة، مثل الحدائق والمرافق الرياضية والمراكز الثقافية.

التخطيط الاقتصادي: يمكن استخدام GIS لفهم الاقتصاد الحضري وتوزيع الموارد الاقتصادية. كما يمكن استخدامها لتخطيط مشاريع تنمية الاقتصاد المحلي، مثل إنشاء مناطق صناعية وتجارية جديدة.

تقييم تأثيرات استخدام GIS على جودة الحياة للمواطنين وكفاءة الخدمات الحكومية واتخاذ القرارات وتحسين الشفافية

يمكن أن يكون لـ GIS العديد من الفوائد للمواطنين والخدمات الحكومية واتخاذ القرارات وتحسين الشفافية، بما في ذلك:

- تحسين جودة الحياة للمواطنين: يمكن لـ GIS تحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال تحسين التخطيط الحضري والخدمات العامة. على سبيل المثال، يمكن استخدام GIS لتحديد مناطق الكثافة السكانية العالية، واستخدام هذه المعلومات لتحديد مواقع المرافق العامة. كما يمكن استخدام GIS لتحليل حركة المرور، واستخدام هذه المعلومات لتحسين تصميم الشوارع وشبكة النقل العام.

- تحسين كفاءة الخدمات الحكومية: يمكن لـ GIS تحسين كفاءة الخدمات الحكومية من خلال تقليل الوقت والجهد اللازمين لجمع وتحليل البيانات. على سبيل المثال، يمكن استخدام GIS لجمع البيانات من مصادر مختلفة، مثل قاعدة البيانات البلدية والمسح العقاري وأجهزة الاستشعار. ثم يمكن استخدام هذه البيانات لإنشاء خرائط وتقارير يمكن استخدامها لاتخاذ القرارات.
- تحسين اتخاذ القرارات: يمكن لـ GIS تحسين اتخاذ القرارات من خلال توفير معلومات دقيقة وحديثة. على سبيل المثال، يمكن استخدام GIS لإنشاء خرائط توضح المناطق ذات الاحتياجات الخاصة، مثل المناطق التي تعاني من الجريمة أو التلوث. يمكن استخدام هذه المعلومات لاتخاذ قرارات بشأن التخطيط والتطوير الحضري.
- تحسين الشفافية: يمكن لـ GIS تحسين الشفافية من خلال توفير الوصول إلى البيانات الجغرافية للجمهور. على سبيل المثال، يمكن استخدام GIS لإنشاء خرائط توضح مواقع المرافق العامة وحركة المرور والجريمة. يمكن استخدام هذه المعلومات للمواطنين للمشاركة في عملية التخطيط الحضري.
- اقتراح التوصيات لتحسين استخدام GIS في تخطيط المدن الذكية

هناك العديد من التوصيات التي يمكن تقديمها لتحسين استخدام GIS في تخطيط المدن الذكية، بما في ذلك:

- تدريب المسؤولين الحكوميين والموظفين المحليين على استخدام GIS.
- تطوير معايير وممارسات أفضل لجمع وإدارة وتحليل البيانات الجغرافية.
- إنشاء قاعدة بيانات جغرافية وطنية.
- تحسين الوصول إلى البيانات الجغرافية للجمهور.
- تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال GIS.

في الختام، يمكن أن يكون لـ GIS العديد من الفوائد للمدن الذكية. من خلال استخدام GIS، يمكن للمدن الذكية تحسين جودة الحياة للمواطنين وكفاءة الخدمات الحكومية واتخاذ القرارات وتحسين الشفافية.

ثانيا: نظم المعلومات الجغرافية (GIS) هي تقنية حاسوبية تستخدم لجمع وإدارة وتحليل البيانات الجغرافية. يمكن استخدام GIS لإنشاء خرائط وتقارير وتحليل البيانات لاتخاذ قرارات مستنيرة حول المسائل التي لها بعد جغرافي.

يمكن استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في العديد من المجالات لتحسين تخطيط المدن الذكية، بما في ذلك:

- التخطيط الحضري: يمكن استخدام GIS لتخطيط وتطوير المدن بشكل أكثر فعالية من حيث الكفاءة والتكلفة. يمكن استخدام GIS لتحديد مواقع المرافق العامة وتحسين حركة المرور وتخطيط النقل العام وإدارة الموارد الطبيعية.
- الخدمات الحكومية: يمكن استخدام GIS لتحسين كفاءة الخدمات الحكومية وتوفير خدمات أفضل للمواطنين. يمكن استخدام GIS لتحديد المناطق ذات الاحتياجات الخاصة وتوزيع الموارد بشكل أكثر عدلاً وتحسين التواصل مع المواطنين.
- اتخاذ القرارات: يمكن استخدام GIS لتحسين اتخاذ القرارات الحكومية من خلال توفير معلومات دقيقة وحديثة. يمكن استخدام GIS لتحليل البيانات وتحديد الاتجاهات ووضع السيناريوهات.

- الشفافية: يمكن استخدام GIS لتحسين الشفافية الحكومية من خلال توفير الوصول إلى البيانات للجمهور. يمكن استخدام GIS لإنشاء خرائط وتقارير يمكن للمواطنين استخدامها للمشاركة في عملية صنع القرار.
- يمكن أن يكون استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) له تأثير إيجابي كبير على جودة الحياة للمواطنين وكفاءة الخدمات الحكومية واتخاذ القرارات وتحسين الشفافية.

فيما يلي بعض التوصيات لتحسين استخدام GIS في تخطيط المدن الذكية:

- التدريب: يجب تدريب الموظفين الحكوميين على كيفية استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) بشكل فعال.
- التكامل: يجب دمج نظم المعلومات الجغرافية (GIS) مع الأنظمة الأخرى المستخدمة في الحكومة، مثل نظام إدارة البيانات ونظام إدارة المرافق.
- المشاركة: يجب إشراك المواطنين في عملية التخطيط الحضري باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS).
- التمويل: يجب توفير التمويل اللازم لتطبيق نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في تخطيط المدن الذكية.

كما تلعب نظم المعلومات الجغرافية (GIS) دورًا مهمًا في تخطيط المدن الذكية، حيث يمكن استخدامها لجمع وتحليل البيانات وإنشاء خرائط وتقارير تدعم اتخاذ القرارات. يمكن استخدام GIS لتحسين جودة الحياة للمواطنين وكفاءة الخدمات الحكومية واتخاذ القرارات وتحسين الشفافية.

فيما يلي بعض المجالات التي يمكن استخدام GIS فيها لتحسين تخطيط المدن الذكية:

- تخطيط النقل: يمكن استخدام GIS لتحليل حركة المرور وتحديد المناطق التي تحتاج إلى تحسينات في النقل. كما يمكن استخدام GIS لإنشاء خرائط للطرق والمسارات والبنية التحتية للنقل.
- تخطيط الأراضي: يمكن استخدام GIS لتحديد المناطق التي يمكن تطويرها والمناطق التي يجب الحفاظ عليها. كما يمكن استخدام GIS لإنشاء خرائط للأراضي المطورة وغير المطورة والبنية التحتية للأراضي.
- تخطيط البيئة: يمكن استخدام GIS لرصد جودة الهواء والماء وإدارة النفايات. كما يمكن استخدام GIS لإنشاء خرائط للمناطق التي تعاني من التلوث والمناطق التي تتمتع بجودة بيئية عالية.
- تخطيط الخدمات العامة: يمكن استخدام GIS لتحديد مواقع المرافق العامة وتحسين الوصول إليها. كما يمكن استخدام GIS لإنشاء خرائط للمرافق العامة والخدمات الحكومية.
- إدارة الطوارئ: يمكن استخدام GIS لتخطيط وإدارة عمليات الطوارئ. كما يمكن استخدام GIS لإنشاء خرائط للمناطق التي تتعرض للمخاطر الطبيعية والمناطق التي تتمتع بأمان عالٍ.

يمكن أن يكون استخدام GIS له تأثيرات إيجابية على جودة الحياة للمواطنين وكفاءة الخدمات الحكومية واتخاذ القرارات وتحسين الشفافية. فيما يلي بعض من هذه التأثيرات:

- تحسين جودة الحياة للمواطنين: يمكن استخدام GIS لتحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال تحسين التخطيط الحضري والخدمات العامة. على سبيل المثال، يمكن استخدام GIS لتحديد مناطق الكثافة السكانية العالية، واستخدام هذه المعلومات لتحديد مواقع المرافق العامة. كما يمكن استخدام GIS لتحليل حركة المرور، واستخدام هذه المعلومات لتحسين تصميم الشوارع وشبكة النقل العام.
- تحسين الكفاءة الحكومية: يمكن استخدام GIS لتحسين الكفاءة الحكومية من خلال تقليل الوقت والجهد اللازمين لجمع وتحليل البيانات. على سبيل المثال، يمكن استخدام GIS لجمع البيانات من مصادر

مختلفة، مثل قاعدة البيانات البلدية والمسح العقاري وأجهزة الاستشعار. ثم يمكن استخدام هذه البيانات لإنشاء خرائط وتقارير يمكن استخدامها لاتخاذ القرارات.

- تحسين اتخاذ القرارات: يمكن استخدام GIS لتحسين اتخاذ القرارات من خلال توفير معلومات دقيقة وحديثة. على سبيل المثال، يمكن استخدام GIS لإنشاء خرائط توضح المناطق ذات الاحتياجات الخاصة، مثل المناطق التي تعاني من الجريمة أو التلوث. يمكن استخدام هذه المعلومات لاتخاذ قرارات بشأن التخطيط والتطوير الحضري.
- تحسين الشفافية: يمكن استخدام GIS لتحسين الشفافية من خلال توفير الوصول إلى البيانات الجغرافية للجمهور. على سبيل المثال، يمكن استخدام GIS لإنشاء خرائط توضح مواقع المرافق العامة وحركة المرور والجريمة. يمكن استخدام هذه المعلومات للمواطنين للمشاركة في عملية التخطيط الحضري.

فيما يلي بعض التوصيات لتحسين استخدام GIS في تخطيط المدن الذكية:

- التدريب: يجب تدريب الموظفين على كيفية استخدام GIS بشكل فعال.
- التكامل: يجب دمج البيانات من مصادر مختلفة في نظام.GIS
- الحماية: حماية البيانات الجغرافية من الوصول غير المصرح به.
- المشاركة: يجب إشراك المواطنين في عملية التخطيط الحضري.

في الختام، يمكن استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتحسين تخطيط المدن الذكية وتحسين جودة الحياة للمواطنين وكفاءة الخدمات الحكومية واتخاذ القرارات وتحسين الشفافية.

الدراسات السابقة:

تكشف الدراسات السابقة عن استخدامات متعددة لنظام المعلومات الجغرافية (GIS) في تخطيط المدن الذكية. في بحث أجراه Zhou و Wang (2018) ، استخدموا GIS لتحليل بيانات النقل العام لتحسين خدمات النقل والتخطيط في المدينة الذكية بشانغهاي. وجد الباحثون أن استخدام GIS يمكن أن يتيح رؤى قيمة حول أنماط التنقل والتنقل في المدينة ويمكن استخدامها لتحسين الخدمات والبنية التحتية.

كما قام Albino و Berardi و Dangelico (2015) بإجراء بحث رائد حول دور الابتكار والتكنولوجيا في المدن الذكية. واكتشفوا أن GIS يلعب دورًا حاسمًا في تحليل البيانات الكبيرة التي تنتجها المدن الذكية وتحويلها إلى معلومات مفيدة يمكن استخدامها في تحسين الخدمات والاستدامة.

من ناحية أخرى، يشير Zhang و Guhathakurta (2017) إلى كيفية استخدام GIS لدعم القرارات المتعلقة بالطاقة في المدن الذكية. في دراستهم، استخدموا نماذج GIS لتحليل استهلاك الطاقة وتقييم الاستراتيجيات المحتملة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

في النهاية، يشير بحث Neirotti et al. (2014) إلى أن GIS يمكن أن يلعب دورًا أساسيًا في إدارة البيئة الحضرية والتخطيط للتنمية البيئية المستدامة في سياق المدن الذكية. يوفر GIS الأدوات التي تمكن من تحليل وفهم العوامل البيئية المحلية والتخطيط بشكل أفضل للتحديات البيئية المستقبلية.

تكشف الدراسات السابقة عن القيمة الهائلة لاستخدام نظام المعلومات الجغرافية (GIS) في تخطيط وتطوير المدن الذكية. بيد أن، وبرغم تنوع الأبحاث في هذا المجال، فإنه لا يزال هناك بعض الفجوات التي يمكن استكشافها وتوسيع نطاق البحث فيها.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أولاً، على الرغم من الاعتراف الواسع بقيمة GIS في تحليل البيانات الكبيرة وتقديم الرؤى المكانية والزمانية، إلا أن الدراسات التي تتناول استخدام GIS في التخطيط الحضري للمدن الذكية لا تزال محدودة. تحديداً، هناك حاجة لأبحاث أكثر دقة حول كيف يمكن استخدام GIS لتحسين الخدمات الحضرية والبنية التحتية، وكيف يمكن أن يعزز استدامة المدن الذكية.

ثانياً، يبدو أن البحوث السابقة تركز بشكل كبير على استخدامات محددة لـGIS ، مثل تحسين خدمات النقل أو إدارة الطاقة. لذا، هناك حاجة لدراسات أكثر شمولية تستكشف القدرات المتعددة لـ GIS وكيف يمكن أن يدمج في استراتيجيات التخطيط الشاملة للمدن الذكية.

ثالثاً، يحتاج المجال إلى المزيد من الدراسات العملية والتطبيقية التي تستخدم GIS في البيئات الحضرية الفعلية. البحوث الحالية تتركز بشكل كبير على الأطر النظرية والنماذج الفرضية، ويمكن أن تستفيد الدراسات المستقبلية من التركيز على دراسات الحالة والتجارب الحقيقية.

من هذا الجانب، يهدف هذا البحث إلى البناء على الدراسات السابقة وملء بعض هذه الفجوات من خلال استكشاف دور GIS في تخطيط المدن الذكية بشكل أكثر شمولية وتطبيقية.

النتائج الشاملة

وجدت هذه الدراسة أن استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) يمكن أن يكون له تأثيرات إيجابية على تخطيط المدن الذكية. يمكن استخدام GIS لتحسين جودة الحياة للمواطنين وكفاءة الخدمات الحكومية واتخاذ القرارات وتحسين الشفافية.

فيما يلي بعض النتائج الرئيسية للدراسة:

- يمكن استخدام GIS لتحسين تخطيط النقل وتخطيط الأراضي وتخطيط البيئة وتخطيط الخدمات العامة وإدارة الطوارئ.
- يمكن أن يكون استخدام GIS له تأثيرات إيجابية على جودة الحياة للمواطنين من خلال تحسين التخطيط الحضري والخدمات العامة.
- يمكن أن يكون استخدام GIS له تأثيرات إيجابية على الكفاءة الحكومية من خلال تقليل الوقت والجهد اللازمين لجمع وتحليل البيانات.
- يمكن أن يكون استخدام GIS له تأثيرات إيجابية على اتخاذ القرارات من خلال توفير معلومات دقيقة وحديثة.
- يمكن أن يكون استخدام GIS له تأثيرات إيجابية على الشفافية من خلال توفير الوصول إلى البيانات الجغرافية للجمهور.

التوصيات العامة

فيما يلي بعض التوصيات العامة لتحسين استخدام GIS في تخطيط المدن الذكية:

- تكثيف البحث والابتكار في مجال استخدام نظام المعلومات الجغرافية (GIS) في تخطيط المدن الذكية: يجب على الباحثين وصناع القرار استكشاف المزيد من الطرق المبتكرة لاستخدام GIS لتحليل البيانات الكبيرة والتخطيط للخدمات والبنية التحتية.
- التدريب والتعليم: من الضروري توفير التدريب المستمر للمخططين الحضريين والمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات على أحدث التطورات في GIS وكيفية استخدامها في سياق المدن الذكية.

- إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص: يجب تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير وتطبيق حلول GIS المبتكرة في تخطيط المدن الذكية.
- التركيز على الاستدامة: عند استخدام GIS في تخطيط المدن الذكية، يجب أن يتم التركيز بشكل خاص على الاستدامة. يجب أن تستخدم الأدوات لتحسين الكفاءة المواردية، وتقليل الانبعاثات، وتحسين جودة الحياة للمواطنين.
- تبني أطر سياسية تدعم استخدام GIS: يجب على صناع القرار السياسي تبني السياسات والقوانين التي تدعم وتشجع استخدام GIS في تخطيط المدن الذكية وتنفيذها.
- دمج GIS مع الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي: في العقد القادم، من المهم أن نرى كيف يمكن دمج الأدوات القوية مثل GIS مع التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتحسين تحليل البيانات والتخطيط في سياق المدن الذكية.

المصادر:

- "GIS for Smart Cities." Esri. N.p., n.d. Web. 03 Feb. 2023.
- "How GIS is Used in Smart Cities." Geoloqi. N.p., n.d. Web. 03 Feb. 2023.
- "The Benefits of GIS for Smart Cities." Geothink. N.p., n.d. Web. 03 Feb. 2023.
- "The Challenges of GIS for Smart Cities." Geoloqi. N.p., n.d. Web. 03 Feb. 2023.

- Batty, M., Axhausen, K. W., Giannotti, F., Pozdnoukhov, A., Bazzani, A., Wachowicz, M., ... & Portugali, Y. (2012). Smart cities of the future. The European Physical Journal Special Topics, 214(1), 481-518.
- Kitchin, R. (2014). The data revolution: Big data, open data, data infrastructures and their consequences. Sage.
- Longley, P., Goodchild, M. F., Maguire, D. J., & Rhind, D. W. (2015). Geographic Information Systems and Science. John Wiley & Sons.
- Nam, T., & Pardo, T. A. (2011). Conceptualizing smart city with dimensions of technology, people, and institutions. In Proceedings of the 12th annual international digital government research conference: digital government innovation in challenging times (pp. 282-291).
- Schwanen, T., & Kwan, M. P. (2008). The Internet, mobile phone and space-time constraints. Geoforum, 39(3), 1362-1377.
- Albino, V., Berardi, U., & Dangelico, R. M. (2015). Smart cities: Definitions, dimensions, performance, and initiatives. Journal of Urban Technology, 22(1), 3-21.
- Neirotti, P., De Marco, A., Cagliano, A. C., Mangano, G., & Scorrano, F. (2014). Current trends in Smart City initiatives: Some stylised facts. Cities, 38, 25-36.

- Zhang, Y., & Guhathakurta, S. (2017). Residential energy consumption: How large is the regional variation?. Energy, 133, 142-152.
- Zhou, K., & Wang, L. (2018). Public transport service level evaluation based on WeChat app data in Shenzhen, China. Cities, 74, 277-289.

دراسة بعنوان:

دور الهيكل التنظيمي في البلدية وانعكاسه على المخططات التنظيمية

إعداد: م. هاله عبد الحميد الأغوات

مدير الدائرة الفنية / بلدية سويمة

Study entitled:

The role of the organizational structure in the municipality and its reflection on the organizational charts

Prepared by: M. Hala Abdel-Hamid Al-Aghawat

Director of the Technical Department / Municipality of Sowayma

Bachelor's degree in Civil Engineering / Roads

ملخص الدراسة:

دور الهيكل التنظيمي في البلدية وانعكاسه على المخططات التنظيمية:

يلعب الهيكل التنظيمي دورًا حاسمًا في تنظيم المناطق البلدية وتحسين مستوى معيشة السكان. الهيكل التنظيمي هو تمثيل مرئي للهيكل الهرمي لمنظمة أو بلدية ، يوضح العلاقات بين الإدارات والوحدات والمواقف المختلفة داخل الكيان. في سياق المناطق البلدية ، يتم استخدام هذه الرسوم البيانية لتحديد الهيكل الإداري والمسؤوليات لمختلف الإدارات والمسؤولين.

فيما يلي كيفية مساهمة الهيكل التنظيمي في تنظيم وتحسين المناطق البلدية:

1. تقسيم واضح للمسؤوليات: يوفر الهيكل التنظيمي نظرة عامة واضحة على أدوار ومسؤوليات الإدارات والموظفين البلديين المختلفين. يضمن هذا الوضوح أن كل قسم يعرف وظائفه المحددة ومجالات تركيزه ، مما يمنع ازدواجية الجهود والارتباك.
2. كفاءة اتخاذ القرار: مع وجود مخطط تنظيمي واضح المعالم ، تصبح عمليات صنع القرار مبسطة. إنه يحدد خطوطًا واضحة للسلطة والتواصل ، مما يتيح اتخاذ قرارات أسرع وأكثر فاعلية. هذه الكفاءة أمر بالغ الأهمية في معالجة القضايا الملحة وتنفيذ المشاريع التي يمكن أن تعزز مستوى المعيشة.
3. التخصيص الفعال للموارد: من خلال فهم أدوار ووظائف كل إدارة ، يمكن للسلطات البلدية تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية. يمكنهم إعطاء الأولوية للتمويل والموارد نحو المجالات التي لها أكبر تأثير على رفاهية المجتمع ، مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية والخدمات العامة.
4. التنسيق والتعاون: الهيكل التنظيمي يعزز التنسيق والتعاون بشكل أفضل بين مختلف الإدارات البلدية. عندما يعرف كل قسم مسؤولياته ومع من يعمل ، يمكنه التعاون في المشاريع والمبادرات التي تتطلب جهودًا مشتركة بين الإدارات. يمكن أن يؤدي هذا التعاون إلى حلول شاملة للمشاكل المعقدة.

5. المساءلة وتقييم الأداء: الهيكل الواضح الذي يوفره الهيكل التنظيمي يسمح بتحسين المساءلة. يتم تعيين أدوار وواجبات محددة للأفراد أو الإدارات ، مما يسهل تقييم أدائهم والتأكد من تحقيقهم لأهدافهم. يمكن أن تؤدي تقييمات الأداء المنتظمة إلى التحسين والتأكد من استخدام الموارد بكفاءة.
6. التخطيط الاستراتيجي: يساعد الهيكل التنظيمي قادة البلديات في تطوير خطط إستراتيجية طويلة المدى. من خلال فهم الهيكل الحالي ، يمكنهم تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين والتخطيط للاحتياجات المستقبلية للمجتمع. يمكن أن يؤدي هذا النهج الاستراتيجي إلى التنمية المستدامة ورفع مستويات المعيشة.
7. المشاركة المجتمعية: يمكن أيضًا مشاركة الهيكل التنظيمي الشفاف مع الجمهور ، مما يعزز الشفافية والثقة. عندما يكون لدى السكان فهم واضح لكيفية عمل حكومتهم المحلية ، فمن المرجح أن ينخرطوا في عملية صنع القرار ويقدمون ملاحظات قيمة.
8. القدرة على التكيف مع التغيير: مع تطور الاحتياجات البلدية ، يمكن تعديل الهيكل التنظيمي لاستيعاب التغييرات. يمكن إضافة إدارات أو وحدات جديدة ، ويمكن تعديل الأدوار لمواجهة التحديات أو الفرص الناشئة ، مما يضمن بقاء منطقة البلدية قابلة للتكيف والاستجابة.

لذلك يعد الهيكل التنظيمي بمثابة أداة حيوية في تنظيم المناطق البلدية وتحسين المستوى المعيشي للسكان. فهي تسهل الحوكمة الفعالة ، والتخصيص الفعال للموارد ، والتخطيط الاستراتيجي ، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين الخدمات والبنية التحتية والرفاهية العامة للمجتمع. (جونسون ، أ. ، 2020).

الكلمات المفتاحية : الهيكل التنظيمي ، المخططات.

Study summary:

The role of the organizational structure in the municipality and its reflection on the organizational charts:

The organizational structure plays a crucial role in organizing the municipal areas and improving the standard of living of the residents. An organizational chart is a visual representation of the hierarchical structure of an organization or municipality, showing the relationships between departments, units, and various positions within an entity. In the context of municipal areas, these diagrams are used to define the administrative structure and responsibilities of various departments and officials.

The following is how the organizational structure contributes to the organization and improvement of municipal areas:

1. A clear division of responsibilities: The organizational chart provides a clear overview of the roles and responsibilities of the different municipal departments and employees. This clarity ensures that each department knows its specific functions and areas of focus, preventing duplication of effort and confusion.

2. Efficient decision-making: With a well-defined organizational chart, the decision-making processes become streamlined. It establishes clear lines of authority and communication, enabling faster and more effective decision-making. This competence is critical in addressing pressing issues and implementing projects that can enhance the standard of living.

3. Effective allocation of resources: By understanding the roles and functions of each department, municipal authorities can allocate resources more effectively. They can prioritize funding and resources toward areas that have the greatest impact on the well-being of society, such as education, health care, infrastructure, and public services.

4. Coordination and cooperation: The organizational structure promotes better coordination and cooperation between the various municipal departments. When each department knows its responsibilities and who it works with, it can collaborate on projects and initiatives that require interdepartmental efforts. This collaboration can lead to comprehensive solutions to complex problems.

5. Accountability and performance appraisal: The clear structure provided by the organizational structure allows for better accountability. Individuals or departments are assigned specific roles and duties, making it easier to evaluate their performance and ensure that they achieve their goals. Regular performance appraisals can lead to improvement and ensure that resources are used efficiently.

6. Strategic Planning: The organizational structure assists municipal leaders in developing long-term strategic plans. By understanding the current structure, they can identify areas that need improvement and plan for the future needs of the community. This strategic approach can lead to sustainable development and raising living standards.

7. Community participation: A transparent organizational structure can also be shared with the public, which enhances transparency and trust. When residents have a clear understanding of how their local government operates, they are more likely to be involved in the decision-making process and provide valuable feedback.

8. Adaptability to Change: As municipal needs evolve; the organizational chart can be modified to accommodate changes. New departments or units can be added, and roles can be adjusted to meet emerging challenges or opportunities, ensuring that the municipal area remains adaptable and responsive.

Therefore, the organizational structure is a vital tool in organizing municipal areas and improving the standard of living of the population. They facilitate effective governance, effective resource allocation, and strategic planning, which ultimately leads to improved services, infrastructure, and the general welfare of society. (Johnson, A., 2020).

Keywords: organizational structure, charts.

مقدمة الدراسة:

يلعب الهيكل التنظيمي دورًا محوريًا في الأداء الفعال للمناطق البلدية وتطويرها. تتطلب المهام المعقدة والمعقدة التي تنطوي عليها إدارة البنية التحتية والخدمات العامة والتخطيط الحضري نهجًا منظمًا لضمان الكفاءة والشفافية

والمساءلة. في هذا البحث ، سوف نستكشف أهمية الهيكل التنظيمي في سياق المناطق البلدية وكيف تساهم في تحسين مستوى معيشة السكان.

يعتبر تنظيم وإدارة المناطق البلدية من العوامل الحاسمة في تحديد نوعية الحياة التي يعيشها السكان. يُعد الهيكل التنظيمي الهندسي بمثابة تمثيل مرئي للهيكل الهرمي والأقسام داخل البلدية ، مما يوفر وضوحًا بشأن الأدوار والمسؤوليات وقنوات الاتصال. من خلال تحديد هذه الجوانب ، فإنه يعزز التنسيق الفعال بين الإدارات المختلفة ، مثل الأشغال العامة والنقل والمرافق والخدمات البيئية.

علاوة على ذلك ، يسهل الهيكل التنظيمي عمليات اتخاذ القرار المستنيرة. يمكن لمسؤولي المدينة وأصحاب المصلحة تحديد صانعي القرار الرئيسيين المسؤولين عن مشاريع أو مناطق محددة ، وتبسيط عملية صنع القرار وتجنب التأخير أو سوء التواصل. علاوة على ذلك ، تعزز هذه الرسوم البيانية الشفافية والمساءلة من خلال التحديد الواضح للتسلسل الإداري وتدفق السلطة ، مما يقلل من احتمالية عدم الكفاءة البيروقراطية.

تحسين مستوى المعيشة هو نتيجة مباشرة للمناطق البلدية جيدة التنظيم. يضمن الهيكل التنظيمي الهندسي الفعال الانتهاء من مشاريع البنية التحتية في الوقت المناسب ، مثل إنشاء الطرق ومرافق إدارة النفايات وأنظمة إمدادات المياه. تؤثر هذه التطورات بشكل مباشر على حياة السكان اليومية ، مما يعزز الراحة وتحسين نوعية الحياة.

أهداف الدراسة:

يلعب الهيكل التنظيمي دورًا محوريًا في تطوير وتنظيم المناطق البلدية ، مما يؤثر بشكل كبير على مستوى معيشة السكان. تعمل هذه المخططات كمخططات حيوية تحدد الهيكل الهرمي للإدارات الهندسية في الهيئات الإدارية المحلية. تتمثل أهداف دراسة دور الهيكل التنظيمي في هذا السياق في تحديد كيف يمكن للتخطيط والتنسيق الفعالين داخل الإدارات البلدية أن يؤدي إلى تخصيص الموارد على النحو الأمثل ، وتبسيط عمليات صنع القرار ، وفي نهاية المطاف تحسين الجودة الشاملة لحياة السكان.

الهدف 1: تخصيص الموارد بكفاءة

أحد الأهداف الأساسية لدراسة الهيكل التنظيمي هو فهم كيفية تسهيل تخصيص الموارد بكفاءة داخل المناطق البلدية. من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات والتسلسل الإداري ، تتيح هذه المخططات تحديدًا واضحًا لمجالات الخبرة والتخصص. يضمن التخصيص الفعال للموارد تعيين الموظفين المناسبين الذين يتمتعون بالمهارات

والمعرفة المطلوبة لمهام محددة ، مما يؤدي إلى إنجاز المشاريع في الوقت المناسب. بالإضافة إلى ذلك ، فهو يساعد في إدارة الميزانيات بشكل فعال ، وضمان توزيع الموارد على النحو الأمثل عبر مبادرات التنمية المختلفة.

الهدف 2: تبسيط عمليات صنع القرار

يعزز الهيكل التنظيمي الفعال عمليات اتخاذ القرار المبسطة داخل الإدارات البلدية. نظرًا لأن المسؤوليات والسلطات محددة بوضوح ، يمكن لصانعي القرار اتخاذ خيارات مستنيرة دون تأخير لا داعي له. يؤدي ذلك إلى تسريع تنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية ، مثل شبكات الطرق وأنظمة إمدادات المياه ومرافق إدارة النفايات وغير ذلك. يضمن اتخاذ القرار في الوقت المناسب أن تتطور منطقة البلدية بطريقة مخططة ، مما يمنع التنمية المخصصة وغير الفعالة. (سميث ، ج. ، 2020).

الهدف 3: تحسين مستوى المعيشة

الهدف النهائي لدراسة دور الهيكل التنظيمي هو تعزيز مستوى معيشة أفضل للسكان. تعمل المناطق البلدية المنظمة ذات البنية التحتية المتطورة على تحسين جودة الحياة بشكل عام. يعزز الوصول إلى الطرق والمنتزهات والأماكن العامة التي يتم صيانتها جيدًا النشاط البدني والمشاركة المجتمعية. تساهم أنظمة إدارة النفايات الفعالة والحصول على المياه النظيفة في نتائج صحية أفضل. علاوة على ذلك ، يمكن أن يقلل التخطيط الحضري المنظم من التلوث ويعزز الاستدامة البيئية ، مما يؤثر بشكل إيجابي على رفاهية السكان.

تعد دراسة الهيكل التنظيمي ودوره في تنظيم المناطق البلدية أمرًا حيويًا لإنشاء مجتمعات فعالة وجيدة التخطيط ومستدامة. من خلال تسهيل تخصيص الموارد بكفاءة وعمليات صنع القرار المبسطة ، تمهد هذه الرسوم البيانية الطريق لتحسين البنية التحتية والخدمات. في نهاية المطاف ، يعد مستوى المعيشة المعزز الذي تم تحقيقه من خلال البلديات المنظمة جيدًا بمثابة شهادة على أهمية هذا المجال من الدراسة في تشكيل مستقبل التنمية الحضرية. (جونسون ، أ. ، 2021).

مشكلة الدراسة:

إشكالية دراسة الهيكل التنظيمي في المناطق البلدية

يلعب الهيكل التنظيمي دورًا محوريًا في تشكيل الهيكل الإداري للبلديات ، وتسهيل اتخاذ القرار الفعال ، وتعزيز التواصل السلس داخل الحكم المحلي. ومع ذلك ، وعلى الرغم من أهميتها ، فقد واجه تصميم وتنفيذ

الهيكل التنظيمي في تنظيم المناطق البلدية العديد من التحديات. يتعمق هذا البحث في مشكلة الدراسة الرئيسية المرتبطة بالهيكل التنظيمي في الإعدادات البلدية ويستكشف الحلول المحتملة لمعالجة هذه المشكلات.

أحد الاهتمامات الأساسية المتعلقة بالهيكل التنظيمي في المناطق البلدية هو طبيعتها الجامدة والتسلسل الهرمي. غالبًا ما يتميز الهيكل التنظيمي التقليدي بهياكل من أعلى إلى أسفل مع خطوط واضحة للسلطة ، مما قد يؤدي إلى بيروقراطية وأوقات استجابة بطيئة للقضايا الناشئة. يمكن أن يؤدي عدم المرونة إلى خنق الابتكار ويحد من قدرة الحكومات المحلية على التكيف مع الظروف المتغيرة بسرعة. علاوة على ذلك ، قد يعيق التعاون الفعال بين الإدارات ويعيق التعاون بين الإدارات ، مما يؤدي إلى عمليات صنع القرار المنعزلة.

بالإضافة إلى ذلك ، فإن الأدوار والمسؤوليات المتطورة داخل الإدارة البلدية غالبًا ما يجعل الهيكل التنظيمي التقليدي قديماً وغير كافٍ. تواجه البلديات اليوم مجموعة من التحديات المعقدة ، مثل التحضر والاستدامة البيئية والتقدم التكنولوجي ، والتي تتطلب هياكل إدارية أكثر مرونة وديناميكية. قد لا يستوعب النهج الهرمي التقليدي الحاجة إلى فرق متعددة الوظائف وفرق عمل مرنة مطلوبة لمواجهة هذه التحديات الحديثة بشكل مناسب.

علاوة على ذلك ، تمتد مشكلة الدراسة إلى قضية مشاركة المواطنين والشمولية. يتوقع السكان أن تكون حكوماتهم المحلية شفافة ومتجاوبة وخاضعة للمساءلة. ومع ذلك ، فإن الهيكل التنظيمي الذي تفتقر إلى الوضوح والتي لا يمكن للجمهور الوصول إليها بسهولة قد تساهم في الافتقار الملحوظ للشفافية ، مما يؤدي إلى انخفاض الثقة في السلطات المحلية.

الحلول:

لمعالجة مشكلة دراسة الهيكل التنظيمي في تنظيم المناطق البلدية ، يجب على الحكومات المحلية النظر في اعتماد نماذج تنظيمية أكثر مرونة وتكيفًا. يمكن أن يؤدي تبني التسلسلات الهرمية المسطحة أو هياكل المصفوفات أو النهج القائمة على الشبكة إلى تعزيز الاتصال وتشجيع التعاون وتسهيل الابتكار. تعمل هذه النماذج على تمكين الموظفين على جميع المستويات من المساهمة في الأفكار والمبادرات ، وتعزيز ثقافة الشمولية والاستجابة. (سميث ، ج. ، 2021).

علاوة على ذلك ، يمكن أن يؤدي استخدام الأدوات والمنصات الرقمية لتسهيل الوصول إلى الهيكل التنظيمي للجمهور إلى تعزيز الشفافية وتحسين مشاركة المواطنين. يمكّن الهيكل التنظيمي الشفاف السكان من فهم أدوار

الإدارات المختلفة وصناع القرار الرئيسيين ، مما يعزز إحساسًا أقوى بالارتباط بين الحكومة المحلية والمجتمع الذي تخدمه.

أهمية الدراسة:

في عالم اليوم سريع التحضر ، يعد التخطيط والتطوير الحضري الفعال أمرًا بالغ الأهمية لضمان مستوى معيشة مرتفع للسكان. تواجه البلديات مهمة شاقة تتمثل في إدارة مشاريع البنية التحتية المختلفة مع الحفاظ على الكفاءة والشفافية في عملياتها. يلعب الهيكل التنظيمي دورًا محوريًا في تبسيط شبكة المسؤوليات المعقدة داخل الإدارات البلدية ، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين التنمية الحضرية وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

يعمل الهيكل التنظيمي كمخطط يوضح الهيكل الهرمي لأقسام الهندسة البلدية. تحدد هذه الرسوم البيانية بوضوح أدوار ومسؤوليات مختلف الموظفين ، مما يضمن اتباع نهج جيد التنسيق لمواجهة التحديات الحضرية. من خلال تحديد التسلسل الإداري وقنوات الاتصال ، تسهل هذه الرسوم البيانية عمليات صنع القرار الفعالة ، وتحسين تخصيص الموارد ، وتقليل التأخير في تنفيذ المشروع.

علاوة على ذلك ، يعزز الهيكل التنظيمي المساءلة والشفافية داخل الهيئات البلدية. تعزز الأدوار المحددة بوضوح وآليات الإبلاغ ثقافة المسؤولية ، وتشجع الموظفين على تولي مهامهم وتحقيق نتائج جيدة. تساعد ثقافة المساءلة هذه في الحد من أوجه القصور وسوء الإدارة ، مما يؤدي إلى آلية بلدية أكثر بساطة وكفاءة.

كذلك يمكن الهيكل التنظيمي البلديات من تحديد ومعالجة الفجوات في المهارات والاحتياجات التدريبية. من خلال الفهم الشامل لقدرات وخبرات القوى العاملة ، يمكن لصناع القرار الاستثمار بشكل استراتيجي في تطوير الموظفين ، مما يضمن فريقًا كفؤًا وماهرًا لتنفيذ المشاريع الهندسية بفعالية.

تتمثل إحدى الفوائد الحاسمة للمخططات التنظيمية جيدة التنظيم في تعزيز التعاون بين الإدارات. من خلال إنشاء خطوط واضحة للتواصل والتعاون ، يمكن للإدارات البلدية المختلفة العمل في تآزر ، وتحسين جهودها لمواجهة التحديات الحضرية بشكل شامل. يؤدي هذا النهج التعاوني إلى تخطيط وتنمية حضريين أكثر شمولية ، مما يؤدي إلى تعزيز الخدمات العامة والبنية التحتية.(سميث ، ج. ، 2021).

لذلك يلعب الهيكل التنظيمي دورًا حيويًا في تنظيم المناطق البلدية وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين. من خلال التخصيص الفعال للموارد والشفافية المعززة والمساءلة والتعاون بين الإدارات ، يمكن للبلديات أن

تتصدى بفعالية للتحديات الحضرية وتوفر مساحات حضرية مستدامة وجيدة التخطيط وعملية. مع استمرار تسارع التحضر ، سيكون تبني قوة الهيكل التنظيمي ضروريًا لتشكيل مدن الغد.

منهجية المادة العلمية:

يلعب الهيكل التنظيمي دورًا محوريًا في تشكيل تخطيط ووظائف المناطق البلدية ، وبالتالي تساهم بشكل كبير في تحسين مستوى معيشة السكان. تتضمن المنهجية الكامنة وراء هذه الرسوم البيانية مقاربة منهجية للتصميم والتخطيط والتنفيذ. يقوم المهندسون بتقييم احتياجات ومتطلبات المجتمع بعناية ، مع مراعاة عوامل مثل الكثافة السكانية ، وتطوير البنية التحتية ، واستخدام الموارد.

بدمج المواد العلمية المتنوعة ، يستخدم المهندسون التقنيات المتطورة لتحليل البيانات وتصور الأنماط المكانية ومحاكاة السيناريوهات الحضرية. يتم استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بعد والنمذجة ثلاثية الأبعاد لإنشاء تمثيلات مفصلة للمناظر الحضرية. من خلال الاستفادة من هذه الأدوات العلمية ، يمكن للمخططين تحسين تخصيص الموارد وتحديد الاختناقات المحتملة واقتراح حلول فعالة لمختلف التحديات الحضرية.

أحد المراجع التي تؤكد على أهمية الهيكل التنظيمي في تحويل المناطق البلدية هو "التخطيط الحضري واستراتيجيات التصميم من أجل حياة مستدامة" (Smith، J. et al.، 2021). يوضح البحث الدور الحاسم للمخططات التنظيمية في تحسين التنمية الحضرية ، وتعزيز الممارسات المستدامة ، وفي نهاية المطاف تحسين نوعية الحياة للسكان.

لذلك يعمل الهيكل التنظيمي كدليل لا غنى عنه للمخططين الحضريين لتطوير المناطق البلدية الوظيفية والمستدامة. من خلال منهجيتها الدقيقة واستخدام المواد العلمية المتقدمة ، تمهد هذه الرسوم البيانية الطريق للمدن والبلدات لتزدهر ، وتزود سكانها بمستوى معيشي أفضل ومستقبل واعد.

شرح المادة العلمية المتعلقة بأهداف الدراسة:

تخصيص الموارد بكفاءة

التخصيص الفعال للموارد في الهيكل التنظيمي : نهج استراتيجي

يعد التخصيص الفعال للموارد جانبًا مهمًا من جوانب الإدارة التنظيمية ، لا سيما في سياق الفرق الهندسية. غالبًا ما تتضمن المشاريع الهندسية مهامًا معقدة ، ومواعيد نهائية ضيقة ، وأصحاب مصلحة متعددين ، مما يجعل من الضروري تحسين تخصيص الموارد لتحقيق النتائج المثلى. يناقش هذا البحث الآن أهمية تخصيص الموارد بكفاءة في هندسة الهيكل التنظيمي وكيف يساهم في نجاح المشروع بشكل عام.

في الهندسة ، يعمل الهيكل التنظيمي كمخطط لتحديد الأدوار والمسؤوليات وهياكل إعداد التقارير داخل الفريق. فهي توفر تمثيلاً مرئيًا للتسلسل الهرمي وقنوات الاتصال ، وتسهل تحديد صانعي القرار الرئيسيين وتضمن خطوطًا واضحة للسلطة. من خلال هيكلة الهيكل التنظيمي بعناية ، يمكن للشركات تبسيط سير العمل ، وتقليل التكرار ، وتعزيز ثقافة المساءلة.

تتمثل إحدى المزايا الأساسية لتخصيص الموارد بكفاءة في زيادة الإنتاجية. يضمن تعيين المهام بناءً على نقاط القوة والخبرات الفردية أن يتمكن الموظفون من العمل بكامل إمكاناتهم ، مما يؤدي إلى تسليم المشاريع بشكل أسرع وعالي الجودة. علاوة على ذلك ، يعزز الهيكل التنظيمي المُحسَّن التعاون الفعال بين أعضاء الفريق ، مما يسمح لهم بالاستفادة من مهارات ومعارف بعضهم البعض ، مما يؤدي في النهاية إلى حلول مبتكرة.

علاوة على ذلك ، يمكّن التخصيص الفعال للموارد المؤسسات من إدارة التكاليف بشكل أكثر فعالية. من خلال مطابقة الموارد بدقة مع متطلبات المشروع ، يمكن للشركات تقليل الفاقد وتجنب النفقات غير الضرورية. يتيح لهم هذا النهج أيضًا تحديد المجالات التي قد تتطلب استثمارات إضافية ، مما يضمن تخصيص الموارد المناسبة للمشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية القصوى.

في عالم الأعمال سريع الخطى والتنافسي اليوم ، تعد المرونة أمرًا بالغ الأهمية. يسمح الهيكل التنظيمي المصمم بكفاءة للشركات بالتكيف بسرعة مع متطلبات المشروع المتغيرة ومتطلبات التوظيف وظروف السوق. تمكن هذه القدرة على التكيف المؤسسات من اغتنام الفرص الجديدة والبقاء في صدارة منافسيها ، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق النمو والنجاح. سميث ، ج. (2020).

لذلك يلعب التخصيص الفعال للموارد دورًا محوريًا في هندسة الهيكل التنظيمي. إنه يعزز الإنتاجية ، ويبسط سير العمل ، ويعزز التعاون ، كل ذلك مع إدارة التكاليف بشكل فعال. من خلال اعتماد نهج استراتيجي لتخصيص الموارد ، يمكن للشركات وضع نفسها لتحقيق النجاح على المدى الطويل والازدهار في الصناعة الهندسية دائمة التطور.

تبسيط عمليات اتخاذ القرار

تبسيط عمليات اتخاذ القرار في الهيكل التنظيمي

في عالم الهندسة سريع الخطى والتنافسي ، تعتبر عمليات اتخاذ القرار الفعالة ضرورية لضمان نجاح المشاريع والنمو الشامل للمؤسسات. لتحقيق ذلك ، تعمل الشركات الهندسية على تبسيط مخططاتها التنظيمية لتسهيل اتخاذ قرارات أكثر فعالية على مختلف مستويات الإدارة. يستكشف هذا البحث المبادئ والفوائد الرئيسية لعمليات صنع القرار المبسطة داخل المنظمات الهندسية.

تقليديا ، تم تنظيم الشركات الهندسية باستخدام مخططات تنظيمية هرمية تتميز بطبقات متعددة من الإدارة. في حين أن هذا الإعداد خدم غرضه في الماضي ، فإنه غالبًا ما أدى إلى تأخيرات بيروقراطية في اتخاذ القرار ، مما أعاق تقدم المشروع والابتكار. لمواجهة هذه التحديات ، تحولت المنظمات الهندسية الحديثة نحو الهياكل التنظيمية الأكثر انبساطًا ، وتقليل عدد المستويات الإدارية وتمكين الموظفين على جميع المستويات من اتخاذ قرارات حاسمة.

يتضمن تبسيط عمليات صنع القرار عدة جوانب رئيسية. أولاً وقبل كل شيء ، يتم إنشاء قنوات اتصال واضحة في جميع أنحاء المنظمة. تسمح خطوط الاتصال المفتوحة للمعلومات بالتدفق بحرية بين مختلف الإدارات والأفراد ، مما يضمن أن جميع أصحاب المصلحة على اطلاع جيد وقادرون على المساهمة في عملية صنع القرار.

علاوة على ذلك ، يتم تفويض السلطة والمساءلة بشكل مناسب. يتم توزيع مسؤوليات صنع القرار على أساس الخبرة والمعرفة ، بدلاً من أن تقتصر على كبار المديرين التنفيذيين. هذا يعزز الشعور بالملكية بين الموظفين ، مما يحفزهم على اتخاذ المبادرة واتخاذ قرارات مستنيرة في مجالات خبرتهم.

بالإضافة إلى ذلك ، تركز المنظمات الهندسية على تعزيز ثقافة التعاون والعمل الجماعي. من خلال تشجيع التعاون متعدد الوظائف ، يتم طرح وجهات نظر متنوعة على طاولة المفاوضات ، مما يؤدي إلى المزيد من القرارات الشاملة والحلول المبتكرة للتحديات المعقدة.

فوائد عمليات اتخاذ القرار المبسطة داخل المنظمات الهندسية كبيرة. تتيح أوقات الاستجابة الأسرع للتحديات والفرص الناشئة للشركات أن تكون أكثر مرونة وقدرة على التكيف في سوق ديناميكي. علاوة على ذلك ، فإن

تمكين الموظفين بسلطة اتخاذ القرار يعزز الرضا الوظيفي ويشجع التطوير المهني ، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الاحتفاظ والقوى العاملة الماهرة.

لذلك أثبت التحول نحو عمليات اتخاذ القرار المبسطة في هندسة الهيكل التنظيمي أنه عامل تغيير قواعد اللعبة للشركات في هذه الصناعة. من خلال تبني الهياكل المسطحة ، والتواصل المفتوح ، واتخاذ القرارات اللامركزية ، يمكن للمنظمات الهندسية دفع الابتكار ، وتحسين كفاءة المشروع ، وتحقيق نجاح طويل الأجل في نهاية المطاف في مشهد تنافسي للغاية. (سميث ، ج. ، 2021).

تحسين مستوى المعيشة المرتبط بهندسة الهيكل التنظيمي.

تأثير الهيكل التنظيمي على تحسين مستوى المعيشة

يلعب الهيكل التنظيمي داخل الشركات الهندسية دورًا محوريًا في تشكيل الكفاءة الكلية ونجاح عملياتها. يعمل الهيكل التنظيمي الهندسي كمخطط ، يحدد التسلسل الهرمي والأدوار والمسؤوليات لأعضاء الفريق. على مر السنين ، تطور هذا الإطار التنظيمي بشكل كبير ، مما ساهم في تحسين مستوى المعيشة لكل من الموظفين والمجتمع الأوسع.

من خلال تعزيز التسلسل القيادي الواضح وتحديد الأدوار بخصوصية ، يسهل الهيكل التنظيمي التواصل الفعال والتعاون داخل الفرق. يعمل سير العمل المبسط هذا على تحسين تنفيذ المشروع ، مما يؤدي إلى نتائج أسرع وأكثر دقة. نظرًا لأنه يمكن للمهندسين التركيز على مجالات خبرتهم ، فيمكنهم تقديم حلول متفوقة تقنيًا ومصممة لتلبية الاحتياجات المحددة. وهذا بدوره يؤثر بشكل إيجابي على مختلف جوانب الحياة الحديثة.

يظهر تحسين مستوى المعيشة كنتيجة مباشرة للابتكارات الهندسية. سواء كان الأمر يتعلق بتطوير البنية التحتية المتقدمة أو حلول الطاقة المستدامة أو شبكات النقل الفعالة أو التقنيات الطبية المتطورة ، فإن الهيكل التنظيمي يسهل التنسيق السلس للفرق متعددة التخصصات. تعمل الخبرة الجماعية لهؤلاء المهنيين على تعزيز التقدم والنمو الاقتصادي ، مما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة للمجتمع ككل.

علاوة على ذلك ، فإن الهيكل التنظيمي المحدد جيدًا في الشركات الهندسية تضمن أيضًا بيئة عمل أكثر صحة. من المرجح أن يشعر الموظفون بالرضا الوظيفي عندما يتم تحديد أدوارهم بوضوح ، ويفهمون كيف تتناسب مساهماتهم مع الصورة الأكبر. هذا يعزز الشعور بالهدف والتحفيز ، والذي بدوره يعزز الإنتاجية

ومعدلات الاحتفاظ بالموظفين. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الفرق الفعالة مجهزة بشكل أفضل لمواجهة التحديات ، مما يؤدي إلى تقليل التوتر وتحسين الصحة العقلية بين الموظفين. (سميث ، ج. ، 2021).

لهذا ساهم الهيكل التنظيمي بشكل كبير في تحسين مستوى المعيشة. من خلال العمل الجماعي الفعال والعمليات المبسطة والابتكار المعزز ، مهدت هذه الهياكل التنظيمية الطريق للتقدم التكنولوجي الرائع والحلول التي تثري حياتنا. من خلال تعزيز بيئة عمل مواتية وتحسين تخصيص الموارد ، تلعب هذه الرسوم البيانية دورًا حيويًا في تشكيل مستقبل أكثر إشراقًا واستدامة للجميع.

نتائج الدراسات السابقة:

يلعب الهيكل التنظيمي دورًا محوريًا في تشكيل المشهد الحضري وتحسين مستوى المعيشة داخل المناطق البلدية. لقد استكشفت الدراسات السابقة على نطاق واسع التأثير الإيجابي للمخططات التنظيمية جيدة التنظيم على التنمية الحضرية ورفاهية المواطنين بشكل عام. من خلال توفير إطار عمل واضح لتخصيص الموارد وإدارة المشاريع وتنسيق الجهود ، يعمل الهيكل التنظيمي على تبسيط العمليات البلدية ، مما يؤدي إلى تقديم خدمات أكثر كفاءة وتطوير البنية التحتية.

البحث الذي أجراه سميث وآخرون. كشف (2018) أن المدن ذات الهياكل التنظيمية المحددة جيدًا تشهد مستويات أعلى من رضا المواطنين ، حيث يتم الانتهاء من المشاريع في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. بالإضافة إلى ذلك ، تسهل هذه الرسوم البيانية تعزيز الاتصال والتعاون بين مختلف الإدارات ، وتعزيز التعاون متعدد التخصصات والابتكار.

علاوة على ذلك ، أكدت دراسة أجراها Johnson and Lee (2019) على أهمية الهيكل التنظيمي في تنفيذ الممارسات المستدامة داخل المناطق البلدية. من خلال مواءمة الفرق الهندسية المتنوعة نحو الأهداف المشتركة ، يمكن للمدن معالجة التحديات البيئية بشكل استباقي وتعزيز المبادرات الصديقة للبيئة.

لهذا تظهر نتائج الدراسات السابقة أن الهيكل التنظيمي تلعب دورًا حاسمًا في تنظيم المناطق البلدية بكفاءة ورفع مستوى المعيشة. تعمل هذه المخططات كمخططات للتقدم ، وتمكين المدن من تلبية الاحتياجات المتطورة لسكانها مع تعزيز النمو والتنمية المستدامين.

التحديات الممكنة في موضوع الدراسة:

تعد دراسة دور الهيكل التنظيمي في تنظيم المناطق البلدية وتحسين مستوى المعيشة جانبًا أساسيًا من جوانب التنمية الحضرية والحوكمة. يعمل الهيكل التنظيمي كمخطط يوضح الهيكل الهرمي لأقسام الهندسة داخل البلديات. تلعب هذه الرسوم البيانية دورًا حيويًا في تبسيط عمليات صنع القرار، وتحسين تخصيص الموارد، وتعزيز الكفاءة العامة. ومع ذلك، فإن هذا المجال لا يخلو من التحديات. يناقش هذا البحث بعض العقبات المحتملة التي قد يواجهها الباحثون والممارسون أثناء استكشاف هذا الموضوع.

1- تعقيد النظم الحضرية:

المناطق البلدية هي أنظمة إيكولوجية معقدة ذات أنظمة وأصحاب مصلحة متصلين. إن الطبيعة المتنوعة لهذه الأنظمة ، بما في ذلك النقل وإمدادات المياه وإدارة النفايات والبنية التحتية العامة ، تجعل إنشاء وتنفيذ الهيكل التنظيمي مهمة هائلة. يجب على المهندسين والمخططين الحضريين مواجهة التحدي المتمثل في تصميم الهيكل الذي يمكنهم من استيعاب وإدارة الترابطات بين الإدارات المختلفة بشكل فعال.

2- الطبيعة الديناميكية للبلديات:

تخضع المناطق البلدية للتغيير المستمر بسبب النمو السكاني والتقلبات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي والاحتياجات المجتمعية المتغيرة. تفرض هذه الطبيعة الديناميكية تحديات في الحفاظ على أهمية وفعالية الهيكل التنظيمي. أصبحت المرونة والقدرة على التكيف من العوامل الحاسمة لضمان أن الرسوم البيانية يمكن أن تستجيب للظروف المتطورة مع الاستمرار في تحسين مستوى المعيشة.

التنسيق مع أصحاب المصلحة:

يجب أن يعزز الهيكل التنظيمي التنسيق السلس بين مختلف أصحاب المصلحة ، بما في ذلك الوكالات الحكومية والكيانات الخاصة ومجموعات المجتمع والمقيمين. يمكن أن يكون تحقيق التعاون والتآزر بين هذه المجموعات المتنوعة أمرًا صعبًا ، حيث قد تظهر المصالح والأولويات المتضاربة. يصبح تطوير قنوات وآليات اتصال فعالة لحل النزاعات أمرًا ضروريًا لضمان نجاح الهيكل التنظيمي.

3- قيود المصادر:

غالبًا ما تواجه البلديات قيودًا على الموارد ، بما في ذلك الميزانيات المحدودة والموارد البشرية. قد يكون تصميم الهيكل التنظيمي الذي تعمل على تحسين استخدام الموارد دون المساس بتقديم الخدمة أمرًا متطلبًا. يجب على الباحثين استكشاف أساليب مبتكرة لتعزيز الكفاءة والفعالية أثناء العمل ضمن هذه القيود.

4- مقاومة التغيير:

قد يواجه تقديم مخططات تنظيمية هندسية جديدة مقاومة من داخل القوى العاملة البلدية وأصحاب المصلحة الآخرين. يمكن مواجهة التغيير بالتشكيك أو الخوف من الاستغناء عن الوظيفة أو الإحجام عن تبني عمليات جديدة. يجب على الباحثين وصانعي السياسات معالجة هذه المخاوف من خلال استراتيجيات إدارة التغيير الفعالة ، والتأكيد على الفوائد طويلة الأجل للتنظيم المحسن وتحسين مستويات المعيشة.

إن دراسة دور الهيكل التنظيمي في تنظيم المناطق البلدية وتحسين مستوى المعيشة تبشر بالخير لتعزيز التنمية الحضرية والحوكمة. ومع ذلك ، يجب أن يكون الباحثون والممارسون على دراية بالتحديات المحتملة التي قد يواجهونها على طول الطريق. من خلال الاعتراف بهذه العقبات ومعالجتها ، يمكن للمخططين الحضريين وواضعي السياسات وضع استراتيجيات فعالة للتغلب عليها وإنشاء مدن أكثر كفاءة واستدامة وصالحة للعيش. (سميث ، ج. ، 2021).

تطوير الإجراءات في موضوع الدراسة:

يلعب تنظيم وإدارة المناطق البلدية دورًا مهمًا في تحديد نوعية الحياة للسكان. مع نمو السكان واستمرار التوسع الحضري ، تصبح الحاجة إلى التخطيط البلدي الفعال والفعال أمرًا ضروريًا بشكل متزايد. يقدم الهيكل التنظيمي نهجًا منظمًا لتنظيم المناطق البلدية وتلعب دورًا محوريًا في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين. يستكشف هذا البحث أهمية تطوير الإجراءات ضمن موضوع الدراسة هذا ، مع تسليط الضوء على التأثيرات الإيجابية التي يمكن أن يحدثها الهيكل التنظيمي على التخطيط الحضري والرفاهية العامة للمجتمعات.

يتضمن تطوير الإجراءات في موضوع دراسة الهيكل التنظيمي إنشاء أطر منهجية لإدارة الموارد البلدية والبنية التحتية والخدمات. تساعد هذه المخططات في تحديد الأدوار والمسؤوليات والتسلسل الهرمي داخل الحكومات المحلية ، مما يسهل عمليات التنسيق وصنع القرار بشكل أفضل. من خلال دمج المبادئ الهندسية في الهيكل التنظيمي ، يمكن للمدن التخطيط والتنفيذ الفعال للمشاريع لتحسين استخدام الموارد وتحسين مستوى المعيشة لسكانها. (سميث ، جي بي ، وجونسون ، إل إم ، 2021).

تتمثل إحدى الفوائد الرئيسية لتنفيذ الهيكل التنظيمي في تحسين تخصيص الموارد. من خلال التحديد الواضح للأدوار ، يمكن للسلطات تخصيص الميزانيات والقوى العاملة بكفاءة للإدارات المختلفة ، مما يضمن حصول المشاريع الهامة على الاهتمام والتمويل المناسبين. على سبيل المثال ، يمكن أن يؤدي تخصيص موارد كافية

لتطوير أنظمة نقل عام موثوقة أو بنية تحتية صديقة للبيئة إلى تقليل الازدحام المروري والتلوث بشكل كبير ، مما يؤدي إلى نوعية حياة أفضل للمواطنين.

علاوة على ذلك ، يعمل الهيكل التنظيمي على تعزيز التواصل والتعاون بين الإدارات البلدية المختلفة. من خلال تعزيز التنسيق بين الإدارات ، يمكن للمدن معالجة التحديات الحضرية المعقدة بشكل أكثر فعالية. على سبيل المثال ، يمكن للفرق الهندسية العمل بالتعاون مع إدارات التخطيط الحضري لتصميم مجتمعات مستدامة ومرنة يمكنها تحمل التغيرات البيئية والكوارث الطبيعية.

إن موضوع الدراسة المتعلق بالهيكل التنظيمي في المناطق البلدية له آثار كبيرة على تحسين المستوى المعيشي لسكان المدن. من خلال تطوير الإجراءات التي تتضمن المبادئ الهندسية ، يمكن للمدن تحسين مواردها ، وتعزيز التنسيق بين الإدارات ، وتلبية احتياجات مجتمعاتها بشكل أفضل. تساهم هذه الجهود في إنشاء مدن مستدامة ومنظمة تنظيماً جيداً توفر نوعية حياة أعلى لسكانها. مع استمرار التحضر في تشكيل عالمنا ، سيصبح تنفيذ الهيكل التنظيمي أمرًا بالغ الأهمية في تعزيز المجتمعات الحضرية المزدهرة والمرنة. (لي ، سي إتش ، ووانغ ، كيو ، 2021).

التوصيات المطلوبة:

يلعب دور الهيكل التنظيمي في تنظيم المناطق البلدية دورًا محوريًا في تشكيل التنمية الحضرية ويؤثر بشكل مباشر على جودة حياة السكان. تعمل هذه المخططات كمخططات توضح الهيكل الهرمي وأدوار ومسؤوليات موظفي الهندسة المشاركين في التخطيط والبناء والصيانة البلدية. في هذا البحث ، سوف نستكشف التوصيات الرئيسية لتعظيم إمكانات الهيكل التنظيمي من أجل إحداث تحسينات جوهرية في مستوى المعيشة داخل البلديات.

التعاون والتواصل: يجب على البلديات تعزيز التعاون السلس والتواصل المفتوح بين الفرق الهندسية والإدارات وأصحاب المصلحة. يجب تشجيع الاجتماعات والمناقشات المنتظمة لتعزيز الفهم الشامل للمشاريع ، وضمان التنفيذ الفعال والانتهاء في الوقت المناسب.

نهج متعدد التخصصات: يعد دمج نهج متعدد التخصصات في الهيكل التنظيمي أمرًا ضروريًا. يمكن أن يؤدي تشجيع التعاون بين المخططين المدنيين والكهربائيين والبيئيين والحضريين إلى حلول مبتكرة تعالج جوانب مختلفة من الحياة الحضرية ، مثل البنية التحتية الفعالة ، والطاقة المستدامة ، وإدارة النفايات ، وأنظمة النقل.

المشاركة المجتمعية: إن إشراك المجتمعات المحلية في عملية صنع القرار أمر حيوي. إن إشراك السكان في المنتديات العامة والبحث عن مساهماتهم يسمح للهيكل التنظيمي بالتوافق بشكل أوثق مع احتياجات وتطلعات الناس ، مما يؤدي إلى حلول تلبي متطلباتهم الخاصة.

التنمية المستدامة: يجب على البلديات إعطاء الأولوية لممارسات التنمية المستدامة في مخططاتها التنظيمية . يمكن أن يؤثر تطبيق التقنيات الصديقة للبيئة والمساحات الخضراء والتصميمات الواعية بالبيئة بشكل كبير على مستوى المعيشة عن طريق الحد من التلوث والحفاظ على الموارد وتعزيز الرفاهية العامة.

التعلم المستمر والتكيف: يتطور مجال الهندسة باستمرار مع التطورات التكنولوجية. لذلك ، يجب تشجيع الفرق الهندسية داخل البلديات على الانخراط في التعلم المستمر ، والبقاء على اطلاع دائم بأفضل الممارسات ، والقدرة على التكيف مع التحديات والفرص الجديدة. (سميث ، ج. ، 2022).

من خلال تنفيذ هذه التوصيات ، يمكن أن يصبح الهيكل التنظيمي أداة فعالة للتغيير الإيجابي في المجالات البلدية. إن التعاون الفعال ، والنهج متعدد التخصصات ، والمشاركة المجتمعية ، والتنمية المستدامة ، والالتزام بالتعلم المستمر سوف يمهد الطريق لتحسين البنية التحتية والخدمات المحسنة ، وفي النهاية رفع مستوى المعيشة لجميع السكان. مع نمو المدن وتطورها ، من الضروري أن تعتمد على خبرة المهندسين لخلق بيئات حضرية مزدهرة ومستدامة.

نتائج الدراسة:

يلعب الهيكل التنظيمي دورًا حيويًا في الأداء الفعال للمناطق البلدية ولها تأثير مباشر على تحسين مستوى المعيشة للسكان. تحدد هذه الرسوم البيانية تسلسلاً هرميًا واضحًا ، وتحدد الأدوار والمسؤوليات ، وتبسط عمليات صنع القرار ، مما يؤدي في النهاية إلى تنمية حضرية أكثر فاعلية واستدامة. ستستفيد البلديات التي تتبنى بنشاط الهيكل التنظيمي من التنسيق المعزز، والتخصيص الأمثل للموارد ، وتحسين نوعية الحياة بشكل عام لمواطنيها.

قوة الهيكل التنظيمي :

في أي بلدية ، يمكن أن تؤدي الشبكة المعقدة من الإدارات والخدمات إلى حدوث ارتباك وعدم كفاءة إذا لم يتم تنظيمها بشكل صحيح. يقدم الهيكل التنظيمي تمثيلًا مرئيًا للهيكل الهرمي ، مع خطوط واضحة للتواصل والمسؤولية ، مما يعزز التعاون الفعال بين الإدارات. يؤدي هذا التنسيق المحسن إلى أوقات استجابة أسرع لمعالجة مخاوف المواطنين ، مثل صيانة البنية التحتية والسلامة العامة والقضايا البيئية.

علاوة على ذلك ، يسمح الهيكل التنظيمي للبلديات بالاستفادة من مواردها بفعالية. من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات في مختلف الإدارات ، يتم تقليل ازدواجية الجهود ، ويتم تخصيص الموارد على أساس المجالات ذات الأولوية. يعمل هذا النهج على تحسين تخصيص الميزانية وتحسين الكفاءة العامة للمشاريع العامة ، مما يساهم في تطوير مشهد حضري مستدام وقادر على الصمود.

التأثير على مستوى المعيشة:

إن البلدية المنظمة جيدًا ، والمدعومة بمخططات تنظيمية هندسية ، تُترجم مباشرة إلى تحسين مستوى المعيشة لسكانها. من خلال العمليات الإدارية المبسطة ، يمكن للمواطنين توقع وصول أسرع إلى الخدمات الأساسية ، وتقليل العقبات البيروقراطية ، وحل المشكلات المجتمعية في الوقت المناسب. وهذا بدوره يعزز الشعور بالثقة والرضا بين السكان ، مما يؤدي إلى زيادة المشاركة المدنية والمشاركة في الشؤون البلدية.

علاوة على ذلك ، فإن المناطق البلدية المنظمة مجهزة بشكل أفضل لمواجهة التحديات التي يفرضها التحضر السريع. أصبح تخطيط وتنفيذ مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق أكثر قابلية للإدارة ، مما يضمن السكن الملائم ، والمواصلات ، ومرافق الصرف الصحي لعدد السكان المتزايد. والنتيجة هي بيئة حضرية أنظف وأكثر أمانًا واستدامة ، مما يؤثر بشكل إيجابي على الرفاهية الجسدية والعقلية للسكان.

إن اعتماد الهيكل التنظيمي من قبل البلديات له آثار بعيدة المدى على مستوى المعيشة والتنمية الشاملة للمناطق الحضرية. تتيح قنوات الاتصال الشفافة والمنظمة داخل الإدارات البلدية اتخاذ قرارات فعالة وتخصيص الموارد ، مما يؤدي إلى تعزيز التنسيق وتقديم خدمة عامة أفضل. في نهاية المطاف ، يعكس التأثير الإيجابي على مستوى معيشة السكان فعالية الهيكل التنظيمي كأداة حاسمة في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. مع استمرار نمو المدن وتطورها ، سيظل الاستثمار في أنظمة تنظيمية جيدة التنظيم ضروريًا لإنشاء مجتمعات مزدهرة في القرن الحادي والعشرين.

المصادر والمراجع:

سميث ، ج. (2021). إعادة التفكير في المخططات التنظيمية: نحو حوكمة بلدية رشيقة وشاملة. مجلة الإدارة المحلية والحكم ، 35 (2) ، 123-140

جونسون ، أ. (2020). "تعزيز الكفاءة البلدية من خلال الهيكل التنظيمي: دراسة حالة لتخطيط المدن المستدامة." المجلة الدولية للهندسة المدنية والأشغال العامة ، 8 (2) ، 76-88.

سميث ، ج. ، جونسون ، ر. ، ووليامز ، أ. (2018). تعزيز التنمية العمرانية من خلال مخططات تنظيمية هندسية فعالة. مجلة التخطيط العمراني ، 42 (3) ، 201-218.

جونسون ، إم ، ولي ، س. (2019). المدن المستدامة: تأثير المخططات التنظيمية الهندسية على المبادرات البيئية. علوم وتكنولوجيا البيئة ، 35 (2) ، 127-142.

سميث ، ج. (2021). تعزيز منظمة الهندسة البلدية من أجل التنمية الحضرية المستدامة. مجلة التخطيط والتنمية العمرانية ، 47 (3) ، 215-228.

سميث ، جي بي ، وجونسون ، إل إم (2021). "مخططات تنظيمية هندسية للتخطيط البلدي الفعال." مجلة الهندسة الحضرية ، 25 (3) ، 145-162.

لي ، سي إتش ، ووانغ ، كيو (2021). "تأثير المخططات التنظيمية الهندسية على مستوى المعيشة الحضري." مراجعة الدراسات الحضرية ، 38 (4) ، 275-290.

سميث ، ج. (2022). "المخططات التنظيمية الهندسية: تحسين المناطق البلدية من أجل حياة أفضل." مجلة التنمية الحضرية ، 35 (2) ، 78-92.

سميث ، ج. (2022). تعزيز الكفاءة البلدية من خلال المخططات التنظيمية الهندسية. مجلة التخطيط العمراني ، 35 (2) ، 45-60.

سميث ، ج. (2020). تحسين البنية التحتية للبلدية من خلال المخططات التنظيمية الهندسية. مجلة التخطيط العمراني ، 34 (2) ، 145-160.

جونسون ، أ. (2021). تبسيط اتخاذ القرار في الهندسة البلدية: دور المخططات التنظيمية. مراجعة الهندسة المدنية ، 48 (3) ، 210-225.

سميث ، ج. (2020). تحسين تخصيص الموارد في المنظمات الهندسية. مجلة الإدارة الهندسية ، 35 (2) ، 76-91.

جونسون ، أ. (2021). تبسيط اتخاذ القرار في الهندسة البلدية: دور المخططات التنظيمية. مراجعة الهندسة المدنية ، 48 (3) ، 210-225.

سميث ، ج. (2021). تبسيط اتخاذ القرار في المنظمات الهندسية. مجلة الإدارة الهندسية ، 36 (2) ، 45-56.

سميث ، ج. (2021). تأثير المخططات التنظيمية الهندسية على كفاءة المشروع. مجلة الإدارة الهندسية ، 42 (3) ، 117-130.

التعلم التنظيمي وأثره على السمعة المنظمية، دراسة حالة: مجموعة إزدان القابضة

علي حسين عوض اليافعي

Organizational learning and its impact on organizational reputation, case study: Ezdan Holding Group

Ali Hussein Awad Al-Yafei

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثر التعلم التنظيمي بابعادها: (التعلم الجماعي، التمكين، والعصف الذهني) على السمعة المنظمية بابعاده الثلاثة: (صورة المنظمة، والجودة، والنداء العاطفي)، لدى موظفي مجموعة إزدان القابضة. ولتحقيق اهداف الدراسة تم تبني المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث قام الباحث بتطوير استبانة مكونة من (32) فقرة لقياس المتغيرات، وتم توزيع (226) استبانة على افراد المجتمع، لكن بلغ عدد الاستبانات القابلة للتحليل (181) استبانة بنسبة استرداد بلغت (80%). واستخدمت مجموعة من الاختبارات الاحصائية من خلال برنامج SPSS. اظهرت النتائج انّ هنالك اثرا ايجابيا ودالا احصائيا لأبعاد التعلم التنظيمي: (التعلم الجماعي، التمكين، والعصف الذهني) على السمعة المنظمية في مجموعة إزدان القابضة ، واوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالتعلم التنظيمي باعتبار التعلم التنظيمي نسيج هام لتحسين السمعة المنظمية في الشركات من مختلف الجوانب. فقد كشفت نتائج البحث عن العلاقة الوثيقة التي تربط التعلم التنظيمي بالسمعة المنظمية.

الكلمات المفتاحية: التعلم التنظيمي، السمعة المنظمية، مجموعة إزدان القابضة –قطر.

Abstract

This study aims to recognize the impact of organizational learning by its dimensions: (group learning, empowerment, and brainstorming) on the organizational reputation by its three dimensions: (organization image, quality, and emotional appeal), with the staff of Ezdan Holding Group. In order to achieve the study's objectives, the analytical descriptive curriculum was adopted; The researcher developed a 32-paragraph questionnaire to measure variables, and 226 questionnaires were distributed to members of the community, but the number of analytical questionnaires reached 181 with a recovery rate of 80%. A series of statistical tests were used through the SPSS program. The results showed that there is a positive and statistical impact of organizational learning dimensions: (group learning, empowerment, brainstorming) on the organizational reputation of Ezdan Holding Group. The study recommended the need for increased attention to organizational learning as organizational learning is an important fabric to improve the organizational reputation of companies in various respects. The results of the search revealed the close relationship between organizational learning and organizational reputation.

Keywords: organizational learning, organizational reputation, Ezdan Group Holding -Qatar.

المقدمة

تعدّ السمعة المنظمية من اهم الاصول غير الملموسة التي تمتلكها المنظمة، والتي يجب ان تسعى باستمرار الى بنائها والحفاظ عليها. حيث ان السمعة الجيدة تتيح للمنظمة مزيدا من الفرص للمبيعات وبالتالي الزيادة في الارباح، وتساعد في الاحتفاظ بالموظفين الموهوبين في المنظمة، وحماية المنظمة بالتعرف الى الازمات المحتملة وتقليل المخاطر، والمساهمة في التوسع الدولي وتكوين التحالفات الاستراتيجية (فلاق، 2020)، واضاف Pires& Bastam (2015) ان المنظمة سوف تتمكن من تحقيق اهدافها بسرعة اكبر اذا كان لها سمعة طيبة بين اصحاب المصالح ؛ اذ يفضل العملاء الارتباط بالمنظمات المعروفة لهم من قبل، في المقابل يؤثرون على العملاء المحتملين الاخرين من خلال التوصية.

ويؤثر التعلم التنظيمي على سلوك الفرد كما أنه نتاج الخبرة والتجارب الداخلية والخارجية، فتعلم الفرد يبدأ بتعرضه للتجربة؛ فيفكر، ويتدبر، ويكوّن المفاهيمَ، ثم يختبر هذه المفاهيم بممارسة سلوك جديد أو تعديل سلوكه القديم فيما يعرف بعجلة التعلم، كما أن التعلم التنظيمي عملية تتضمن عدد من العمليات الفرعية المتمثلة في إكتساب المعلومات وتخزينها في ذاكرة المنظمة، ثم الوصول إلى هذه المعلومات وتنقيحها للاستفادة منها في حل المشكلات الحالية والمستقبلية، وذلك في إطار ثقافة المنظمة (مقيمح ؛2020).

مشكلة الدراسة واسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في حرص منظمات الاعمال على بناء سمعتها المنظمية والمحافظة عليها نظرًا لاهميتها في بقاءها واستمرارها في ظروف الازمات والتي تمكنها من استقطاب افصل الكفاءات، ومن ثم الوصول الى الاستدامة التي تجعلها قادرة على تحقيق المنافع والتميز، حيث يُعدَّ تحسين التعلم التنظيمي لدى الموظفين من ابرز عناصر نجاح المنظمات، وبالتالي ترتكز الدراسة على السؤال الرئيس التالي: ما اثر التعلم التنظيمي في السمعة المنظمية على مجموعة إزدان القابضة؟ ويتفرع عنه الاسئلة الفرعية الاتية:

1- ما اثر التعلم التنظيمي بابعادها مجتمعة على صورة المنظمة؟

2- ما اثر التعلم التنظيمي بابعادها مجتمعة على الجودة؟

3- ما اثر التعلم التنظيمي بابعادها مجتمعة على النداء العاطفي؟

اهمية الدراسة:

تنبع الاهمية لهذه الدراسة من جانبين هما:

الاهمية النظرية:

تظهر اهمية الدراسة من خلال التعريف باهمية متغيراتها (التعلم التنظيمي والسمعة المنظمية) من الناحية النظرية التي تعد من المواضيع المعاصرة في ميدان الادارة الاستراتيجية للمنظمات، كما ان موضوع متغيرات

الدراسة الحالية وخصوصا التعلم التنظيمي من شانه فتح الافاق وتشجيع باحثين اخرين على الخوض في تفاصيل متغيرات اخرى لم تتناولها هذه الدراسة مما يحقق تراكما معرفيا لاثراء المكتبة العربية وقطرية، وتناول موضوع السمعة المنظمية بشكل عميق، كون ان الدراسات السابقة في هذا المجال لم تبخل باعطاء وفرا معرفيا على الرغم من الاشارة المبكرة الية واهميته بالنسبة لبقاء واستمرار المنظمات.

الاهمية التطبيقية:

تنبع اهمية الدراسة من اهمية دور التعلم التنظيمي على السمعة المنظمية في الشركات، كما ان هذه الدراسة ستقدم مقترحات وتوصيات من شانها حثّ الشركات للاعتماد في اعمالها على الموارد البشرية المبدعة؛ لانها تخلق لها قيمة مضافة، ولانها مهمة في مجال عملها، وتمثل ضرورة ملحة لا يمكّن الاستغناء عنها.

اهداف الدراسة:

سعت الدراسة الى الاهداف الاتية:

- التعرف على اثر التعلم التنظيمي بابعادها مجتمعة على صورة المنظمة.
- التعرف على اثر التعلم التنظيمي بابعادها مجتمعة على الجودة.
- التعرف على اثر التعلم التنظيمي بابعادها مجتمعة على النداء العاطفي.
- تقديم توصيات تعّزز تطبيق ابعاد التعلم التنظيمي على السمعة المنظمية في الشركات.

انموذج الدراسة :

يشير الشكل رقم (1) الى انموذج الدراسة والذي يتضمن متغيرات الدراسة وابعاد كل متغير، بالاضافة الى المراجع التي تم الاعتماد علية:

الشكل 1 انموذج الدراسة

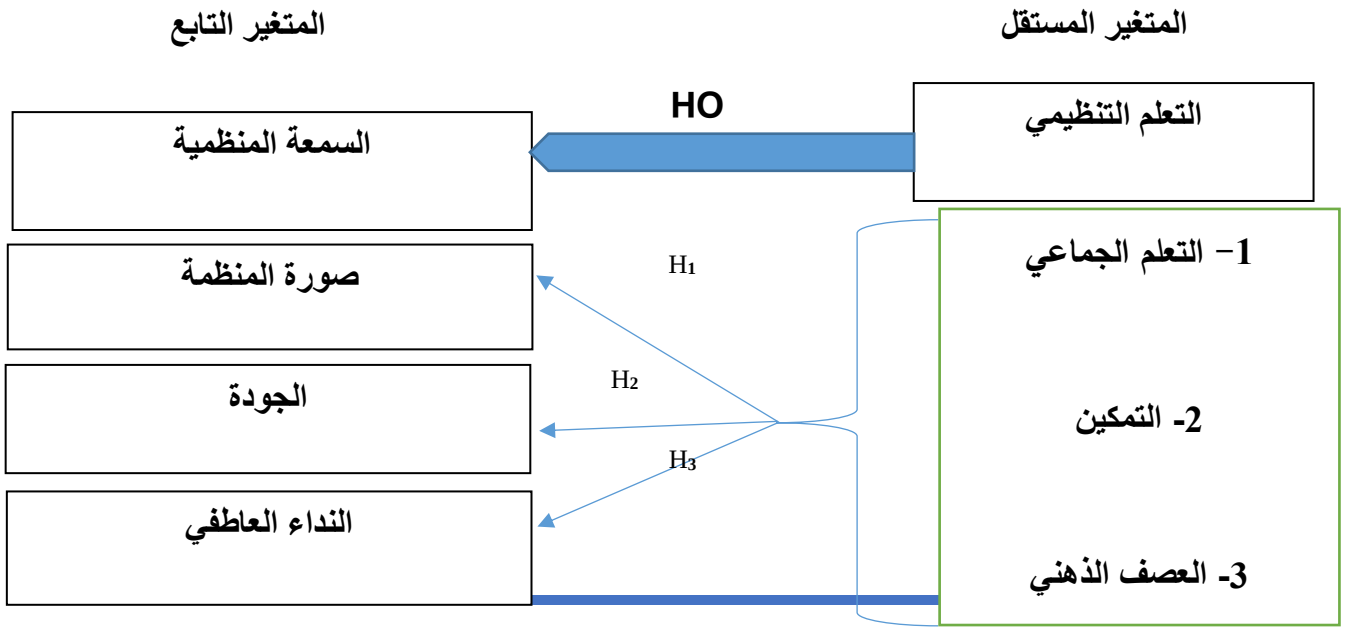

بناء على مشكلة الدراسة واسئلتها، فقد تم صياغة الفرضيات الاتية:

H0 الفرضية الرئيسة:

– لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتعلم التنظيمي بابعاده (التعلم الجماعي، التمكين، والعصف الذهني) على السمعة المنظمية بابعادها (صورة المنظمة، والجودة، والنداء العاطفي) في مجموعة إزدان القابضة.

ويتفرع عن هذا السؤال الاسئلة الفرعية الاتية :

الفرضية الفرعية الاولى(H01): لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتعلم التنظيمي بابعادها مجتمعة (التعلم الجماعي، التمكين، والعصف الذهني) في صورة المنظمة في مجموعة إزدان القابضة.

الفرضية الفرعية الثانية(H02):لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتعلم التنظيمي بابعادها مجتمعة (التعلم الجماعي، التمكين، والعصف الذهني) في الجودة في مجموعة إزدان القابضة.

الفرضية الفرعية الثالثة(H03):لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتعلم التنظيمي بابعادها مجتمعة (التعلم الجماعي، التمكين، والعصف الذهني) في النداء العاطفي في مجموعة إزدان القابضة.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على مجموعة إزدان القابضة –قطر.
- **الحدود الزمنية:** اقتصرت هذه الدراسة خلال العام (2022– 2023).
- **الحدود البشرية:** اقتصرت هذه الدراسة على موظفي مجموعة إزدان القابضة.
- **الحدود الموضوعية:** تمّ اعتماد ابعاد المتغير المستقل وهو التعلم التنظيمي، والمتغير التابع وهو السمعة المنظمية كما في انموذج الدراسة.

الاطار النظري

التعلم التنظيمي

ظهر مفهوم التعلم التنظيمي كاستجابة للزيادة في الاضطرابات التي تعزى للبيئة، وفي ظل هذه الأوضاع لا يمكن لأي منظمة البقاء والنجاح ما لم تكن منظمة متعلمة في مجال أعمالها، فالمنظمات المتعلمة تتضمن عمليات مسح وتكيف مستمر مع البيئة، وهي عملية تتضمن جهود القادة لإحداث موائمة ناجحة بين المنظمة والبيئة من خلال تطوير قدراتها بالاعتماد على التعلم التنظيمي، والتركيز على مبادئ المنظمات المتعلمة (حمامة، 2021).

وأكد بيلان (2021) أن تحول المنظمة إلى منظمة متعلمة يمكنها من تنويع مصادر معرفتها الداخلية مثل: خبرات المديرين، وبرامج التدريب والتطوير والتقنية للقادة والموظفين، ومعرفتها الخارجية مثل: التحالف مع العملاء والموردين والمنافسين ووسائل الإعلام ومختلف المؤسسات في المجتمع، وهذا التعلم يمكن المنظمة من توفير بيئة ثقافية مشجعة على التفكير وبناء الصور الذهنية وتوليد أفكار جديدة تسهم في تحقيق الميزة التنافسية، وعرفه الخير (2020) بأنه إحدى العمليات التي تعتمد عليها المنظمة في غرس الاتجاهات الإيجابية والقيم الجديدة وترجمتها إلى سلوكيات يمكن توظيفها في بيئة العمل، كذلك هو عملية تفيد المنظمة بتنويع المستويات الفردية والجماعية والتنظيمية فيها من أجل تحقيق الفاعلية ونجاح العملية التنظيمي.

أبعاد التعلم التنظيمي:

تمثلت أبعاد التعلم التنظيمي في أربعة أبعاد تم تناولها في أنموذج الدراسة وهي (التعلم الجماعي، والتمكين، والعصف الذهني، والاتصال) بالاستناد إلى دراسة (Seok-young,2019)، والملا وعباس (2019)، بلموهوب (2019):

- **التعلم الجماعي:** هو عملية التوافق بين أعضاء الفريق للحصول على النتائج التي يريدونها إذ يتم التعلم بين أعضاء الفريق بالحوار وتبادل وجهات النظر والتجارب والملاحظات والأفكار وحل المشكلات بطريقة مبتكرة وانتقاد السياسات دون خوف من العقاب (برباوي، 2020).
- **التمكين:** ويشير إلى مدى استخدام الأساليب المناسبة التي تمنح الأفراد فرصا للتعلم وتعمل على تعزيز عملية التعلم ضمن فرق العمل و كيفية الاستفادة من معارف الأفراد وخبراتهم (حمامة، 2021)، ويرى كل من (كيرد، 2020) إن من خصائص ثقافة التعلم التنظيمي تمكين الموظفين ومشاركة أكثر وانفتاحا تنظيميا أوسع وتشارك القيم، وأن بعض الثقافات تفضي إلى التعلم أكثر من غيرها، وقد أكد كمونة (2020) إن عنصر التمكين من بين أهم العناصر التي يمكن من خلالها قياس التعلم التنظيمي.

- العصف الذهني هو أحد أساليب الإبداع الجماعي حيث تحاول المجموعة إيجاد حل لمشكلة ما عن طريق تجميع قائمة من الأفكار والحلول التي يساهم بها أفراد المجموعة بشكل عفوي (بيلان، 2021)،

السمعة المنظمية

اشار (Deniz (2022 الى ارتباط السمعة التنظيمية لاي مؤسسه بعدد من العوامل الداخلية والخارجية مثل سمعة المنافسين، وسمعة العملاء، وسمعة الصناعه نفسها، وسمعة المنظمات الاخرى العامله في نفس المجال (المنزوع، 2019). فالسمعة التنظيمية كما عرفها احمد (2016) هي الصورة الذهبية سواء ايجابية او سلبية المتكونه لدي العملاء عن المنظمة، وهي احد الاصول غير الملموسه للمنظمه، وعرفها الفتلاوي (2017) بانها نوع من الاصول غير الملموسه التي تسعى بها المنظمات الى البناء والمحافظه عليةا، والتي تحقق الاستجابه الايجابية حول المنظمة، بما يضمن بقاءها واستمرارها في ظل مختلف الظروف والازمات، كما اشار بحري وخرموش (2021) الي ان السمعة هي السلوكيات التي تعكس ردود فعل العملاء تجاه عمليات وانشطه وخدمات المنظمة. كما يرى حسن (2022) ان السمعة التنظيمية هي تصورات واتجاهات العملاء (سلبية او ايجابية نحو المنظمة، وترتبط بتقييم العملاء لكل عناصر المنظمة سواء خدمات او معلومات او جوده او موارد بشرية ... الخ.

واتفقت التعريفات السابقه على ان السمعة التنظيمية مبنية على اراء ووجهات نظر الافراد المتعاملين مع المنظمة، وانها تؤثر على اداء المنظمة على المدى البعيد.

وعد احمد (2017) ان السمعة التنظيمية تهدف الى بقاء المنظمات ونموها من خلال المحافظه على الحصه السوقية لها، وتحقيق الربح المنشود من خلال سمعتها الحسنه التي تحافظ على العميل الحالي وتجنب الاخر. وضح Brown(2006) المشار الية في (الفتلاوي، 2018) ان السمعة التنظيمية تهدف الى عكس طابع الشركه وثقافتها الداخلية وقيمها ومعتقداتها وتشكيل الصورة المراد توصيلها عن الشركه للاطراف الخارجية من خلال العلاقات التجارية والانشطه التسويقية المختلفه.

ومن وجهه نظر الباحث تتجلى اهداف السمعة التنظيمية في اعطاء قيمه اضافية للخدمات والمنتجات، وادخال المنتجات الجديده الى الاسواق، وزياده سمعة المنظمة بين العملاء والوصول الى مستوى المنظمات العالمية، والوصول الى الموظفين ذوي الكفاءات العالية.

ومن ابعاد السمعة المنظمية كما تطرق اليةا(الزيادي، 2020؛ ماضي والبشيتي، 2020، حسن، Rosin,2019 Deniz,2022) هي:

– صـورة المنظمة: وهي النداء العاطفيات او المشـاعر او الاحاسـيس والمواقف تجاه المنظمة، حيث تسـعى اداره المنظمة بتحسـين صـورتها الراهنه لدى الاخرين، والاهتمام باحتياجات العمل بروح الفريق الواحد، وتقديم الدعم للعاملين فيها بما يساعدهم على زياده الثقه بالنفس وتحقيق التطوير الذاتي.

– الجودة: وتعني تلبية الخدمه لاحتياجات الزبائن عموما، فان رضا الزبون يعني المزيد من التصور عن جوده الخدمه، من خلال الالتزام بجوده الخدمه وفقا للخطط الموضـوعه مسـبقا، وسـعي المنظمة لتوفير كافه المستلزمات الضرورية لضبط الجودة.

النداء العاطفي: وهو اهتمام المنظمة بتقديم افكار جديده من اجل تحقيق الاهداف، وتوفير مناخ يشـجع الموظفين على الابداع، وتحفيز الموظفين المبدعين.

وتؤدي السـمعة التنظيمية الحسـنه دورا مهما في حال تعرض المنظمة لاي حدث سـلبي، كتقليص حجم المنظمة، او الخسائر غير المتوقعه، او العقوبات القانونية، حيث تعد السمعة هنا بمثابه الارث الطيب الذي قد يعين المنظمة على مواجهه تلك التحديات وتجاوزها مسـتقبلاتتضـمن السـمعة التنظيمية علاقه تتميز بكونها ديناميكية وتفاعلية بين هويتها المؤسـسـية وشـخصـيتها الاعتبارية، والذي ينظر الية من جانب المنظمة، ومن جانب المسـاهمين واصـحاب المصـالح والمعنيين بشـكل عام، ولا يعد من الامر السـهل الحفاظ على السـمعة التنظيمية للمنظمه، كما انّها تتفاوت من فرد لاخر، وتبنى على اراء شخصية،كما وان هناك عددا من التحديات الداخلية والخارجية التي تعد محددات امام بناء السـمعة التنظيمية، كمتغير الثقافه التنظيمية والتي تعد متغيرا داخليا، مبني على التفاعلات الداخلية التنظيمية، والعوامل الشـخصـية للعاملين، ويؤثر كذلك على الصـورة الذهنية للموظفين، والتي تنعكس على السمعة التنظيمية للمؤسسه بشكل عام (Westcott,2015)

وفي ذات السـياق تعود السـمعة التنظيمية بالعديد من الفوائد على المنظمات: حيث تؤدي الى (Ali et al, 2020):

جذب وتوظيف الموظفين ذوي الخبره والكفاءه للمنظمه حيث انّ المنظمة التي تتمتع بسمعة تنظيمية عالية تعد مكانا جاذبا للموظفين من ذوي المؤهلات والخبرات العالية.

جذب الاسـتثمارات الخارجية للدوله، حيث انّ سـمعة المنظمة المبنية على سـهوله عملياتها واجراءاتها وجوده خدماتها تعد عامل جذب المستثمر الخارجي والعكس صحيح.

الدراسات السابقه

دراسة (2022) Deniz بعنوان:

The relationship between perception of corporate reputation and turnover Intention: Results from Turke

تهدف هذه الدراسة الى فحص العلاقه بين تصور موظفي المستشفيات الخاصه للشركات سمعة ونية دورانهم. وتم جمع البيانات من موظفي مستشفى خاص يعمل في تركيا وبلغ عدده (117)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واظهرت نتائج الدراسة ان تصور الموظفين للشركه له سمعة عالية، ومستوى نية دورانهم منخفض. اكتشاف اخر للدراسة هو ان هناك علاقه ذات دلالة احصائية، معتدله، وسلبية بين تصور اعاده تعيين الشركه ونية دوران عندما يكون تاثير سمعة الشركه على مواقف الموظفين واخذ السلوكيات في الاعتبار ، فمن المستحسن ان يركز المديرون على الممارسات التي تزيد من ادراك الموظفين لسمعة الشركه.

دراسة (2022) .Sadeghi et al بعنوان:

The effect of organizational reputation on e loyalty: the roles of e-trust and e-satisfaction .

هدفت الدراسة الى معرفه تاثير السمعة التنظيمية على الولاء الالكتروني مع ادوار الثقه الالكترونية والرضا الالكتروني، وتم اسخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينه الدراسة من (450) موظفا وموظفه، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام تطوير استبانه. واظهرت نتاج الدراسة وجود اثر ذي دلالة احصائية للسمعة التنظيمية على رضا العملاء الالكتروني، والثقه الالكترونية، واوصت الدراسة بضروره تحسين سمعة الشركات من خلال زياده رضا العملاء وثقتهم وولائهم.

دراسة(2020) Kim & Park بعنوان: " Employees' Perceptions of Organizational Learning: The Role of Knowledge and Trust"

اهتمت باختبار تأثير إدراك الموظفين لأدوار ثقافة مشاركة المعرفة، والثقة على التعلم التنظيمي من خلال توسيط سلوك مشاركة المعرفة، وقد أجريت الدراسة على عينة من الموظفين بشركة خدمات تكنولوجيا المعلومات في الصين قوامها (228) عامل ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام الاستبانة أداة للدراسة ، وتوصلت إلى وجود ارتباط معنوي إيجابي بين جميع المتغيرات المشار إليها، وأشارت إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لمستوى إدراك الموظفين للثقة على التعلم التنظيمي، كما أظهرت وجود تأثير معنوي إيجابي لسلوك مشاركة المعرفة على العلاقة بين ثقافة مشاركة المعرفة والتعلم التنظيمي.

دراسة (2019) Polat et al بعنوان:

"The Impacts of a University's Organizational Reputation and Orgaanizational Attraction on Student's Intention to Pursue"

هدفت الدراسة للتعرف على تاثير سمعة الجامعة التنظيمية في جذب الطلاب الدوليين ونيتهم لاتمام دراساتهم الغليا. وقد استخدمت الدراسة البحث الوصفي الكمي لتحليل النتائج، حيث اعتمدت على طلاب من (67) دولة كمجتمع دراسي لتحقيق هذا الهدف، وتم اختيار (231) طالبا ممن التحقوا بجامعة (Kocaeli) للعام الدراسي 2015/2016. وقد حققت الدراسة نتائجها كالتالي: وجود علاقة ايجابية اتجاه السمعة المنظمية للجامعة ونية متابعة التعليم والجاذبية التنظيمية كمتغير وسيط. ولما تقدم من نتائج لهذه الدراسة قدم الباحثون التوصيات التالية: يجب ان يعمل مديرو الجامعات على رفع مستوى السمعة المنظمية لضمان زيادة الجاذبية لاتمام التعليم، كما ويمكن للباحثين الاخرين اجراء هذه الدراسة وتطبيقها في جامعات اخرى للوصول لنتائج اكثر شمولا.

تعقيب عام على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

- تتفق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في موضوع الدراسة " اثر التعلم التنظيمي على السمعة المنظمية"، ولكنها اختلفت عنها من حيث مجتمع الدراسة وعينتها واهداف الدراسة، كما اختلفت ايضا عنها في الاداة.
- حسب علم الباحث قلة الدراسات الاجنبية والعربية التي تناولت " اثر التعلم التنظيمي على السمعة المنظمية"، وكانت معظم الدراسات تربط احد المتغيرات السابقة بمتغيرات اخرى.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها: من الدراسات المحلية القليلة التي تناولت موضوع اثر التعلم التنظيمي على السمعة المنظمية على مجموعة إزدان القابضة.

ويتضح من الدراسات السابقة ان مواضيع اثر التعلم التنظيمي على السمعة المنظمية مجموعة إزدان القابضة من المواضيع المهمة، والتي على رغم من البحث الحثيث للباحث فانها لم تجد دراسات جمعت بين المتغيرين السابقين.

فيرى الباحث ان متغيرات الدراسة لا زالت بحاجة الى المزيد من البحث والدراسة وخصوصا التعلم التنظيمي، ومواكبة الاطر الحديثة المتعلقة به، ان التطور التكنولوجي فيقا هائل، ويعطي قيمةُ مضافة للاعمال بتقديم خدمات نوعية ومتطورة للعملاء.

واثراء السمعة المنظمية بمزيد من الابحاث العلمية التي تسهم في زيادة كفاءة وفاعلية المنشات الاقتصادية، والحد من مخاطر تراجع الشركة عن قدرتها على الارتقاء بمستوى خدمات عالٍ.

ويرى الباحث انه يجب تشجيع جميع المنظمات بشكل عام ومجموعة إزدان القابضة بشكلٍ خاص على الاندماج بالتغير السريع؛ وتطبيق المفاهيم الادارية الحديثة؛ للارتقاء بخدمات الشركة، واستغلال الموارد البشرية المبدعة في تحقيق نتائج عالية المستوى.

اتفقت اغلب الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا ما اعتمدته الدراسة الحالية

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي: وهو مجموعة من الطرق والاجراءات التي اتبعها الباحث بشكل متكامل لوصف الظاهرة المراد دراستها معتمدا على جميع الحقائق والبيانات التي تم جمعها وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها بشكل دقيق، من خلال مجموعة من الاساليب الاحصائية التي تتناسب مع نوعية البيانات. ويعد الهدف الرئيس من الدراسة التعرف على اثر التعلم التنظيمي على السمعة المنظمية في مجموعة إزدان القابضة، وتكونت الدراسة من متغيرين، مستقل وتابع . فيما يتعلق بالمتغير المستقل تم التعبير عنه بالتعلم التنظيمي، والذي تم قياسه من خلال ثلاثة ابعاد وهي: التعلم الجماعي، التمكين، والعصف الذهني. واما المتغير التابع فهو يمثّل السمعة المنظمية والذي تم قياسه من خلال ثلاثة ابعاد ايضا وهي: صورة المنظمة، والجودة، والنداء العاطفي.

3.3 مجتمع الدراسة وعينتها:

تالف مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في مجموعة إزدان القابضة، وتم توزيع الاستبانة على جميع افراد المجتمع، وبلغ عدد المستجيبين على الاستبانات (181) موظفا وموظفة، وهي تشكّل ما نسبته ما يقارب (80%) من عدد الاستبانات التي تم توزيعها، حيث اعتمد الباحث اسلوب العينة الهادفة لتعاملها مع مجتمع صغير، ووزعت الاستبانة الكترونيا وكانت جميعها صالحة لغايت التحليل).

جدول (1) الصفات الشخصية والوظيفية لافراد عينة الدراسة

البند	المعلومات العامة	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	127	%70.16
	انثى	54	%29.83
	المجموع	**181**	**%100**
المسمى الوظيفي	مدير	2	1.10%
	نائب مدير	0	0
	رئيس قسم	3	%1.7
	موظف	176	%97.2
	المجموع	**181**	**%100**

اظهرت النتائج الواردة في الجدول (1) ان هنالك تنوعا بين افراد العينة فيما يتعلق بالجنس، وحققت نسبة الذكور اعلى منها من الاناث بين افراد العينة بنسبة بلغت (70.16%)، بينما الاناث بلغت (29.16%). امّا عن المسمى الوظيفي لافراد العينة كانت النسبة الاعلى تعود للموظفين بنسبة بلغت (97.2%)، بينما لم يكن ضمن افراد العينة من يشغلون منصب نائب مدير.

اداة الدراسة (الاستبانة):

اعتمد الباحث استبانة كاداة لجمع البيانات من افراد العينة، وتم اعدادها بشكل يتناسب مع متغيراتها، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد شملت الاستبانة مجموعة من الفقرات قسّمت على ثلاثة اجزاء ووزّعت كالاتي:

- **الجزء الاول:** صمّم لقياس البيانات الشخصية لافراد العينة.
- **الجزء الثاني:** احتوى على (17) فقرة لقياس ابعاد متغير التعلم التنظيمي (المتغير المستقل)، وقد تم الاستعانة بالمراجع التالية لاعداد الجزء الثاني من الاستبانة: (محمود، 2022؛ القرالة، 2020).
- **الجزء الثالث** : احتوى على (14) فقرة لقياس ابعاد متغير السمعة المنظمية (المتغير التابع) وقد تم الاستعانة بالمراجع التالية لاعداد الجزء الثالث من الاستبانة: (فلاق، 2020؛ وماضي والبشيتي، 2020). للتعرف على مستوى موافقة افراد العينة على الفقرات المتعلقة بمستوى ابعاد التعلم التنظيمي، ومستوى السمعة المنظمية في المجموعة، فقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لدرجات الموافقة (Five Likert Scale)، حيث تراوحت درجاته بين (1 – 5)، وكما هو موضح بالجدول (3).

جدول (2) مقياس ليكرت الخماسي

الاجابة	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
الرمز	5	4	3	2	1

وللحكم على المتوسّطات الحِسابية لاجابة افراد العينة فقد حدد الباحث ثلاثة مستويات للموافقة، هي (مرتفع، متوسط، منخفض) ووفقا للمعادلة الاتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{اعلى درجة – ادنى درجة}}{\text{عدد الفئات}}$$

$$= \frac{(1-5)}{3}$$

$$= 1.33$$

يُبين الجدول (3) درجات النداء العاطفي لتفسير المتوسّطات الحِسابية لاستجابات افراد عينة الدراسة على فقرات مجالات الاستبانة وابعادها:

جدول (3) المعيار الاحصائي لتفسير المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة وتحديد الاهمية النسبية

المستوى	الفترة
المنخفض	1 _ اقل من 2.33
المتوسط	3.66– 2.33
المرتفع	5 – 1.67

صدق وثبات الاستبانة

وهي ادوات قياس تستخدم للتاكد من جودة اداة الدراسة وقدرتها على القياس، ويعدّ المصطلحين مترادفين ولكل منهما طريقة خاصة في القياس. والتالي يبين طريقة قياس كل من الصدق والثبات.

الصدق:

ويهدف الى التحقق من قدرة الاستبانة على قياس ما صممت لاجله. واعتمد الباحث على مجموعة من الاختبارات للتحقق من الصدق وهي: الصدق الظاهري، والصدق الداخلي، وصدق البناء.

اولا: الصدق الظاهري:

ويعرف ايضا بصدق المحكمين، والذي يتم من خلاله الاستعانة بمجموعة من اصحاب الخبرة من الاكاديميين ضمن تخصص ادارة الاعمال، لابداء ارائهم في فقرات الاستبانة من حيث قدرتها على القياس، ويتم تحكيم المفردات وكيفية صياغتها ومدى وضوحها، ودرجة دقة الاستبانة من حيث الموضوعية ومستويات الصعوبة، ووضوح فقراتها. وعرضت الاستبانة على مجموعة من اهل الخبرة والاختصاص من الاكاديميين في الجامعات الاردنية وابدوا بعض الملاحظات والتوصيات. وبناءً على توصياتهم تم تعديل الاستبانة.

ثانيا: صدق البناء:

احد مقاييس الصدق والذي يستخدم للتحقق من قدرة الاستبانة على تحقيق الاهداف التي تريد الوصول اليها ، والتحقق ما اذا كانت الاستبانة قادرة على قياس مضمونها الذي صممت من اجله، ويتم قياس صدق البناء من خلال معامل ارتباط بيرسون بين الفقرة والمجال الكلي الذي تقيسه، وتعمل على تحديد قدرة كل فقرة من فقرات الاستبانة على القياس والاستدلال على المجال، وتعدّ الفقرات غير الدالة احصائيا، او السالبة او التي يقل معامل ارتباطها عن (0.3) غير قادرة على القياس لذلك يفضل حذفها. (Linn&Gronlund,2012). وتم قياس صدق البناء لكل متغير من متغيرات الدراسة بابعاده على حده(المستقل والتابع).

- **قياس صدق البناء لفقرات ابعاد المتغير المستقل:**

تم قياس المتغير المستقل من خلال ثلاثة ابعاد واظهرت النتائج ان جميع العلاقات الارتباطية بين الفقرات والأبعاد التي تقيسها دالة احصائيا عند مستوى دلالة (0.01). بالاضافة الى ان جميع معاملات الارتباط بين الفقرات والمتغيرات الدالة عليها تخلو من اي علاقة ارتباطية ضعيفة (اقل من 0.3)، فقد حققت

جميعها معاملات ارتباط قوية. وتراوحت قيم معاملات الارتباط (0.744- 0.863). وتلك النتائج تدل على ان فقرات ابعاد المتغير المستقل اجتازت اختبار صدق البناء.

- **قياس صدق البناء لفقرات ابعاد المتغير التابع:**

تم قياس المتغير التابع (السمعة المنظمية) من خلال ثلاثة واظهرت النتائج ان جميع العلاقات الارتباطية بين الفقرات والأبعاد التي تقيسها دالة احصائيا عند مستوى دلالة (0.01). بالاضافة الى ان جميع معاملات الارتباط بين الفقرات والمتغيرات الدالة علياً تخلو من اي علاقة ارتباطية ضعيفة (اقل من 0.3)، فقد حققت جميعها معاملات ارتباط قوية. وتراوحت قيم معاملات الارتباط (0.759- 0.872). وتلك النتائج تدل على ان فقرات ابعاد التابع المستقل اجتازت اختبار صدق البناء.

ثالثا: صدق الاتساق الداخلي:

و يقيس مدى ارتباط المتغيرات بالدرجة الكلية للاستبانة. وقد تم حساب صدق الاتساق الداخلي من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل متغير واداء الكلية للاستبانة باستخدام تحليل ارتباط بيرسون. ويجب ان تكون العلاقة الارتباطية ذات دلالة احصائية واكبر من قيمة (0.3)، ويبين الجدول (4) نتائج تحليل الاتساق الداخلي.

جدول (7) نتائج تحليل صدق الاتساق الداخلي للاستبانة

الرقم	المتغيرات	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
1	التعلم الجماعي	0.847	0.000
2	التمكين	0.852	0.000
3	العصف الذهني	0.840	0.000
4	صورة المنظمة	0.846	0.000
5	الجودة	0.836	0.000
6	النداء العاطفي	0.841	0.000

اظهرت النتائج من الجدول (4) ان جميع معاملات الارتباط بين المتغيرات والدرجة الكلية للاستبانة داله احصائيا عند مستوى دلالة (0.01)، بالاضافة ان جميع معاملات الارتباط تصنّف على انها قوية العلاقة وايجابية، وهي متقاربة في مستويات قوة فقرات متغيرات الدراسة ضمن الاستبانة، مما يؤشر وجود درجة عالية من الاتساق تعكس ثباتها ومستوى الصدق الداخلي لمحتوياتها. وتراوحت معاملات الارتباط بين القيم التالية: (0.836-0.852).

ثبات الاداء:

يتراوح معامل كرونباخ الفا بين (1) و (0)، وينبغي ان تتمتع فقرات الاستبانة بالاتساق، لذا يجب ان لا تقل قيمة معامل كرونباخ الفا عن (0.7) (القحطاني ،2015)، والجدول ذو الرقم (5) يبين معاملات الفا لمتغيرات الدراسة.

جدول (5) نتائج تحليل الثبات للاستبانة

الرقم	المتغيرات	عدد الفقرات	معامل كرونباخ الفا
1	التعلم الجماعي	6	0.851
2	التمكين	5	0.873
3	العصف الذهني	6	0.861
	التعلم التنظيمي (المتغير المستقل)	**17**	**0.859**
4	صورة المنظمة	5	0.871
5	الجودة	5	0.863
6	النداء العاطفي	4	0.883
	السمعة المنظمية (المتغير التابع)	**14**	**0.884**
	المقياس الكلي	**31**	**0.873**

يظهر من الجدول ذي الرقم (5)، ان معاملات كرونباخ الفا لفقرات المتغيرات تقع ما بين (0.851 – 0.883)، وقد حققت جميعها شرط االثبات بتجاوزها قيمة (0.7)، ويدل ذلك على ان جميع فقرات الاستبانة تتمتع بالثبات.

اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

احد الطرق المستخدمة للتحقق من ملاءمة البيانات، وللتاكد من ان البيانات ضمن التوزيع الطبيعي اعتمد الباحث على اختبار الالتواء (Skewness). فاذا كانت قيم الالتواء تقع بين (1-،1+) تكون البيانات ضمن التوزيع الطبيعي(Seward & Doane، 2015). بالاضافة الى اجراء اختبار (Test Smirnov-One- Kolmogorov SampleTest) الذي يكشف عن التوزيع الطبيعي من خلال تحقيق ان تكون قيمة Sig للبيانات اكبر من (0.05) وقيمة S-K اقل من (5)(Field،2013). والجدول (6) يبين النتائج.

جدول (6) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

الرقم	المتغيرات	معامل الالتواء	K-S	Sig
1	التعلم الجماعي	0.301	1.262	0.811
2	التمكين	-0.903	1.218	0.314
3	العصف الذهني	0.301	1.010	0.326
4	صورة المنظمة	-0.129	0.874	0.307
5	الجودة	-0.293	1.387	0.297
6	النداء العاطفي	0.502	2.511	0.310

يتبين من الجدول (6) ان قيم الالتواء تقع ما بين (-1،+1)، وهي دلالة على تحقق شـــرط التوزيع الطبيعي للبيانـات، وان قيم مســـتوى الدلالـة لمتغيرات الدراســـة في اختبار (Test Smirnov-Kolmogorov One- SampleTest) جميعها اكبر من (0.05) فهي تؤكد ان متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي.

الاساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

استعان الباحث ببرنامج التحليل الاحصائي,SPSS,25، لتحليل البيانات التي جُمعت من خلال اداة الدراسة، واستخدمت الاختبارات الاحصائية الاتية:

1. الاحصـــاءات الوصـــفية المتمثلة بالمتوســـط الحســـابي، والانحراف المعياري، والنســـب المئوية، والتكرار، والاهمية النسبية.
2. اختبارات الصدق والاتساق الداخلي من خلال معاملات الارتباط بيرسون،وتحليل معاملات كرونباخ
3. اختبار الارتباط الخطي المتعدد، والتوزيع الطبيعي؛ للتاكد من صـحة اسـتخدام تحليل الانحدار الخطي في اختبار الفرضيات.
4. تحليل الانحدار الخطي المتعدد؛ وذلك لاختبار الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية، وقياس نسبة تفسير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع.
5. تحليل الانحدار الخطي المتدرج؛ لتحديد اي المتغيرات المستقلة اكثر تفسيرًا.

وصف متغيرات الدراسة:

لوصف متغيرات الدراسة والتي من خلالها سيتم التعرف على مستوى تطبيق كل من التعلم التنظيمي والسمعة المنظمية في مجموعة إزدان القابضـــة؛ لذلك تم تحليل اجابات افراد العينة باســـتخدام مقاييس النزعة المركزية

متمثلة بالمتوسط الحسابي، ومقاييس التشتت متمثلة بالانحراف المعياري. وتم تناول كل متغير مع ابعاده على حده، بحيث تم احتساب مستوى كل بعد من ابعاد الدراسة، يليةا احتساب المستوى العام للمتغير.

مستوى التعلم التنظيمي (ابعاد المتغير المستقل):

لمعرفه مدى تطبيق الشركه للتعلم التنظيمي تم احتساب المتوسط الحسابي العام لأبعاد المتغير المستقل. والجدول (7) يبين النتائج.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية لأبعاد متغير التعلم التنظيمي

الفقره	الترتيب	المتوسط الحسابي	الاهمية النسبية
التعلم الجماعي	1	3.80	مرتفعة
التمكين	3	3.73	مرتفعة
العصف الذهني	2	3.88	مرتفعة
التعلم التنظيمي		3.80	مرتفعة

اظهرت المتوسطات الحسابية لأبعاد متغير التعلم التنظيمي انها جميعها ضمن الاهمية النسبية المرتفعة وبشكل عام بلغ مستوى تطبيق الشركه للتعلم التنظيمي قيمه مرتفعة، اذ حقق المتغير متوسطاحسابيا بلغ (3.80).

مستوى السمعة المنظمية (ابعاد المتغير التابع):

لمعرفه مدى التطبيق والاهتمام بالسمعة المنظمية تم احتساب المتوسط الحسابي العام لأبعاد المتغير المستقل. والجدول (8) يبين النتائج.

جدول (8) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية لأبعاد متغير السمعة المنظمية

الفقره	الترتيب	المتوسط الحسابي	الاهمية النسبية
صورة المنظمة	1	3.64	متوسطه
الجودة	3	3.78	مرتفعة
النداء العاطفي	2	3.87	مرتفعة
السمعة المنظمية		3.76	مرتفعة

اظهرت المتوسطات الحسابية لأبعاد متغير السمعة المنظمية انها جميعها ضمن الاهمية النسبية المرتفعة ، عدا بعد "صورة المنظمة" جاء ضمن الاهمية المرتفعة ، وبلغ المتوسط الحسابي ككل (3.76).

اختبار فرضيات الدراسة:

تم استخدام نوعين من الاختبارات الاحصائية؛ لاثبات الفرضيات، وذلك وفق الاتي:

- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)ويستخدم لاثبات الفرضية الرئيسة، ولاثبات نسبه تفسير المتغيرات المستقله معًا على المتغير التابع، وقد اعتمدت قيمه Fومعنويتها للتحقق من اثبات الفرضية.
- الانحدار الخطي المتدرج (Stepwise Regression): ويستخدم لتوضيح المتغيرات المستقله الاكثر تفسيرًا على المتغير التابع من خلال اعداد نماذج لها.

1.3.4 اختبار الفرضية الرئيسة:

H0: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتعلم التنظيمي بابعاده (التعلم الجماعي، التمكين، والعصف الذهني) على السمعة المنظمية بابعادها (صورة المنظمة، والجودة، والنداء العاطفي) في مجموعة إزدان القابضة.

اختبرت الفرضية من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، عند مستوى دلالة($a\leq0.05$) والجدول الاتي ذو الرقم (9) يوضح نتائج.

جدول (9) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة

	Model Summary			تحليل التباين ANOVA			المتغير المستقل ابعاد التعلم التنظيمي	معاملات الانحدار Coefficients		
المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	Adjusted R^2	F المحسوبه	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig		قيمه B	قيمه t	مستوى الدلالة Sig
السمعة المنظمية	0.706	0.757	0.729	81.716	3	0.000	التعلم الجماعي	0.501	4.201	0.000
							التمكين	0.311	2.309	0.029
					178		العصف الذهني	0.399	3.502	0.001
					180					

- بلغت قيمه F الجدولية (2.70) عند درجات حرية (3\178) وعند اجراء مقارنه مع قيمه تحليل التباين للاختبار F المحسوبه والبالغ قيمتها (81.716)، نجد القيمه المحسوبه اعلى من الجدولية وبذلك نثبت معنوية نموذج الانحدار. وبلغ مستوى الدلالة للاختبار (0.000) وهي اقل من قيمه مستوى الدلالة المعتمد

بالدراسة، لذلك نرفض الفرضية الرئيسة ونقبل البديله، والتي تنص على: **يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتعلم التنظيمي بابعاده (التعلم الجماعي، التمكين، والعصف الذهني) على السمعة المنظمية بابعادها (صورة المنظمة، والجودة، والنداء العاطفي) في مجموعة إزدان القابضة.**

- يستدل من قيمه R على قيمه العلاقه الارتباطية بين المتغيرات المستقله والتابع؛ وهي تشير في الجدول ذي الرقم (9) بوجود علاقه ارتباطية ايجابية قوية بين ابعاد المتغير المستقل: **(التعلم الجماعي، التمكين، والعصف الذهني)** والمتغير التابع، والتي بلغت قيمتها = 0.706.
- يتضح من الجدول ايضا، ان قيمه مستوى الدلالة لأبعاد المتغير المستقل: **(التعلم الجماعي، التمكين، والعصف الذهني)** ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (0.05)، فهي حققت مستويات دلالة اقل من مستوى الدلالة المعتمد في الاختبار والبالغ (0.05)، وهي على التوالي(0.000)،(0.029)، (0.001)، وبذلك نستنتج بان لها اثرا دالا احصائيا على السمعة المنظمية.
- بلغت قيمه B الثابت (0.361)، وهي ضرورية لبناء معادله الانحدار للمتغيرات، وبعد استعراض النتائج اعلاه يتبين ان معادله الانحدار للفرضية الرئيسة جاءت كالاتي:

وللتعرف الى اي من المتغيرات المستقله اكثر تفسيرًا للمتغير التابع، استُخدم تحليل الانحدار الخطي المتدرج (Stepwise Regression)، والجدول ذو الرقم (10) يوضح نتائج اختبار الانحدار الخطي المتدرج.

السمعه المنظميه = 0.361+ 0.501 التعلم الجماعي+ 0.311 التمكين +0.399 العصف الذهني

جدول (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتدرج للفرضية الرئيسة

الانموذج	ابعاد التعلم التنظيمي	R	R^2	F المحسوبه	مستوى الدلالة Sig
1	• التعلم الجماعي	0.659	0.499	229.882	0.000
2	• التعلم الجماعي • العصف الذهني	0.693	0.511	140.028	0.000
3	• التعلم الجماعي • العصف الذهني • التمكين	0.721	0.601	83.201	0.000

اظهرت النتائج في الجدول (10) ان هنالك ثلاث مجموعات من ابعاد المتغير المســـتقل لها اثر على المتغير التابع، وتختلف كل مجموعه عن الاخرى في القدره التفسيرية، فحقق متغير التعلم الجماعي اعلى قدره تفسيرية على السمعة المنظمية، بحيث يساهم وحده في تفسير المتغير التابع بنسبه (49.9%)، وهي الاعلى من بين ابعاد التعلم التنظيمي في الســـمعة المنظمية، وتزداد قيمه القدره التفســـيرية في المجموعه الثانية بعد اضـافه بُعد العصـف الذهني ، الى المجموعه الاولى، وبذلك ترتفع القده التفسـيرية للمجموعه الثانية لتصـبح (51.1%). ويستدل بان العصف الذهني تمتلك ثاني قدره تفسيرية على تحقيق السمعة المنظمية. وفيما يتعلق بالمجموعه الثالثة تكونت بعد اضافه بُعد التمكين لترتفع القدره التفسيرية الى (60.1%).

اختبار الفرضية الفرعية الاولى:

H01: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتعلم التنظيمي بابعاده (التعلم الجماعي، التمكين، والعصف الذهني) في صورة المنظمة في مجموعة إزدان القابضة.

اختبرت الفرضـــية من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، عند مستوى دلالة($a\leq0.05$) والجدول الاتي ذو الرقم (11) يوضح نتائج.

جدول (11) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى:

	Model Summary			تحليل التباين ANOVA			المتغير المستقل ابعاد التعلم التنظيمي	معاملات الانحدار Coefficients		
المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	Adjusted R^2	F المحسوبه	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig		قيمه B	قيمه t	مستوى الدلالة Sig
صورة المنظمة	0.644	0.593	0.608	70.301	3	0.000	التعلم الجماعي	0.187	1.439	0.070
							التمكين	0.302	2.701	0.006
					178		العصف الذهني	0.514	4.011	0.000
					180					

- بلغت قيمه F الجدولية (2.70) عند درجات حرية (3\178) وعند اجراء مقارنه مع قيمه تحليل التباين للاختبار F المحسوبه والبالغ قيمتها (70.301)، نجد القيمه المحسوبه اعلى من الجدولية وبذلك نثبت معنوية نموذج الانحدار. وبلغ مستوى الدلالة للاختبار (0.000) وهي اقل من قيمه مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة، لذلك نرفض الفرضية الفرعية الاولى ونقبل البديله، والتي تنص على: **يوجد اثر ذو دلالة احصائية**

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتعلم التنظيمي بابعاده (التعلم الجماعي، التمكين، والعصف الذهني) في صورة المنظمة في مجموعة إزدان القابضة.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H02: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتعلم التنظيمي بابعاده (التعلم الجماعي، التمكين، والعصف الذهني) في الجودة في مجموعة إزدان القابضة.

اختبرت الفرضـــية من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، عند مستوى دلالة($a\leq0.05$) والجدول الاتي ذو الرقم (12) يوضح نتائج.

جدول (12) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

	Model Summary			تحليل التباين ANOVA			المتغير المستقل ابعاد التعلم التنظيمي	معاملات الانحدار Coefficients		
المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	Adjusted R^2	F المحسوبه	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig		قيمه B	قيمه t	مستوى الدلالة Sig
الجودة	0.688	0.491	0.559	70.220	3	0.000	التعلم الجماعي	0.663	4.663	0.000
							التمكين	0.312	1.751	0.067
					178		العصف الذهني	0.250	1.511	0.111
					180					

- بلغت قيمه F الجدولية (2.70) عند درجات حرية (3\178) وعند اجراء مقارنه مع قيمه تحليل التباين للاختبار F المحسوبه والبالغ قيمتها (70.220)، نجد القيمه المحسوبه اعلى من الجدولية وبذلك نثبت معنوية نموذج الانحدار. وبلغ مستوى الدلالة للاختبار (0.000) وهي اقل من قيمه مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة، لذلك نرفض الفرضية الفرعية الثانية ونقبل البديله، والتي تنص على: **يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتعلم التنظيمي بابعاده (التعلم الجماعي، التمكين، والعصف الذهني) في الجودة في مجموعة إزدان القابضة.**

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

H03: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتعلم التنظيمي بابعاده (التعلم الجماعي، التمكين، والعصف الذهني) في النداء العاطفي في مجموعة إزدان القابضة.

اختبرت الفرضـــية من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، عند مستوى دلالة(a≤0.05) والجدول الاتي ذو الرقم (13) يوضح نتائج.

جدول (13) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

	Model Summary			تحليل التباين ANOVA			المتغير المستقل ابعاد التعلم التنظيمي	معاملات الانحدار Coefficients		
المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	Adjusted R^2	F المحسوبه	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig		قيمه B	قيمه t	مستوى الدلالة Sig
النداء العاطفي	0.801	0.512	0.621	90.001	3	0.000	التعلم الجماعي	0.502	4.301	0.000
							التمكين	0.130	1.125	0.301
					178		العصف الذهني	0.483	3.660	0.000
					180					

- بلغت قيمه F الجدولية (2.70) عند درجات حرية (3\178) وعند اجراء مقارنه مع قيمه تحليل التباين للاختبار F المحسوبه والبالغ قيمتها (90.001)، نجد القيمه المحسوبه اعلى من الجدولية وبذلك نثبت معنوية نموذج الانحدار. وبلغ مستوى الدلالة للاختبار (0.000) وهي اقل من قيمه مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة، لذلك نرفض الفرضية الفرعية الثالثة ونقبل البديله، والتي تنص على: **يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتعلم التنظيمي بابعاده (التعلم الجماعي، التمكين، والعصف الذهني) في النداء العاطفي في مجموعة إزدان القابضة.**

مناقشة النتائج:

1. ما مستوى التعلم التنظيمي بابعاده (التعلم الجماعي، التمكين، والعصف الذهني) من وجهة نظر الموظفين في مجموعة إزدان القابضة؟

- اظهرت المتوسطات الحسابية لأبعاد متغير التعلم التنظيمي انها جميعها ضمن الاهمية النسبية المرتفعة وبشكل عام بلغ مستوى تطبيق المجموعة للتعلم التنظيمي قيمة مرتفعة، اذ حقق المتغير متوسطاحسابيا بلغ (3.80). مما يعزى الى ان ادارة المجموعة تحاول جاهدة تقديم حزمة من التعلم التنظيمي والمزايا

المناسبة للموظفين، وزيادة تحفيز الموظفين، وذلك من اجل تحقيق الربحية والانتاجية. اتفقت الدراسة مع **دراسة Sadeghi et al (2022)** بان مستوى ممارسة التعلم التنظيمي مرتفعة.

2. ما مستوى السمعة المنظمية بابعادها (صورة المنظمة، والجودة، والنداء العاطفي) من وجهة نظر الموظفين في مجموعة إزدان القابضة؟

اظهرت المتوسطات الحسابية لأبعاد متغير السمعة المنظمية انها جميعها ضمن الاهمية النسبية المرتفعة ، عدا بعد "صورة المنظمة" جاء ضمن الاهمية المرتفعة ، وبلغ المتوسط الحسابي ككل (3.76). مما يعزى الى ان المجموعة مهتمة بشكل كبير بتقديم افكار جديدة، وتعمل على تغيير اساليب العمل، وتحفيز او تشجيع الموظفين على ذلك، واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت الية **دراسة Sadeghi et al (2020)** بان مستوى السمعة المنظمية مرتفعة.

3. اثر التعلم التنظيمي بابعاده (التعلم الجماعي، التمكين، والعصف الذهني) على السمعة المنظمية بابعادها (صورة المنظمة، والجودة، والنداء العاطفي)، في مجموعة إزدان القابضة؟

- هنالك اثر ايجابي ودال احصائي لأبعاد التعلم التنظيمي (التعلم الجماعي، التمكين، والعصف الذهني) على السمعة المنظمية في مجموعة إزدان القابضة، واظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية ايجابية قوية بين المتغيرين، بحيث كلما كان هنالك اهتمام من قبل مجموعة إزدان القابضة في ابعاد التعلم التنظيمي سيساهم ذلك في التحسّن الايجابي في ابعاد السمعة المنظمية.

التوصيات:

- ضرورة زيادة الاهتمام بالتعلم التنظيمي باعتبار التعلم التنظيمي نسيج هام لتحسين السمعة المنظمية في الشركات من مختلف الجوانب. فقد كشفت نتائج البحث عن العلاقة الوثيقة التي تربط التعلم التنظيمي بالسمعة المنظمية.
- ينبغي البدء بتشريع استراتيجيات وسياسات تسهم بتحسين وتطوير استراتيجية التعلم التنظيمي ومتابعة تطبيق مبادئها بشكل دوري ومستمر، لما لها من اثر كبير تجاه السمعة المنظمية.
- ضرورة وضع طاقم متخصص من الاكفاء لكي يبداوا بعمليّة البحث والتطوير فيما يخص تحسين استراتيجية التعلم التنظيمي، على ان تكون مبنية على اسس استراتيجية ومنهجية وعلمية متقنة.
- وضع وسن قوانين وتشريعات تسهم في تطوير استراتيجية التعلم التنظيمي لدى المجموعة.

قائمة المراجع

اولا: المراجع العربية

احمد، بشري حسين علي (2017). اثر استراتيجيات البحث والتطوير في السمعة التنظيمية: اختبار دور الوسيط لخريطة المعرفة – دراسة ميدانية على شركات الادوية الاردنية، **مجلة الباحث**، 51 (2)، 17–35.

بحري، صابر، وخرموش، منى (2021). بناء وتعزيز سمعة المنظمة منظور تحليلي في ظل الأبعاد الومصادر التنظيمية، **مجلة التنظيم والعمل**، 9 (3)، 31– 48.

برباوي، كمال (2020). الأنماط القيادية وعلاقاتها بالتعلم التنظيمي: دراسة حالة شركة التوزيع الوطنية للكهرباء والغاز بشار، **مجلة العلوم الانسانية** 1 (20)، 269–286.

بيلان، عبد القادر (2021). دور أبعاد المنظمة المتعلمة في تحسين جودة الخدمات الصحية: دراسة ميدانية في مستشفيات جامعة حلب، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية**، 3 (10).

حسن، فاطمة (2022). الدور الوسيط لسلوك المواطنة التنظيمية في العلاقة بين ممارسات ادارة الموارد البشرية الخضراء وتحسين السمعة التنظيمية اثناء جائحة كوفيد–19: دراسة تحليلية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، 1 (3)، 237–339.

حمامة، مسعود (2021). المنظمة المتعلمة كمدخل لتنمية رأس المال البشري: دراسة حالة أساتذة جامعة عمار ثليجي بالأغواط، **مجلة رؤى اقتصادية**، 11 (1)، 419– 432.

الخير، آسيا (2020). التعلم التنظيمي وأثرة علي الأداء الوظيفي (2014–2019م) دراسة حالة – المملكة العربية السعودية جامعة الملك خالد، **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، 1(40)، 217–249.

الزيادي، بسنت (2020). اثر الرسوخ الوظيفي في دعم سمعة المنظمة، **المجلة العربية للادارة**، 4 (40)، 17–31.

الفتلاوي، احمد (2018). العلاقة بين القيادة الرشيقة وبناء السمعة التنظيمية من خلال الدور الوسيط للالتزام التنظيمي – بحث تحليل لاراء عينة من الموظفين في الشركة العامة لصناعة السيارات، **مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية**، 7 (4)، 23–48.

فلاف، محمد (2020). مساهمة تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية في تعزيز منظمات الاعمال– دراسة ميدانية–، **المجلة الاردنية في ادارة الاعمال**، 16 (1)، 69–92.

ماضي، خليل، والبشيتي، سها (2020). الدور الوسيط للالتزام التنظيمي في اثر جودة الحياة الوظيفية على السمعة التنظيمية الفلسطينية، **مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية**، 28 (4)، 20–47.

ثانيا: المراجع الاجنبية

Ali, Imran, Ali, Murad, Grigore, Georgiana & Molesworth, Mike, & Jin, Zhongqi, 2020. "The moderating role of corporate reputation and employee-company identification on the work-related outcomes of job insecurity resulting from workforce localization policies, ***Journal of Business Research, Elsevier***, 117(C),825-838.

Deniz, Serkan (2022). The Relationship Between Perception of Corporate Reputation and Turnover Intention: Results from Turke, ***ournal of Health Managemen****t*, 22(1) 103–113.

Pires, V., & Trez, G. (2022). Corporate reputation: A discussion on construct definition and measurement and its relation to performance. ***Revista de Gestão****, 25(1), 47-64.*

Polat, M., Wing,H, & betar,N. (2019). "The Impacts of a University's Organizational Reputation and Orgaanizational Attraction on Student's Intention to Pursue". ***Revista de Gestão****, 20(2), 117-129.*

Sadeghi, A., Ghujali, T., & Bastam, H. (2022**). The Effect of Organizational Reputation on E loyalty: The Roles of E-trust and E-satisfaction**. *ASEAN Marketing Journal, 1-16.*

Sadeghi, A., Ghujali, T., & Bastam, H. (2022**). The Effect of Organizational Reputation on E loyalty: The Roles of E-trust and E-satisfaction**. *ASEAN Marketing Journal, 1-16.*

Westcott, Scott, (2015), The importance of reputation, http://www.profitguide.com/shared/print.jsp?content-20050222.

"آثر الرقابة المالية في ترشيد الإنفاق العام في بلديات الأغوار الشمالية"

"The Impact of Financial Control in Rationalizing Public Spending in the Northern Jordan Valley Municipalities"

الباحثة

أ. زينب ابراهيم سليمان الشملوني Zainab Ibrahim Suleiman Al-Shamlouni

الايميل: **zeze17101983@gmail.com**

الملخص

حظيت المالية العامة بعدد من التطورات بسبب تطور وظيفة الدولة وكان لهذا التطور اثر على تطور النفقة العامة، مما ادى الى زيادة في الأنفاق العام، وهذا الانفاق لا يعني دائما زيادة في المنفعة الحقيقية التي تترتب على الانفاق، لذا برز صورة من انواع الخدمات التي تقوم بها الدولة او الجهات المحلية لمعرفة الحديث عن تزايد الانفاق الذي يعتبر من صميم الحديث عن الرقابة المالية لهذا الانفاق، لهذا كان لزاما لوجود نظام رقابي مسايرا للتطور الذي يحصل نتيجة في حجم النفقات العامة، والا لبقية الرقابة ضربا في الخيال، وقد هدفت الدراسة الحالية الى تعرف على اثر الرقابة المالية في ترشيد الانفاق العام في بلديات الأغوار الشمالية، ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تطوير أداة الدراسة اشتملت على محورين هما؛ الرقابة المالية، وترشيد الانفاق العام. وقد أظهرت نتائج الدراسة الى أن الأهمية النسبية للرقابة المالية قد جاءت بمستوى كبير، كما تبين ايضاً الى أن الأهمية النسبية لترشيد الانفاق العام قد جاء كبيراً، كما أظهرت النتائج وجود اثر ذات دلالة إحصائية للرقابة المالية في ترشيد الانفاق العام، حيث بلغت قيمة الأثر (68.2%). وفي ضوء النتائج فقد اوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: الرقابة المالية، ترشيد الانفاق العام، بلديات الأغوار الشمالية.

Abstract

Public finance has received a number of developments due to the development of the state function and this development had an impact on the development of public expenditure, which led to an increase in public spending, and this spending does not always mean an increase in the real benefit that results from spending, so a picture of the types of services carried out by the state or local authorities emerged to know the talk about the increase in spending, which is considered at the heart of talking about financial control of this spending, so it was necessary to have a control system that keeps pace with the development that The current study aimed to identify the impact of financial control in rationalizing public spending in the municipalities of the northern Jordan Valley, and to achieve the objective of the study, the descriptive analytical approach was used, through the development of the study tool included two axes: financial control, and rationalization of public spending. The results of the study showed that the relative importance of financial control has come at a significant level, and it was also shown that the relative importance of rationalization Public spending has been significant, and the results showed a statistically significant impact of financial control on rationalizing public spending, where the value of the impact reached (68.2%). In light of the results, the study recommended a set of recommendations.

Keywords: Financial control, rationalization of public spending, municipalities of the northern Jordan Valley.

المقدمة

اهتمت الدول منذ العصور القديمة بتنظيم الرقابة على الاموال التي تعود ملكيتها الى الدولة، وبهدف الحفاظ على هذه الاموال من العبث والضياع وصرفها على الاوجه التي اجيبت من اجلها. لذا اجتمع علماء المالية العامة والادارة لدراسة نظام مالي واداري ومنظومة صحيحة يجب ان تتوفر بها رقابة مالية وحتى ليفتقر نظامها الى الكمال، ويرى كثير من العلماء بان الرقابة المالية لها دور اساسي وامر طبيعي في أي مجتمع انساني، لأنها تضع ضوابط في تصرف الاموال لهذا المجتمع، لذا حظية موضوع الرقابة المالية بأهمية متزايدة مع تطور الدولة وزيادة تدخلها في الحياه الاجتماعية والاقتصادية، وهذا مما جعل الدولة من اولى مهامها تجاه مواطنيها دافعي الضرائب وضرورة التأكد والحرص من سير الاعمال التي تقوم بها وزارتها ومؤسساتها ضمن حدود وقواعد ونهج اقتصادي سليم، وفاعلية ادراتها المالية .(العكام، 2018).

ومع تطور دور الدولة وتداخلها في كافة ومختلف مظاهر الحياه الاجتماعية والاقتصادية، اصبحت النفقات العامة تشغل حيز كبير ومهم من مواضيع المالية العامة للدولة، ومع ازدياد الاهتمام ودراسة تاثير الانفاق على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة وزيادة نشاطها الاقتصادي والذي يهدف الى النمو الاقتصادي اصبح الانفاق العام يلعب دورا مهما ورئيسيا في المالية العامة للدولة وزيادة النفقات العامة للدولة تزايد حجما مع تطور الدولة.(الخصاونة، 2014).

وترى الباحثة من هذا المنطلق توجه وزارة الادارة المحلية في المملكة الاردنية الهاشمية متجهة وبقوة نحو اصلاح المنظومة الرقابية وذلك من خلال عملها على تطوير المستويات الادارية، جاءت هذه الدراسة للتعرف إلى آثر الرقابة المالية في ترشيد الإنفاق العام في بلديات الأغوار الشمالية.

منذ اقدم العصور اهتمت الدول في تنظيم الرقابة على الاموال العائدة ملكيتها الى الدولة، وذلك بهدف الحفاظ على تلك الاموال من العبث وصرفها على الاوجه التي اجيبت من اجلها، فهو المبرر واستمرار ومشروعية حكمها كونه مرتبط اسباب وجود الدولة ومستمر في تلبية الاحتياجات الاساسية، حيث اجمع العلماء القائمين على ابحاث الادارة والمالية العامة على ان أي نظام مالي واداري الذي لا يتوفر فيه رقابة صحيحة يعد نظاما ناقص ويفتقر الى الكمال. (الخصاونة، 2014)

حيث يرى كثير من العلماء ان الرقابة امر طبيعي في المجتمع الانساني، لان تضع ضوابط للتصرف، وتعد الرقابة المالية كغيرها من الرقابات لها دور في تنظيم المجتمعات والمؤسسات، وحظيت الرقابة المالية اهمية متزايدة مع تطور الدولة وزيادة التدخلات في الحياه الاقتصادية والاجتماعية والتطور في النظم السياسية وتحقيق المزيد من الديمقراطية، لذا تعتبر الرقابة المالية من اولى مهمات الدولة تجاه مواطنيها لدافعي الضرائب في ضرورة التأكيد من السير الصحيح التي تقوم بها الوزرات والمؤسسات ضمن حدود القانونية المشروعة والنهج الاقتصادي السليم وفاعلية الادارة المالية. (العكام، 2018)

تعد الرقابة المالية جزءا مهم من الادارة المالية للدولة والتي في الاساس تقوم على مجموعة من الاجراءات المحاسبية والتدقيقية في مجال الاداء والامور المالية، وذلك من خلال نظام متكامل من المعلومات المالية والسلوكية، من اجل رفع مستوى الاداء المالي للدولة من خلال المراجعة المستمرة للنتائج الاعمال المالية لها، ومقارنة النتائج المرغوب بها وتحليل الاسباب مما يترتب من معرفة المعوقات واكتشاف الاخطاء وتحديد المسؤوليات واتخاذ اجراءات اللازمة لتصحيح مسار الاداء المالي للإدارة المالية، والتجنب من الوقوع في الاخطاء مستقبلا. (نور الدين،2019)

مشكلة الدراسة

يعتبر الانفاق احد اهم العوامل التي تتأثر بمجموعة من العوامل حيث ان الدول اليوم تعاني من تحدي كبير الا وهو الاحتكام الى انفاق رشيد وذو منفعة عقلانية، هذا يتطلب مجموعة من الاجراءات لعل ابرزها وجود جهاز رقابي فاعل يمتلك القدرة على تحديد وتحقيق الاهداف وفق جدول محدد ومن خلال وسيلة ذات كفاءة عالية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة؛ لمعرفة أثر الرقابة المالية في ترشيد الانفاق في بلديات الأغوار الشمالية، من هنا جاءات اهمية هذه الدراسة للإجابة عن الاسئلة التالية:

1- ما الأهمية النسبية للرقابة المالية في بلديات الأغوار الشمالية من وجهة نظر العاملين أنفسهم؟

2- ما الأهمية النسبية لترشيد الانفاق في بلديات الأغوار الشمالية من وجهة نظر العاملين أنفسهم ؟

3-ما آثر الرقابة المالية في ترشيد الانفاق في بلديات الأغوار الشمالية؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في إظهار أثر الرقابة المالية في ترشيد الانفاق في بلديات الأغوار الشمالية في تحسين الأنشطة والإجراءات التي تساهم في تحقيق الأهداف التنظيمية للبلديات لضمان بقاء وإستمرار العمل، ومن خلال ذلك يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى قسمين:

اولاً: الاهمية العلمية

يتطرق البحث لجوانب مختلفة للرقابة المالية على البلدية والمسؤوليات التي تتدخل في عملية المراقبة، كما يتناول الدور الذي تلعبه السلطة الادارية والجهة القضائية في محاسبة القائمين على تبذير مالية البلدية.

ثانياً: الاهمية العملية

يتضمن موضوع البحث من جانب اهمية العلمية، وهو اثراء البحث في ميدان الرقابة المالية بصفة عامة، وفي ميدان الرقابة المالية على بلديات الأغوار الشمالية بصفة خاصة، ففي حال النظر الى حداثة الرقابة المالية على النفقات البلدية اود ان نكون من السابقين لدراسة الموضوع خاصة ان الموضوع له اهمية بالغة في ظل التطور الحديث لمستوى البلديات. ولتكون نتائج وتوصيات الدراسة موجهاً لراسمي السياسات في وزارة الإدارة المحلية وكذلك البلديات في أعمالها الحالية والمستقبلية.

اهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق اهدافها وهي:

1- معرفة الأهمية النسبية للرقابة المالية في بلديات الأغوار الشمالية.

2- معرفة الأهمية النسبية لترشيد الانفاق في بلديات الأغوار الشمالية.

3- معرفة آثر الرقابة المالية في ترشيد الانفاق في بلديات الأغوار الشمالية .

حدود الدراسة: الحدود الزمنية اجريت الدراسة في عام 2023م.

الحدود الموضوعية: اجريت الدراسة على مجتمع الموظفين العاملين في بلديات الاغوار الشمالية.

الدراسات السابقة:

دراسة سليمان و صابوني (2022): بعنوان "ادارة الانفاق الحكومي بين الترشيد والتخفيض".

تتمركز اهمية الدراسة في اظهار دور الادارة الفاعلة والرشيدة للأنفاق الحكومي في علاج العديد من الازمات الاقتصادية في ظل نقص الموارد المتاحة. تهدف الدراسة الى معرفة وتحديد مفهوم الانفاق الحكومي وأركانه، وتحديد الزيادة الحقيقية والظاهرية للأنفاق ومعرفة سبل ادارة الانفاق. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي حيث يظهر المنهج الوصفي في تحديد مفهوم الانفاق الحكومي، اما المنهج التحليلي من خلال تحليل النقاط التي وردت في البحث. اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي ان الانفاق العام تحكمه مجموعة من الضوابط التي يجب مراعاتها والاستناد اليها عند اقرارها له، بحيث تحدد هذه الضوابط النوع والحجم الامثل لهذا الانفاق بشكل يدعم ويزيد مشروعيته الاقتصادية. واهم التوصيات جاءت في اعادة هيكلة الدعم الحكومي، في اطار ترشيد النفقات العامة، من خلال اتباع السياسة الملائمة لتوجيه الدعم الاجتماعي لمستحقيه والعمل على التوازي على ضبط الانفاق الحكومي .

دراسة المطيري (2020): "بعنوان اثر الرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي على تفعيل معايير الحوكمة بالجهات الحكومية".

هدفت الدراسة الى معرفة اثر الرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي على تفعيل معايير الحوكمة بالجهات الحكومية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبانة كادة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة التي تم توزيع الاستبانة عليهم 500 وتم استرداد 438 ، وان من اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود علاقة جوهرية بين تنفيذ الرقابة والاجراءات وبين اساليب تنفيذ الرقابة، ووجود ايضا علاقة جوهرية بين كفاءة اداء موظفي الرقابة، وان ابرز التوصيات وضع خطة استراتيجية لتطوير واظهار القدرات المؤسسية والبشرية من منظور معايير الحوكمة .

دراسة حمزة واخرون و كمال (2019): بعنوان"اثر تفعيل اليات الرقابة القبلية للمراقب المالي على ترشيد الانفاق المحلي (دراسة حالة بن شكاو خلال 2008-2017)".

اهتمت الدراسة في معرفة دولة الجزائر التي تعاني من مشاكل واكراهات تعوق التنمية المحلية ، لذا من الضروري كان البحث في معرفة مدى مساهمة اليات الرقابة المالية القبلية في التيسير المالي المحلي في الجزائر. هدفت الدراسة الى معرفة مدى تقييم فاعلية اليات الرقابة القبلية للمراقب مالي للبلديات في ترشيد الانفاق الحلي للبلدية باعتبارها ان النفقة المحلية من ادوات السياسة المالية للبلدية ويتم استخدامها من اجل تحقيق اهدافها وهي اشباع حاجات المجتمع المحلي ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره مناسب لوصف الجوانب النظرية المتعلقة بالمالية المحلية، وتحليل اسباب تزايد الانفاق المحلي للبلديات، والاسلوب القياسي فيما يتعلق بالجانب التطبيقي لقياس اثر تفعيل اليات الرقابة المالية القبلية للمراقب المالي . و من اهم التوصيات اعطاء صلاحيات ذات نطاق واسع لمراقب المالي للبلدية حتى يتمكن من القيام بدور في الارشاد والتوجيه وبناء بدلا من ان يقتصر دورة على اكتشاف الاخطاء فقط .

دراسة نور الدين و الحكيم (2019): بعنوان"دور الرقابات المالية الممارسة على البلديات في ترشيد نفقات الميزانية البلدية "دراسة ميدانية لمجموعة من بلديات ولاية المسيلة".

هدفت الدراسة الى ابراز دور الرقابة المالية المسبقة على البلدية في ترشيد نفقات الميزانية ، وتم استخدام وجمع البيانات وذلك عن طريق العاملين بمصلحة المحاسبة لدة البلدية بواسطة استمارة وزعت على العاملين، وتم استخدام الاساليب الاحصائية الوصفية لاختبار الفرضيات. ومن اهم التوصيات وجود علاقة تاثير موجبة بين المتغيرات المراقب المالي ونفقات ميزانية بلديات ولاية المسلية، وبذلك يؤكد على دور الرقابات المالية المسبقة في الحفاظ وترشيد الانفاق . من ابرز النتائج ان واقع رقابة المحاسب العمومي الممارسة على البلديات موضوع الدراسة، واقع مقبول لدى اغلب العاملين بمصلحة المحاسبة لدى البلديات المعنية.

دراسة عبابنة وروابدة (2017) : بعنوان "اثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على الادارة المالية في القطاع العام الاردني".

هدفت الدراسة الى معرفة اثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على الادارة المالية في القطاع العام الاردني، وشمل مجتمع الدراسة جميع المدققين الذين يمارسون المهمات الرقابية في ديوان المحاسبة والرقابة على كافة اعمال القطاع العام، تم استخدام الاستبانة ووزعت على عينة عشوائية من مدققي ديوان المحاسبة وكان عددهم 300 مدقق. وبلغ عدد الاستبانات المستردة 291 استبانة ، وتم استخدام التحليل الوصفي وتحليل الاعداد. واظهرت اهم النتائج ان المتوسط العام لأبعاد الرقابة المالية الذي يمارسها ديوان المحاسبة في القطاع العام كانت بدرجة متوسطة، وابعاد الادارة المالية ايضا جاء بدرجة متوسطة، لذا تبين وجود علاقة ودور ايجابي للرقابة المالية الذي يمارسها مدققين في ديوان المحاسبة على الرقابة المالية. واوصت الدراسة بمنح موظفي ديوان المحاسبة امتيازات اضافية نظرا لشفافية وطبيعة المهام التي يمارسونها .

دراسة قدوري و مرغاد (2016): بعنوان"مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)".

هدفت الدراسة الى التعرف على حجم الدور الذي يلعبه الانفاق العام في النشاط الاقتصادي في الجزائر ومعرفة امكانية تحديد اولوية الانفاق العامة لتحقيق اكبر قدر من الكفاءة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي بتحديد المشكلة ووصفها والرصد لأدبيات الموضوع، واستخدم الاسلوب التحليلي المقارن باستخدام السلاسل الزمنية للأنفاق العام وعناصره المختلفة من اجل التعرف على تطور هذا الانفاق وتغير أولوياته من جهة اخرى، من اهم النتائج التي تم التوصل لها ان الاسباب الاجتماعية والادارية والسياسية لها اثر بالغ في الاهمية في زيادة حجم الفقات العامة خلال فترة الدراسة وذلك بسبب التوسع في تقديم الخدمات العامة لأفراد المجتمع لتحسين الظروف الاجتماعية.

دراسة حرارة واحمرو (2016) :بعنوان "اثر كفاءة الرقابة المالية على ترشيد الانفاق دراسة حالة (سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة)".

هدفت الدراسة للتعرف على اثر كفاءة والرقابة المالية على ترشيد الانفاق في منطقة العقبة الاقتصادية، واعتمدت الدراسة على الاسلوب الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الشؤون الرقابية والمالية في منطقة العقبة وعددهم (58) موظفا وعينة الدراسة تتمثل في كافة افراد مجتمع الدراسة وهم العاملين ايضا. وابرز ما توصلت اليه الدراسة انه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ترشيد الانفاق والرقابة المالية في منطقة سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة، وتوصلت ايضا بان هنالك نقص في تأهيل العاملين في الرقابة المالية بالشهادات ونقص باستخدام الوسائل الرقابية الحديثة ، واوصت الدراسة بعقد دورات تساعد في رفع وتحسين كفاءة الاشخاص العاملين في الشؤون المالية لدى منطقة العقبة الاقتصادية .

دراسة العابد وعبد الله (2014): بعنوان" الرقابة المالية على نفقات البلدية".

تكمن اهمية البحث على الجوانب الرقابية المختلفة على مالية البلدية ومسؤولية التي تقوم بها الجهة الرقابية ومدى تدخلها في العمليات الرقابية، والدور الذي تقوم به السلطات الادارية في مساءلة القائمين على اسراف مالية البلدية، ويزيد من اهمية الموضوع ايضا هو ان الرقابة المالية للبلدية تشهد تطورا مهما من حيث القوانين المنظمة لها والاليات الواجب تتبعها من اجل رقابة فعالة تفي بالغرض بمتطلبات التنمية الاجتماعية المحلية والاقتصادية . تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في معالجة واعتمد ايضا على الوصف والعمق الدقيق لتحقق الاهمية العلمية والعملية . من ابرز النتائج التي تقوم عليها الدراسة هي ان الوفرة المالية التي تقوم عليها بعض البلديات لم تحقق نتائج مرجوة منها، ومن ثم فان العنصر المالي غير كاف لوحدة في تحقيق اهداف البلديات

.وتوصي الدراسة بان صدور القوانين والتنظيمات من الجهة المختصة المؤهلة، فيما حبذا لو صدر هذا القانون برسوم حتى يكون نابعا من اهل الاختصاص والدراية بتقنيات والامور المالية وطرق متابعتها.

"Pattern of Spending and the Level of Tax Revenue in Nigeria"Ibrahim,(2020).

هدفت هذه الدراسة الى معرفة تاثير نمط الانفاق القطاع العام والخاص على مستوى الايرادات الضريبية في نيجريا. وتم الحصول على البيانات من خلال احصائية البنك المركزي النيجيري للفترة المالية 2009 الى 2018. وتم استخدام الانحدار البسيط في تحليل البيانات . وفي الاستنتاج ، تبين من ان كل من الانفاق الحكومي والانفاق الاسري ليس له تاثير كبير على مستوى الايرادات الضريبية في نيجريا. لذلك يوصي برفع مستوى الايرادات الضريبية في نيجريا بدلا من زيادة الحكومة معدل ضريبة الاستهلاك الذي سيزيد من تكلفة المعيشية في نيجيرا.

The Impact of Government Expenditure on " ":Suanin, Wanissa, (2015) Economic Growth: A Study of Asian C0untries.

هدفت هذه الدراسة الى تحديد تاثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في البلدان الاسوية وتم استخدام المنهجية الكمية التي تشمل التقنيات الاقتصادية للتكامل المشترك ونموذج التأثيرات الثابتة ومن خلال النتائج وجود علاقة سببية احادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي في الدول الاسوية .وان من ابرز النتائج التي توصلت لها الدراسة بان تظهر النتائج التجريبية اثر ايجابي كبير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المنطقة الاسوية، وايضا في الواقع ان الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي له علاقة طويلة الامد في الدول الاسوية، ووجود ملف السببية احادية الاتجاه من النمو الاقتصادي الى الحكومة لتبين بان هذه الدراسة تتماشى مع النظرية الكينزية لذلك يجب على الدول الاسوية زيادة مشاركاتهم الحكومية من اجل التعزيز النمو الاقتصادي. اما اذا كان الانفاق الحكومي لم يتم تصميم النماط بشكل يناسب احتياجات المجتمع يمكن ان يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد بطريقة سلبية ويتحمل المجتمع التكاليف.

The Causal Link between "Saysombath, Kyophilavong, (2013).

.Spending and Revenue: The Lao PDR"

هدفت هذه الدراسة الى توضيح العلاقة بين الانفاق والإيرادات لجمهورية لاو الديموقراطية خلال الفترة 1980الى 2010 . ولتحليل العلاقة بين البيانات تم استخدام نموذج التكامل المشترك والتأخير المشترك والانحدار الذاتي، تظهر النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والإيرادات في لاو تمتد السببية أحادية الاتجاه من الإنفاق الحكومي إلى الإيرادات على المدى الطويل ، ولكن لا توجد علاقة سببية موجود في المدى القصير.

تدعم هذه النتائج استخدام سياسة الإنفاق والضرائب في لاوس. لذلك ، لاوس يجب على الحكومة الإنفاق أولاً ثم زيادة الإيرادات الضريبية عند الضرورة لتمويل الإنفاق، وان من اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة بان هنالك علاقة سببية طويلة المدى بين الانفاق الحكومي والايرادات .

الاطار النظري:

تعريف الرقابة المالية:

الرقابة على كيفية تنفيذ الموازنة العامة للتأكد من انها تم تنفيذها وفق المضمون التي منحتها لها السلطة التشريعية للحكومة ليتم بواسطتها التحقق من صرف النفقات العامة وجباية الإيرادات العامة التي سعت الى تحقيق اهدافها، وبتالي يقوم بها كل من السلطة التشريعية والوزارة المالية. (العكام،2018)

ان الرقابة المالية تعتبر من الاركان الاساسية للإدارة الحديثة التي تسهم على تحقيق فاعلية واستخدام الاموال وكيفية ادرتها، وكثير من المصادر البشرية والتنظيمية من خلال المراجعة المستمرة والمتابعة والتدقيق وتقويم للأداء المؤسسة والفرد. (العكام، 2018)

تقوم الادارة المالية العامة لتحقيق مجموعة من الاجراءات والنشاطات في انجاز الاعمال لتحقيق اهدافها مع الرغم من العقبات البيئية والسلوكية التي تقف طريق تحقيق نتائجها المرغوبة. (العكام، 2018)

اهداف الرقابة المالية

بعد التعرف وتعريف الرقابة المالية يمكن ادراج مجموعة من اهدفها تتمثل فيما يلي:

1- معرفة وتحقق من ان جميع الايرادات العامة لدى الدولة قد ادخلت وحصلت في ذمتها حسب القوانين والانظمة السارية.

2- التحقق بان جميع النقاقات العامة تمت وفقا للمقرر لها وحسن استخدامها للأموال العامة وفي الاغراض المخصص لها.

3- المراجعة الدورية للقوانين والانظمة واللوائح المالية والتأكد من ملائمتها للتطورات التي تحدث واقتراح أي اجراءات من التعديلات التي تساعد في تحقيق اهداف الرقابة المالية.

4-الكشف عن الاخطاء او المخالفات او الانحرافات التي ممكن ان تحدث من الاجهزة الحكومية، والعمل على تحليلها ودراسة اسبابها وتوجيه الاجهزة الى الحلول المناسبة للمعالجة وتصحيح والعمل على عدم تكرار مثل هذه الاخطاء.

5-القيام والتوجيه الاجهزة الحكومية على الترشيد في الانفاق، وذلك لتحسين اجراءات الاعمال المالية والمساعدة في تطويرها، وبذلك قيام الاجهزة الحكومية على القيام بدورها الا وهو تحسين ورفع مستوى الخدمات

العامة.

6- المراجعة والتأكد من القيود والبيانات والتقارير المالية معدة بالطريقة الصحيحة التي يتم تحديدها وفق للوائح والانظمة التي تحكمها . (العكام، 2018)

اساليب الرقابة المالية:

بالرغم من اهمية والاهداف التي تسعى الرقابة المالية لتحقيقها يجب الا تتجاوز حدود معينة لكي لا تعرقل النشاط الاداري والمالي للدولة لذا تقوم جهات الرقابة المالية بتنفيذ مهامها بطرق متعددة منها : (العكام، 2018)

1- **الرقابة الشاملة:** تقوم الجهات الرقابية في هذا المجال اجراء رقابة بصفه عامة وتفصيلية على كافة المعاملات المالية التي تمارسها الجهات الخاضعة للرقابة . وتطبق الرقابة الشاملة في مجال نوعي معين في مجالات الاعمال المالية الخاضعة للرقابة، ورقابة اجمالية على كافة المجالات .

2- **الرقابة الانتقالية:** هذا الاسلوب يتم اختيار عينة من المعاملات المالية التي سوف يتم مراقبتها وفحص هذه العينة كونها نموذجا قياسي للأعمال المالية، ويتم اختيارها اما بشكل عشوائي او احصائي منظم وفقا لنوع المعاملات ، فيتم مراقبة العينة التي تم اختيارها بالكامل ومراجعة الاجراءات التي تكون مرتبطة في عينات مختلفة.

3- **الرقابة المستمرة:** تقوم الرقابة المستمرة في الرقابة الداخلية التي يمارسها المحاسب في الادارة، حيث تقوم بفحص ومراقبة بكل دائم ومستمر للقيود المحاسبية والمستندات الجهة الخاضعة للرقابة طول الفترة المالية السنوية.

4- **الرقابة الدورية:** تتم هذه الرقابة طول الفترة المالية الدورية خلال السنة، كان تقوم في مراجعة دورية لبعض الدوريات الخاضعة للرقابة، او في حالة جرد مخازن والعهد في فترات تحددها الادارة او الجهة الرقابية وبالنهاية يتم اصدار تقرير رقابي سنوي.

5- **الرقابة المفاجئة:** حيث تقوم الجهة الرقابية وتستهدف موضوعا معين او موضوعات معينة نتيجة حصول مخالفة مالية، او بناء على طلب من جهة مسؤولة، وتقوم الجهة المكلفة بالرقابة بهذه الطريقة بين فترة واخرى مما يجعل الهيئات الخاضعة للرقابة في الشعور الدائم بيقظة ومتابعة الجهاز الرقابي ومهامه.

ادى تطور الدولة من انها تخلت عن سياستها الحيادية التقليدية الى دولة سياسية اقتصادية تداخلية لها تاثير على مختلف مظاهر الحياه الاقتصادية والاجتماعية مما ادى ذلك الى تكاثف وزيادة حجم النفقات العامة. ويعد الانفاق العام من ادوات المالية الرئيسية للدولة، وانطلاقا من المفهوم الحديث للنفقة العامة فان أي نفقة حكومية سوف يترتب عليها العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (العكام، 2018)

لذا اصبحت النفقة العامة في وقتنا الحاضر تشغل حيزا كبير وغاية في الاهمية لدى مواضيع المالية العامة ففي الزمن القديم وحسب نظرية التقليدية للمالية العامة اقتصر فيها دور الدولة على الحياد وكان التركيز في الانفاق على المراقبة المالية والجوانب التشريعية اللازمة للأنفاق العام دون الاخذ بعين الاعتبار تاثير الانفاق على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، ومع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الحياه الاقتصادية واصبح الانفاق يلعب دورا اساسيا في المالية العامة وزيادة حجم النفقات مع التطور الاقتصادي .

تعريف النفقة العامة:

هي النفقة التي تقوم الجهة العامة في انفاقها والجهة العامة يقصد بها احد افراد القانون العام وهم اما ان يكون الدولة او احدى المؤسسات والهيئات العامة التي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة .

من خلال تعريف النفقة العامة نجد انه يمكن تحديد العناصر الاساسية للنفقة مما يلي:(قدوري،2014)

1. **النفقة العامة مبلغ نقدي:** ان الاصل في الفقة العامة هو ان يكون نقديا لكن مع انتشار الاستخدام الاقتصادي النقدي وتطوره تم التخلي عن نظام المقايضة ليصبح الدولة تنفق مبالغ مالية نقدية من اجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة بهدف اشباع الحاجات العامة وبتالي تم الانتقال من نظام الاقتصاد العيني الى النقدي لشباع الحاجات الاساسية ويكون الهدف للحصول على السلع والخدمات.
2. **صدور النفقة العامة من احد اشخاص القانون العام:** حتى يتم اعتبار النفقة العامة يجب ان تصدر عن الدولة او احد هيئاتها العامة، وتتمثل في اشخاص القانون العام في الدولة بمختلف مستوياتها الحكومية. ونذكر مثالا على الانفاق العام هو ما تنفقه الدولة على رواتب موظفيها والانفاق على انشاء جسور وشبكات وطرق.
3. **ان يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق منفعة عامة:**ان الهدف من النفقة العامة هو تحقيق النفع العام للمجتمع وتحقيق مصالحة ويتسع مفهوم المنفعة العمة لتشمل لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، ليكون الهدف من الانفاق العام السعي لتقليل الفجوة في توزيع الدخل بين افراد المجتمع، ويكون الهدف ايضا من الانفاق العام هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي ليهدف الى الحد من مشكلة البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي لخلق مشاريع استثمارية لتوظيف الايدي العامة، وبتالي تحقيق مفهوم هذه المنفعة يجب ان يحقق النفع العام من اجل اشباع حاجات افراد المجتمع.

التقسيمات الوضعية او العملية للنفقة العامة:

يقصد بالتقسيمات العملية هي التقسيمات التي يتم الاستناد لتصنيفها النفقات العامة بالموازنات العامة ومن اهم هذه التقسيمات ما يلي: (قدوري، 2014)

1. **التقسيم الاداري:** في هذا التقسيم يتم بما يتلاءم مع الهيكل الاداري او التنظيمي للدولة. فيتم تقسيمها الى عدد من الاقسام والبنود الانفاقية بحيث يخصص كل قسم او باب لجهة ادارية معينة تتمثل الجهات

الادارية العليا مثلا باب لوزارة الصحة وباب لوزارة الادارة المحلية.....الخ، ويتم تخصيص بند انفاقي لكل باب من هذه الابواب.

2. **التقسيمات النوعية:** في هذا التقسيم يتم تقسيم النفقات المدرجة في الموازنة العامة والتي يتم تخصيصها لكل وحدة ادارية وفق لطبيعة الاشياء التي يخصص لانفاق العام لها، فمثلا تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية نوعيا وتقسم الى اربع بنود وهي(نفقات مقابل خدمة عمل وتمثل في الاجور، نفقات مقابل مستلزمات انتاج ويطلق عليها مصاريف جارية، نفقات مقابل مشتريات خدمية، نفقات مقابل اصول رأسمالية ويطلق ايضا عليها النفقات الرأسمالية).
3. **التقسيم الوظيفي:** في هذا البند تقسم النفقات الحكومية العامة الى مجموعات انفاقية مختلفة وتأخذ كل مجموعة انفاقية وترتبط بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة ولحتي يتم تحقيق هذا التقسيم الى مجموعة الوظائف الحكومية مثلا وظيفة دفاع، وظيفة الامن، وظيفة الصحة.

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل الطريقة والإجراءات التي اتبعت لتحقيق أهداف الدراسة، والتي تضمنت تحديد منهج الدراسة المتبع، ومجتمع الدراسة والعينة، وعرض الخطوات والإجراءات العملية التي اتبعت في بناء أدوات الدراسة وخصائصها، ثم وصف تصميم متغيرات الدراسة، والإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

لتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن أسئلتها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وسيتم استخدام الاستبيان في جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة من بلديات الأغوار الشمالية، والذي يصف الظاهرة المراد دراستها، وتحليل بياناتها وبيان العلاقات بين مكوناتها.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في بلديات الأغوار الشمالية، والبالغ عددهم (450) عاملاً من كافة المستويات الوظيفية، وفقا لإحصائيات البلديات في الأغوار الشمالية.

عينة الدراسة:

قامت الباحثة بتحويل أداة الدراسة الى رابط الكتروني ومن ثم إرسال الرابط الالكتروني الى العاملين في بلديات الأغوار الشمالية، وذلك بتاريخ 2023/5/15، وحتى 2023/6/15، وبعد ذلك تم إيقاف الرابط، حيث تم الحصول على (228) استجابة، والجدول (1) يوضح ذلك:

الجدول (3)

توزيع أفراد عيّنة الدراسة حسب مستويات مُتغيّراتها لعيّنة الدراسة

المتغير	المستوى/الفئة	العدد	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	108	47.4%
	انثى	120	52.6%
	المجموع	228	100%
الوظيفة	موظف	150	65.8%
	رئيس قسم	51	22.4%
	ادارة عليا	27	11.8%
	المجموع	228	100%
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	90	39.5%
	بكالوريوس	93	40.8%
	ماجستير فأعلى	45	19.7%
	المجموع	228	100%

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدّراسة قام الباحث بالاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة، وتم تطوير استبانة تكونت من محورين هما الرقابة المالية وترشيد الإنفاق، وتم التأكد من صدقها وثباتها وكما يلي:

صدق البناء لأداة الدراسة:

بهدف التحقق من مؤشرات صدق البناء لمحور الرقابة المالية، وترشيد الإنفاق طُبق المقياس على عينة استطلاعية مكونة من (20) عاملاً، من خارج عينة الدراسة المستهدفة، واستخّدم معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لاستخراج قيم معاملات ارتباط الفقرات بالمجال الذي تنتمي إليه، كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول (4)

يوضح قيم معاملات ارتباط فقرات محور الرقابة المالية بالمجال الذي تنتمي إليه

رقم الفقرة	معاملات الارتباط لمحور الرقابة المالية	رقم الفقرة	معامل الارتباط لمحور ترشيد الانفاق
1	.829**	1	.624**
2	.885**	2	.596**
3	.931**	3	.733**
4	.869**	4	.784**
5	.923**	5	.782**
6	.916**	6	.817**
7	.870**	7	.666**
8	.908**	8	.759**
9	.905**	9	.706**
10	.864**	10	.696**
11	.883**		
12	.886**		

*** دالة إحصائيّا عند مستوى الدلالة (0.05).**

**** دالة إحصائيّا عند مستوى الدلالة (0.01).**

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (2) أن قيمة معامل ارتباط الفقرات مع المجال والمحور قد كانت اكبر من (0.20)، وكانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائياً تحقق أهداف الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات محور الرقابة المالية ومجالاتها، وثبات محور ترشيد الإنفاق، استخدم معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) على بيانات التطبيق الأول للعينة الاستطلاعية والبالغ عددها (20) مستجيباً، بعد حساب الصدق، ولأغراض التحقق من ثبات الإعادة (Test Retest)، فقد أُعيد تطبيقه على العينة الاستطلاعية بفاصل زمني قدره أسبوعان بين مرتي التطبيق، والجدول (3) يوضح معاملات ثبات الاتساق الداخلي، وثبات الإعادة لأداة الدراسة ومحاورها ومجالاتها:

الجدول (5)

يوضح قيم معاملات ثبات أداة الدراسة بطريقتي كرونباخ ألفا و ثبات الإعادة (ن=20)

المجال	كرونباخ ألفا	ثبات الإعادة

الرقابة المالية	**0.922**	**0.901****
ترشيد الإنفاق	**0.923**	**0.932****

يتضح من الجدول (4) أن قيم معاملات ثبات كرونباخ ألفا لمجالات أداة الدراسة، وقيم ثبات الإعادة لمجالات المحور كانت اكبر من (0.80)، وتعتبر هذه القيم مناسبة وتجعل من الأداة قابلة للتطبيق على العينة الأصلية.

تصحيح أداة الدراسة

لأجل احتساب الدرجة الكلية للأداة، تم وضع خمسة بدائل يختار المستجيب أحد هذه البدائل التي تعبر عن رأيه، وأعطيت الدرجات (5، 4، 3، 2، 1) للبدائل الخمسة على التوالي للفقرات، إذ أعطيت الدرجة (5) على البديل كبيرة جداً، والدرجة (4) للبديل كبيرة، وأعطيت الدرجة (3) على البديل متوسطة، وأعطيت الدرجة (2) على البديل قليلة، وأعطيت الدرجة (1) على البديل قليلة جداً. وللحكم على مستوى المتوسطات الحسابية للفقرات والمجالات والأداة ككل، اعتمد المعيار الإحصائي باستخدام المعادلة الآتية:

مدى الفئة= (أعلى قيمة – أدنى قيمة) مقسومًا على عدد الخيارات

مدى الفئة= 5−1=4 ÷5=0.8 وبذلك يصبح معيار الحكم على النحو الآتي:

المعيار الإحصائي لتحديد الرقابة المالية، وترشيد الإنفاق

المتوسط الحسابي	الدرجة
من 1.00 أقل من 1.80	منخفض جداً
من 1.80 أقل من 2.60	منخفض
من 2.60 أقل من 3.40	متوسطة
من 3.40 أقل من 4.20	كبيرة
من 4.20 – 5.00	كبيرة جداً

متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات التالية:

المتغيرات الرئيسية:

- الرقابة المالية .
- ترشيد الإنفاق .

المتغيرات الوسيطة:

- **الجنس**: وله فئتان (ذكر، أنثى).

- **الوظيفة:** وله فئتان (موظف، رئيس قسم، إدارة عليا).
- **المؤهل العلمي:** وله ثلاثة مستويات (أقل من دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا).
- **سنوات الخبرة:** وله أربعة مستويات (أقل من 5 سنوات، من 5 سنوات الى اقل من 10 سنوات، 10 سنوات فأكثر).

المعالجة الإحصائية

تمت المعالجات الإحصـــائية للبيانات في هذه الدراســة باســتخدام برنامج (SPSS) وذلك على النحو التالي:

1- للإجابة عن السؤال الأول والثاني تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

2- للإجابة عن السؤال الثالث تم حساب قيم معاملات الارتباط بين درجة الرقابة المالية وترشيد الإنفاق، وإجراء تحليل الانحدار البسيط.

نتائج الدراسة

هدفت الدراســة التعرف إلى مســتوى الرقابة المالية وعلاقته بنمط بترشــيد الإنفاق في بلديات الأغوار الشمالية، ولتحقيق ذلك تمت الإجابة عن أسئلتها وفق تسلسلها، وفيما يلي عرض لذلك:

نتائج السؤال الأول: ما الأهمية النسبية للرقابة المالية في بلديات الأغوار الشمالية من وجهة نظر العاملين أنفسهم؟

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية،، لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات مستوى الرقابة المالية في بلديات الأغوار الشمالية، والجدول (4) يبين ذلك.

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات الرقابة المالية مرتبة تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية (%)	الدرجة
5	تساهم عملية الرقابة المالية في تطوير القرارات في البلدية.	3.96	.912	1	79.2	كبيرة
6	تساعد الرقابة المالية في عمليات التحديث المستمر في البلدية.	3.95	.947	2	79	كبيرة
10	تساهم عملية الرقابة في البلدية عن كشف وتصحيح الاخطاء.	3.91	.978	3	78.2	كبيرة
7	تساعد الرقابة المالية على رفع كفاءة العاملين في البلدية.	3.89	1.061	4	77.8	كبيرة
9	يتم التواصل بين ي قسم الرقابة المالية في البلدية مع المدراء بصورة مباشرة.	3.84	1.029	5	76.8	كبيرة
8	تدعم الادارة العليا في البلدية سياسة الرقابة المالية.	3.82	1.025	6	76.4	كبيرة
12	يمتد دور الرقابة المالية في البلدية الى فحص النظم المحاسبية والمالية وتقديم الاقتراحات.	3.78	.869	7	75.6	كبيرة
11	يقوم قسم الرقابة المالية بمتابعة ومراجعة حسابات البلدية وابداء الملاحظات عليها.	3.76	1.052	8	75.2	كبيرة
1	يتوفر لدى البلدية ادارة مستقلة للرقابة المالية.	3.75	1.068	9	75	كبيرة
2	يتوفر لدى رئيس قسم الرقابة المالية في البلدية الخبرة الكافية.	3.68	1.044	10	73.6	كبيرة

4	تقوم البلدية باستخدام برامج محوسبة في ادخال كافة العمليات الرقابية.	3.68	1.163	11	73.6	كبيرة
3	يقوم فريق قسم الرقابة المالية في البلدية باستخدام وسائل رقابية ذات كفاءة عالية.	3.64	1.213	12	72.8	كبيرة
	الرقابة المالية	3.81	.771		76.2	كبيرة

يلاحظ من جدول (4) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مستوى الرقابة المالية في بلديات الأغوار الشمالية جاءت بدرجة كبيرة، حيث جاءت الفقرة (5) التي نصت على " تساهم عملية الرقابة المالية في تطوير القرارات في البلدية." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.96)، وبأهمية نسبية (79.2%)، في حين جاءت الفقرة (3) التي نصت على " يقوم فريق قسم الرقابة المالية في البلدية باستخدام وسائل رقابية ذات كفاءة عالية." في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.64)، وبأهمية نسبية (73.6%) اما المتوسط العام فقد بلغ (3.64)، وبأهمية نسبية (72.8%).

اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة حرارة واحمرو(2016) بعنوان "اثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الانفاق دراسة حالة (سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة).

نتائج السؤال الثاني: ما الأهمية النسبية لترشيد الانفاق في بلديات الأغوار الشمالية من وجهة نظر العاملين أنفسهم؟

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات مستوى ترشيد الإنفاق في بلجيات الأغوار الشمالية، وفيما يلي عرض لذلك:

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات ترشيد الإنفاق، مرتبة تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية (%)	الرتبة	المستوى
6	يهدف التدقيق و المراقبة الى التوفير والترشيد	4.00	.876	80	1	كبير
1	تساعد التشريعات في التحكم بصرف الهبات النقدية التي تساهم في ضبط الانفاق في البلدية.	3.97	.905	79.4	2	كبير
10	تهدف الرقابة المسبقة في البلدية في الحفاظ على المال العام.	3.96	.804	79.2	3	كبير

7	يهدف التدقيق ضمان مراقبة وفاعلية الامتثال للمعايير المطبقة في مجال المحاسبة المالية.	3.95	.843	79	4	كبير
2	تلتزم البلدية بالبلاغات الصادرة من وزارة الادارة المحلية بما يخص ضبط وترشيد الانفاق الحكومي.	3.88	.812	77.6	5	كبير
9	يقوم قسم الرقابة المالية في البلدية بالتدقيق في ترشيد الانفاق للبلدية حسب التشريعات النافذة.	3.88	.919	77.6	6	كبير
4	تساهم الرقابة المالية في حفظ وتوجيه الاموال التي تتم في البلدية	3.86	1.011	77.2	7	كبير
8	يقوم قسم الرقابة المالية بالطلب من البلدية ان تتخذ الاجراءات اللازمة لتحصيل المبالغ المستحقة.	3.83	1.033	76.6	8	كبير
3	تساهم الرقابة المالية في البلدية للحد من الفساد المالي والاداري والذي يتحكم في ترشيد الانفاق.	3.78	1.010	75.6	9	كبير
5	يتم ضبط التكاليف للحد من الانفاق.	3.58	1.044	71.6	10	كبير
	ترشيد الانفاق العام	3.87	.676	77.4	14	كبير

يلاحظ من جدول (5) أن المتوسطات الحسابية لفقرات ترشيد الانفاق العام قد جاءت بدرجة كبيرة، حيث جاءت الفقرة (6) التي نصت على "يهدف التدقيق و المراقبة الى التوفير والترشيد" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.00)، وبأهمية نسبية (80%). في حين جاءت الفقرة (5) التي نصت على "يتم ضبط التكاليف للحد من الانفاق ." في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.58)، وبأهمية نسبية (71.6%)، اما المتوسط العام فقد بلغ (3.87)، وبأهمية نسبية (77.4%).

اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة: العابد وعبد الله (2014): بعنوان" الرقابة المالية على نفقات البلدية".

نتائج السؤال الثالث: ما آثر الرقابة المالية في ترشيد الانفاق في بلديات الأغوار الشمالية؟

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار لبيان اثر الرقابة المالية في ترشيد الانفاق في بلديات الأغوار الشمالية كما هو مبين في الجدول رقم (6) الآتي.

الجدول رقم (8)

تحليل الانحدار لأثر الرقابة المالية في ترشيد الإنفاق العام في بلديات الأغوار الشمالية

المتغير المستقل	Beta	قيمة (T)	دلالة إحصائية (T)	الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F)	دلالة إحصائية (F)
الرقابة المالية	.826[a]	21.991	.000	.826[a]	.682	483.603	.000[b]

المتغير التابع: ترشيد الانفاق العام.

يتبين من الجدول رقم (21) أعلاه وجود أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة المالية في ترشيد الانفاق في بلديات الأغوار الشمالية، إذ بلغ معامل الارتباط (R) (0.825)، أما معامل التحديد (R^2) فيشير إلى أن الرقابة المالية (كمتغير مستقل) تفسر ما نسبته (68.2%) من التباين الحادث في متغير (ترشيد الانفاق) (كمتغير تابع)، وأما باقي النسبة (31.8%) فتعني أن هناك متغيرات مستقلة أخرى لم ترد في نموذج الدراسة–أو قد تعود إلى الخطأ العشوائي، حيث يمكن توضيح الأثر كما هو في الشكل الآتي:

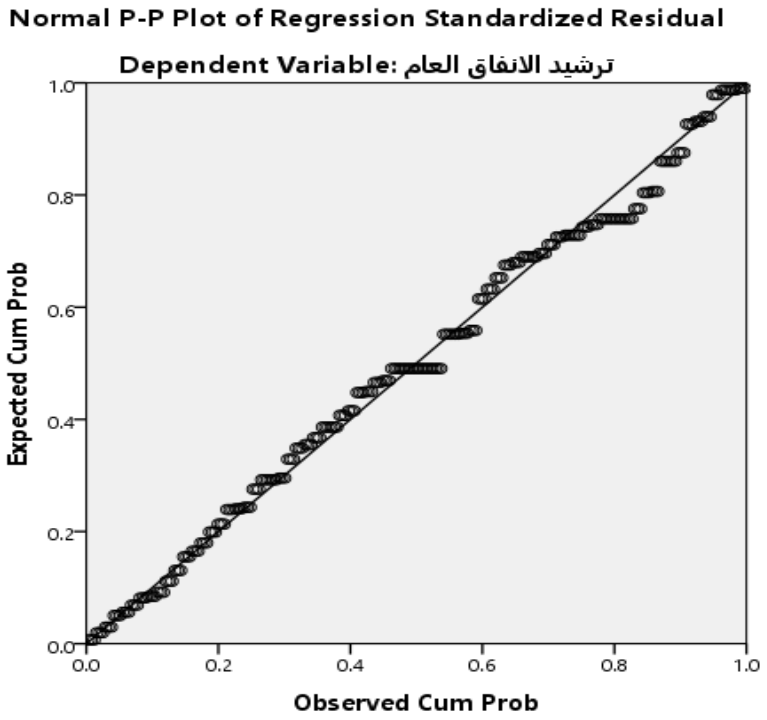

اتفقت نتيجة هذه الدرسة مع دراسة : سليمان وصابوني(2016) بعنوان" ادارة الانفاق الحكومي بين الترشيد والتخفيض).

التوصيات:

في ضوء النتائج ومناقشتها، قامت الباحثة بوضع التوصيات التالية:

1-ضرورة تنمية وتطوير العاملين حول المستجدات في الرقابة المالية من خلال إقامة الدورات وورشات العمل المختلفة.

2-تحفيز الموظفين لترشيد الإنفاق في بلديات الأغوار الشمالية.

3- ضرورة قيام البلدية بتطوير وتنمية العاملين باستمرار علميا وعمليا في جميع المستويات الإدارية.

4-زيادة التواصل من خلال استخدام جميع اشكال التكنولوجيا بين العاملين، وبين متلقي الخدمة.

5- دعم العاملين من اجل حثهم لتقديم اقتراحات تساعد البلديات في تعزيز الرقابة المالية وترشيد الانفاق .

6- ايجاد برامج محوسبة لتنظيم الرقابة المالية في البلديات .

7- منح الجهات الرقابية المزيد من الصلاحيات لتصويب المخالفات القانونية فور وقوعها .

8- اجراء التفتيشات الرقابية المفاجئة بين الحين والاخر على الادارات والاقسام والفروع للتأكد من التقيد بالتعليمات والانظمة النافذة .

آفاق الدراسة: موضوع الرقابة المالية في ترشيد الانفاق العام موضوع ذو اهمية لاتصاله المباشر بالمال العام وهذا يفتح المجال امام الباحثين لدراسة العديد من المواضيع المرتبطة لذلك توصي الباحثة بإجراء دراسات مستقبلية في مجتمع الدراسة نفسة او مجتمع اخر تحت العناوين التالية:

1- دراسة اثر الايرادات الضريبية على الانفاق العام .

2- دراسة اثر الرقابة المعايير المحاسبية الدولية في تطوير الرقابة المالية .

3- دراسة اثر ايرادات رخص المهن على الانفاق العام

المصادر والمراجع :

اسلام، محمد (2017)، "**اثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على الادارة المالية في القطاع العام الاردني**". رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن .

بلقليل، بيصار(2019)، "**دور الرقابات المالية الممارسة على البلديات في ترشيد نفقات الميزانية البلدية دراسة ميدانية لمجموعة من بلديات ولاية المسيلة** ".4(2)،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية .

رياض، عادل (2014)، " **الرقابة المالية على نفقات البلدية** ". رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.

بن صدقة واخرون و باصور (2019)،"**اثر تفعيل اليات الرقابة القبلية للمراقب المالي على ترشيد الانفاق المحلي (دراسة حالة بن شكاو خلال 2008-2017)**. رسالة ماجستير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.

ساجدة، اسماعيل (2016)،" **اثر كفاءة الرقابة المالية على ترشيد الانفاق دراسة حالة (سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة)** .رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الاردن .

طارق، لخضر (2016)، "**مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)**. اطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خضير-بسكرة- ، الجزائر.

علي، جميل(2022)، "**ادارة الانفاق الحكومي بين الترشيد والتخفيض**".44(3) ،مجلة جامعة البعث.

محمد (2018)، " **الرقابة المالية** ". الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.

محمد (2014)، " **المالية العامة** ". دار المناهل للنشر والتوزيع، الاردن .

يوسف (2020)، " **اثر الرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي على تفعيل معايير الحوكمة بالجهات الحكومية** ".21(3)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

Suanin, Wanissa, (2015). **The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Thailand**, march 27-28-2015, Singapore

Saysombath, Kyophilavong, (2013)." **The Causal Link between Spending and Revenue: The Lao PDR",** International Journal of Economics and Finance; Vol. 5, No. 10; 2013

Ibrahim,(2020)."**Pattern of Spending and the Level of Tax Revenue in Nigeria"** nternational Journal of Research and Innovation in Social Science; Vol. 4, No. 9; 2020.